هذا وبعد أن تعرضنا للتفاعلات التعاونية التكاملية في شمال ووسط وغرب القارة

الفصل الثالث

التفاعلات التعاونية التكاملية في شرق وجنوب القارة الإفريقية

◆◆◆

المبحث الأول
التفاعلات التعاونية التكاملية في الشرق والجنوب الإفريقي

1- الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) :

شهدت منطقة شرق أفريقيا خلال الفترة من 1974 إلى 1984 موجات متكررة من الجفاف ألحقت بها خسائر بشرية ومادية فادحة وترتب عليها أيضا تدهور الأوضاع الاقتصادية والبيئية بالمنطقة، ولمواجهة تلك الأضرار بدأت ستة دول أفريقية وهي جيبوتي، وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوعتا سلسلة من المفاوضات منذ عام 1984 حتى عام 1986 وفي يناير 1986 تم التوقيع على اتفاقية لتأسيس الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف . وأصبح مقرها الرئيسي في جيبوتي وانضمت إريتريا بعد استقلالها في عام 1993 لتصبح بذلك العضو السابع في الهيئة .

– والهدف الرئيس من إنشاء هذه الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف

هو العمل على تنسيق الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمواجهة الجفاف والتصحر ولكنها تحولت إلى إليه أو منتدى لمساعدة قادة دول شرق أفريقيا على التعامل مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى داخل الإطار الإقليمي .

هذا وقد وافقت الدول الأعضاء على أن يتكون الهيكل التنظيمي للهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف من آليان والأجهزة الآتية .

– قمة رؤساء الدول والحكومات وتجتمع سنويا وهي مختصة بالموافقة والتصديق على السياسات الإقليمية .

– المجلس الوزاري ويتكون من وزراء خارجية الإيجاد أو من السفراء ويجتمع بانتظام لتشكيل الخطط والسياسات التي تمليها قمة رؤساء الدول والحكومات .

– الأمانة العامة وهي عبارة عن فريق من البيروقراطيين برئاسة أمين عام للأشراف على تنفيذ الخطط والسياسات التي تم الاتفاق عليها .

– هذا وقد وضعت الهيئة خلال عقدها الأول مجموعة من الخطط والمشروعات الطموحة وكانت العقبة الأساسية هي كيفية تمويل هذه المشروعات خاصة وأن أعضاءها من أفقر دول العالم ومن ثم لم يكن الاعتماد على التمويل الأجنبي بالأمر المفاجئ كما واجهت الهيئة مشكلة أخرى تمثلت في تصاعد الحرب الأهلية في إثيوبيا والصومال والسودان وأوغندا .

إلا أنه مع بداية التسعينيات من القرن الفائت شهدت منطقة شرق أفريقيا مجموعة المتغيرات والتحولات السياسية حيث دفع انقلاب عسكري في السودان في عام 1989م كما تم إسقاط نظام منجسو في إثيوبيا عام 1991م واستقلت اريتريا عام 1993م ومن ثم عقد رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية للتنمية

ومكافحة الجفاف قمة استثنائية في أديس أبابا في 18/ 4/ 1995م وتقرر وإخلالها تجديد الهيئة وتوسيع ميادين التعاون الإقليمي بين الدول الأعضاء .

– وعلي أثر ذلك عقد في 21/ 3/ 1996م مجلس رؤساء الدول والحكومات قمة استثنائية أخرى في نيروبي .كينيا وتقرر خلالها تعديل الاتفاقية المؤسسة للتنمية الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف لتحل محلها (IGAD) إيجاد . ويعكس هذا التعديل زيادة الاهتمام بقضايا التنمية وقد وافق جميع الدول الأعضاء على هذا التعديل استثناء الصومال التي تم تعليق عضويتها لفترة مؤقتة .

وتضمنت الاتفاقية المنشئة للإيجاد أن حق العضوية مفتوح فقط أمام الدول الواقعة شرق أفريقيا والتي تقبل الأهداف والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية وعلي الدولة الراغبة في الانضمام للهيئة أن تتقدم لمجلس رؤساء الدول والحكومات والذي يصدر قراره بقبول الأعضاء الجدد كما نصت الاتفاقية أيضا على حق أية دولة عضو في الانسحاب وعليها أن تتقدم بطلب الانسحاب إلى مجلس رؤساء الدول والحكومات وتعتبر الدولة منسحبة بمضي عام من تاريخ هذا الطلب . وتظل الدولة طالبة الانسحاب ط وال هذا العام ملتزمة بنصوص المعاهدة .

وأخيرا وكما سبق الإشارة فإن دول الإيجاد سبعة وتبلغ مساحتها مجتمعة 5.2 مليون كيلو متر مربع ويصل عدد سكانها إلى مائة وخمسون مليون نسمة تقريبا ويبلغ معدل النمو السكاني بها 3٪ سنويا وهو من أعلى معدلات الزيادة السكانية في العالم .

– مبادئ الإيجاد :– نصت اتفاقية الإيجاد على عدة مبادئ تسير عليها الهيئة وهي كالآتي :

1– المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء .

2- عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء .

3- التسوية السلمية للصراعات التي قد تنشب بين الدول وداخلها.

4- صيانة السلام والاستقرار والأمن الإقليمي .

5- الاقتسام المتبادل والعادل للمكاسب الناتجة عن التعاون في إطار هذه الاتفاقية .

6- إقرار وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب وفقا للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب .

ومن ثم فإن هذه المبادئ جاءت متفقة مع مبادئ وميثاق الأمم المتحدة وأنها تعكس رغبة صادقة من الدول الأعضاء في الحفاظ على سيادتها وعدم التدخل في شئونها الداخلية .

- **أهداف الإيجاد** :- نصت الاتفاقية المنشئة للإيجاد على الأهداف التالية :-

1- تعزيز إستراتيجيات التنمية المشتركة والتنسيق بشكل تدريجي بين البرامج والسياسات الاقتصادية الكلية في المجالات الاجتماعية والتكنولوجية والعلمية .

2- تنسيق السياسات المتعلقة بالتجارة والجمارك والنقل والاتصالات والزراعة والموارد الطبيعة وتعزيز حرية انتقال السلع والخدمات والأفراد وإقامة المشروعات .

3- خلق بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار والتجارة الداخلية (داخل الاتحاد) والخارجية مع الدول خارج الإيجاد .

4- تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي وتشجيع ومساندة جهود الدول الأعضاء لمكافحة الجفاف والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية) وما يترتب عليها من أثار .

5- بدء وتعزيز برامج ومشروعات التنمية المستدامة للموارد الطبيعية وحماية البيئة .

6- تطوير وتحسين البنية الأساسية خاصة في النقل والطاقة .

7- تعزيز السلام والاستقرار في تلك المنطقة الفرعية وإنشاء آليات لمنع وإدارة وحل الصراعات التي تنشب بين الدول وداخلها من خلال الحوار .

8- الدفع بالموارد لتنفيذ البرامج قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل في إطار التعاون الإقليمي الفرعي .

9- تعزيز وتحقيق أهداف السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا COMESA) والجماعة (AEC) .

10- دعم وتعزيز وتسهيل التعاون في مجالات البحث والتطوير والتطبيق للعلوم والتكنولوجيا بين الدول الأعضاء .

11- إنشاء أية أنشطة أخرى تقرر الدول الأعضاء إضافتها للأهداف سالفة البيان ويتضح من هذه الأهداف غلبة الطابع الاقتصادي على الأهداف التي تضمنها المعاهدة المنشئة للإيجاد ولكنها في الوقت نفس ه لم تغفل الجوانب الأخرى السياسية والبيئة والاجتماعية .

- آليات وأجهزة الهيكل التنظيمي للإيجاد :- تتكون أجهزة وآليات الإيجاد من أربعة أجهزة رئيسية هي مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء ولجنة السفراء والسكرتارية .

وتتناول المهام والاختصاصات المنوطة بكل جهاز على الوجه التالي :-

أ/ مجلس رؤساء الدول والحكومات :- ويعتبر هذا المجلس هو السلطة العليا في الإيجاد ويقوم بالاتي :-

1- ضع السياسات وتوجيه الهيئة والتحكم في مهامها .

2- تحديد مناهج وبرامج التعاون المتبادل بين الدول الأعضاء .

3- متابعة ورقابة القضايا السياسية خاصة المتعلقة بمنع وإدارة وتسوية الصراعات .

4- تعيين السكرتير التنفيذي بناء على توجيه من مجلس الوزراء .

5- التصديق على الميزانية وحصص الدول الأعضاء فيها بناء على توجيه من مجلس الوزراء؛ هذا ويجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل كل عام ويجتمع في أي وقت بناء على طلب إحدى الدول الأعضاء وموافقة الأغلبية وتيخذ المجلس قراراته بالإجماع .

ب/ مجلس الوزراء :- ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء إلى جانب وزير أخر من كل دولة ويقوم المجلس بالمهام الآتية :

1- رفع توصياته إلى مجلس رؤساء الدول والحكومات حول كيفية تطوير الهيئة وإنجاز مهامها بكفاءة وفاعلية .

2- التصديق على الميزانية .

3- مراجعة ما تقوم به الهيئة وتوجيهها لكي تقوم بعملها وفقا لما ورد في الاتفاقية المنشئة لها.

4- الأشراف على الأمانة العامة (السكرتارية) .

5- يقوم المجلس بالتنسيق بين المبادرات الرامية إلى تحقيق أهداف الهيئة .

6- وضع جدول أعمال مجلس رؤساء الدول والحكومات .

7- مراقبة تنفيذ قرارات مجلس رؤساء الدول والحكومات .

8- تعزيز السلام والأمن في المنطقة ورفع توصيا ته في هذا الشأن إلى مجلس رؤساء الدول والحكومات .

9- استلام ومراجعة التقارير الواردة من الأجهزة التابعة ورفع توصيا ته بشأنها لمجلس رؤساء الدول والحكومات .

10- مراقبة وتدعيم الأنشطة الإنسانية .

11- متابعة الشئون السياسية والأمنية والتي تضمن منع وإدارة وتسوية الصراعات بالإضافة إلى جمهود بناء السلم بعد إنهاء الصراع .

12- التصديق على القواعد والتنظيمات المالية .

13- القيام بأيّ مهام أخرى يحددها مجلس رؤساء الدول والحكومات .

- هذا ويقوم مجلس الوزراء بإنشاء وزارية قطاعية للتعامل مع القضايا الخاصة بكل قطاع عند الضرورة لتحقيق أهداف الاتفاقية المنشئة للإيجاد وينبثق عن مجلس الوزراء لجنة الوزراء الدائمين والتي ينبثق عنها هي الأخرى لجنة تسمي اللجنة الفنية للإنذار المبكر والاستجابة TCEV وهناك ثلاث لجان أخرى منبثقة عن لجنة الوزراء الدائمين .

ويجتمع مجلس الوزراء مرتين في العام ويجتمع كذلك في أي وقت بناء على طلب أية دولة عضو وموافقة أغلبية الأعضاء ويصدر المجلس قراراته بالإجماع وإذا لم يتحقق الإجماع يتم اتخاذ القرار بأغلبية الثلثين للأعضاء الحاضرين .

ج/ لجنة السفراء :- وتتكون هذه اللجنة من سفراء الدول الأعضاء أو م ن المفوضين المعتمدين لدي دولة المقر (جيبوتي) وتقوم برفع التقارير لمجلس الوزراء كما تقوم بالمهام التالية :-

1- تقديم النصائح للسكرتير التنفيذي والتي من شأنها تعزيز جهوده الرامية

لتنفيذ خطة العمل التي وافق عليها مجلس الوزراء .

2- تلعب اللجنة دور المرشد للسكرتير التنفيذي أثناء قيامه بتفسير وتوضيح السياسات التي تتطلب اجتهادًا .

هذا وتعقد اللجنة اجتماعاتها عند الضرورة لمتابعة الأنشطة التي تقوم بها السكرتارية وتصدر قراراتها بالإجماع وإذا لم يتحقق الإجماع يتم اتخاذ القرار بأغلبية الثلثين للدول الأعضاء الحاضرين .

د/ الأمانة العامة :- تعد السكرتارية الجهاز التنفيذي للإيجاد و يأسها السكرتير التنفيذي والذي يتم تعينيه بواسطة مجلس رؤساء الدول والحكومات لمدة أربع سنوات قابلة للتحديد مرة واحدة وتتكون السكرتارية من الموظفين والخبراء والفنيين الذين تتقدم بهم الدول الأعضاء وتقوم بالوظائف والمهام التالية .

1- تنفيذ قرارات مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء .

2-إعداد مخططات أولية ومشروعات مقترحة واتفاقيات حول القضايا التي تعتبر قرارات وتوصيان مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء .

3- إعداد التقارير والدراسات والبيانات حول القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية والفنية من أجل تعميق وتقوية التعاون بين الدول الأعضاء .

4- التوفيق والتنسيق بين مشروعات وبرامج التنمية المختلفة .

5- خدمة اجتماعات مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء وأية أجهزة سياسية أخرى .

6- مساعدة الأجهزة السياسية في إنجاز مهامها المتعلقة بالشئون السياسية والإنسانية .

7- القيام بأيّ أنشطة أخرى يتم إضافتها إليها من قبل أي جهاز في الهيئة .

هذا ويعتبر السكرتير التنفيذي هو الرئيس التنفيذي للأمانة العامة ويقوم بالواجبات والمسئوليات التالية :-

1- بدء الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز أهداف الهيئة .

2- دعم وتعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى لتحقيق أهداف الهيئة .

3- يستشير وينسق مع حكومات ومؤسسات الدول الأعضاء لضمان الالتزام والتوفيق للسياسات والبرامج والمشروعات التي تم الاتفاق عليها .

4- تفهيم اجتماعات مجلس رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء وأيّ اجتماعات أخرى تعقد على هاش اجتماعات المجلسين .

5- إعداد التوصيات المتعلقة بعمل الهيئة وإرسالها للأجهزة المتخصصة لكي تأخذها بعين الاعتبار .

6- مسئول عن حماية وثائق وممتلكات الهيئة .

7- إدارة الموارد المالية للهيئة .

8- إعداد التقارير السنوية للهيئة .

9- يقدم تقريرا عن أنشطة الهيئة وأوضاعها المالية للاجتماعات العادية لمجلس رؤساء الدول ومجلس الوزراء .

10- إعداد ميزانية الهيئة لإحالتها لمجلس الوزراء .

11- يعرض موافقة رئيس مجلس الوزراء مع والمنظمات الدولية الأخرى للحصول على المساعدة المالية والنقدية نيابة عن الهيئة .

12- القيام بأية وظائف أخرى يحددها مجلس رؤساء الدول والحكومات ويوجد ثلاثة أقسام أخرى هي :-

- قسم التعاون الاقتصادي .

- قسم الشئون الزراعية والبيئية .

- قسم الشئون السياسية والإنسانية – ويتبع هذا القسم ثلاثة لجان هي:

- لجنة مختصة بعملية السلام الصومالية وتنبثق عنها لجنة تسمي اللجنة الفنية للدول المجاورة للصومال .

- لجنة مختصة بعملية السلام السودانية وتضم ممثلين من أوغندا وإثيوبيا . وإريتريا وجيبوتي .

- إليه الإنذار المبكر والاستجابة للصراع وتتبعها لجان محلية في الدول الأعضاء .

هذا وقد أصدرت القمة الثامنة للإيجاد والتي عقدت في 23/ 11/ 2000 قرارًا بتأسيس الآلية وحدد البروتوكول التأسيسي لها والذي تم توقيعه في القمة التاسعة لمجلس رؤساء والحكومات والتي عقدت في الخرطوم في الفترة من 10-11 يناير 2002 معني الإنذار المبكر في عمليات جمع وتحقيق وتحليل المعلومات ونقل النتائج إلى صانعي القرار كما حدد البروتوكول أيضا معني الاستجابة Response في الأفعال التي تهدف إلى منع وتخفيف وإدارة الصراع وتضمن البروتوكول الهيكل التنظيمي للإلية ومهامها والقواعد التي تحكم عملها .

وتم اختيار العاصمة الإثيوبية أديس أبابا كمقر دائم للإلية وتحملت منظمتا CTZ الألمانية وUSA الأمريكية تكاليف تمويل هذا المشروع وكان ممثلون عنها قد شاركوا في الاجتماعات التي أعلن فيها ميلاد المشروع .

أهم النشاطات للإيجاد : اهتمت الدول الأعضاء الإيجاد بتوسيع اختصاصاتها واهتماماتها لتشمل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإنسانية وغيرها.

ونحاول فيما يلي توضيح أهم ما قامت به الإيجاد في ثلاثة ميادين رئيسية على النحو التالي :

1- الأمن الغذائي وحماية البيئة :- حاولت الإيجاد مساعدة الدول الأعضاء في جهودها لمكافحة الآثار المترتبة على الجفاف والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية التي حدثت بشكل متكرر وألحقت أضرارا بالغة بالمحاصيل الزراعية والماشية والموارد بصفة عامة مما أدي إلى زيادة العجز الغذائي السنوي وأصبح أكثر من 80٪ من المنطقة التي تضم الدول الأعضاء يصرف على أنه مناطق جافة أو شبه جافة 40٪ منها غير منتجة بسبب التدهور البيئي ولمواجهة تلك الأوضاع قامت الإيجاد بتحديد مجموعة من الأولويات لتحسين الأمن الغذائي والحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة من بينها ما يلي :-

- إدخال خدمات الاستشمار عن بعد ونظام معلومات التسويق ونظام معلومات التكامل الإقليمي وإنشاء وحدات لتدريب الصيادين والبحث عن أنواع جديدة من المحاصيل الزراعية تكون قاد على مقاومه الجفاف والسيطرة على

الأمراض التي تصيب الماشية والتكم في التلوث البيئي وإيجاد مصادر وطنية بديلة للطاقة وإدارة الموارد المائية للمشتركة والاهتمام بإقامة المجتمع الزراعي ووضع برامج تدريبية لتيفية تسويق المحاصيل الزراعية وتطبيق الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر .

– كما قامت الإيجاد بالتشاور مع الدول الأعضاء والم انحين الدوليين بتحديد وتطوير مجموعة من البرامج والمشروعات من بينها مشروع الإنذار المبكر ونظام معلومات الغذاء وهو من المشروعات الناجحة وتم تنفيذه بتمويل ألماني وهناك الكثير من العقبات التي تحول دون تنفيذ العديد من المشروعات التي يتم الاتفاق عليها من بينها نقص الموارد والقدرات وغياب الثقافية والتنسيق وأيضا غياب الديمقراطية وغياب السلام والاستقرار في المنطقة .

– التعاون الاقتصادي :– اهتمت الإيجاد بتطوير البنية الأساسية في الدول الأعضاء خاصة خدمات النقل والاتصالات لتسهيل وتشجيع التجارة الداخلية والخارجية وخلق فرص للاستثمار وكان الهدف أيضا من تحسين البنية الأساسية هو القدرة على التدخل السريع في أوقات الصراعات والكوارث وحالات الطوارئ هذا وقد عملت الإيجاد على التوفيق بين السياسات التجارية لتسهيل حركة السلع والأفراد والخدمات وأخذت على عاتقها تنفيذ مجموعة من المشروعات من بينها .

– استكمال الأجزاء الناقصة من الطريق الأفريقي الدولي .

– إنشاء شبكة اتصالات أفريقية متكاملة .

– إزالة الحواجز التي تعوق حرية التجارة .

- تطوير الموانى .

- تحديث السكك الحديدية وخدمات الاتصالات .

وفي عام إلفين قرر مجلس رؤساء دول وحكومات الإيجاد إنشاء شبكة سكك حديدية متكاملة تربط كل الدول الأعضاء ببعضها وأهم المجلس أيضا بإصدار التشريعات التي من شأنها تسهيل وتوسيع التجارة بين الدول الأعضاء .

الشئون السياسية والإنسانية :- اهتمت الإيجاد بمنع وإدارة وتسوية الصراعات وظل الهدف الأساس لقسم الشئون السياسية والإنسانية في سكرتارية الإيجاد هو استعادة السلم والاستقرار في الدول الأعضاء والتي شهدت أشكالا مختلفة من الصراعات وتم التركيز على منع الصراع ووفق انتهاكات حقوق الإنسان لكي يتم توجيه الموارد لخدمة أغراض التنمية ولعبت الإيجاد ومازالت تلعب دورا مهما حل المشكلة السودانية والصومالية وذلك النحو التالي :-

1- المشكلة السودانية في إطار الإيجاد :- اهتمت الإيجاد منذ قيامها بتسوية المشكلة السودانية الخاصة بإنهاء الصراع في جنوب السودان ففي أعقاب المبادرة النيجيرية الفاشلة لتسوية المشكلة السودانية في الجنوب والتي رعاها الرئيس النيجيري السابق « إبراهيم بابا نجيدا » في الفترة من 1991 إلى 1993 وضوفا من قيام القوات الأمريكية التي كانت في الصومال في أوائل التسعينيات وكان قواتها 18 ألف جندي بعملية مماثلة في السودان اقترحت الحكومة السودانية أن تتولي الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتصحر IGADD عملية السلام السودانية .

- كانت لدول الإيجاد آنذاك مصلحة واضحة في احتواء الحرب الأهلية في السودانية ووقف انتشار المد الإسلامي ولذلك استجابت الإيجاد وقامت في

أوائل عام 1994م بتأسيس لجنة دائمة للسلام في السودان وبدأت المحادثات الرسمية في مارس من نفس العام في مدنية نيروبي . كينيا وأدي طرح قضية حق تقرير المصير إلى التعجيل بفشل وإنهاء الجولة الأولي من المفاوضات .

– ثم بدأت الجولة الثانية بعد عدة أسابيع ولكنها انهارت أيضا بطريقة مشابهة وقدم وسطاء الإيجاد إعلان المبادئ الذي واتقت عليه الحركة الشعبية لتحرير السودان ولم تقبل الحكومة السودانية حق الجنوب في تقرير مصيره ولا إعطاء وسطاء الإيجاد دورا نشطا مرة أخرى ونتيجة لفشل المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ركزت الحكومة جهودها في التوصل لاتفاق سلام داخلي مع حركة استقلال جنوب السودان و إلحاق الهزيمة العسكرية بقوات الحركة الشعبية بينما ركزت الحركة الشعبية جهودها في تعزيز علاقاتها بمجموعات المعارضة الشمالية لزيادة الضغط على الحكومة .

– وقد حاولت الإيجاد كسب الدعم السياسي والمادي الغربي لذا قامت في يناير 1997 بتأسيس منتدى شركاء الإيجاد والذي ضم كلا من النمسا وكندا وبلجيكا والدانمرك وفرنسا وهو لندا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمفوضية الأوروبية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي .

– وفي عام 1997 وبسبب العزلة الإقليمية للسودان والارتباطات العسكرية الدول المجاورة والانتصارات التي حققها الحركة الشعبية لتحرير السودان (بدعم من إثيوبيا . وإريتريا . واواغندا ردا على ما بالتهديد الإسلامي لسيادتها اقتنعت الحكومة السودانية والجهة الوطنية الإسلامية بضرورة العودة إلى طاولة المفاوضات وقبول إعلان المبادئ كقاعدة عامة للمفاوضات .

– كما أدي نشوب الحرب الإثيوبية – الإريترية في عام 1998م إلى تقليل

الضغط الإقليمي .

علي السودان وتعثر مبادرة الإيجاد لإحلال السلم والتنمية في السودان لذلك تم إطلاق عدد من الجهود والمبادرات الأخرى لإحلال السلم في السودان من بينها المبادرة .

وبدا واضحا أن مبادرة الإيجاد في حاجة إلى تنشيط وإعادة إحياء وأن ذلك لن يحدث خلال الدعم الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة .

وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تأييدها لمبادرة الإيجاد واعتبرتها الطريق الوحيد للتعامل مع المشكلة السودانية وقد جاء ذلك في تصريح لوزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت .

– وفي مارس 2001 قامت لجنة الوساطة التابعة للإيجاد برئاسة « دانيال أراب موي » رئيس كينيا السابق بإعلان خطة من سبع نقاط تهدف إلى تحقيق تسوية سلمية للصراع في السودان وفي يونية من نفس العام عقدت الإيجاد قمة إقليمية لمناقشة الوضع في السودان وتم خلالها الاتفاق على تأسيس منبر دائم للتفاوض بين الأطراف السودانية وسمي هذا المنبر السكرتارية الدائمة لعملية السلام السودانية وأصبح مقرها نيروبي .

– هذا وقد قام الرئيس الأمريكي « جورج بوش الابن » بتعيين السيناتور «جون وانفورث » مبعوثا خاصا للسلام في السودان قبل وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لإحلال السلام وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر كثفت الولايات المتحدة جهودها.

– هذا وقد جرت المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية

لتحرير السودان في ضاحية « ماشاكوس » تحت رعاية منظمة الإيجاد و أسفرت تلك المفاوضات عن التوصل إلى بروتوكول ماشاكوس في 20 يوليو 2002 وتضمنت مبادئه الرئيسية الفصل بين الدين والدولة مع إجراء استفاء فترة انتقالية مدنها ستة سنوات حول حق تقرير المصير للجنوب ومن ثم انصبت المفاوضات بعد ذلك في جولتيها الثانية والثالثة على محاولة الوصول إلى اتفاق حول البنوك المتعلقة بتنظيم المرحلة الانتقالية وانتهت الجولة الثانية في 18 نوفمبر 2002 بتوقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين وبد أت الجولة الثالثة في 22 يناير 2003 للتفاوض حول البنود المتعلقة بقسمة السلطة والثروة والترتيبات الأمنية بوضع مقاتلي الحركة الشعبية في الفترة الانتقالية .

– وفي هذا الإطار تم التوصل إلى عدد من الاتفاقات بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان برعاية الإيجاد من بينها التوصل في 25 سبتمبر 2003 إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية خلال الفترة الانتقالية والتوصل في 7 يناير 2004 إلى اتفاق بشأن أقسام الثروة خلال الفترة الت مهيدية والفترة الانتقالية والتوصل في 26 مايو 2004 إلى اتفاق بشأن اقتسام السلطة والتوصل في نفس التاريخ إلى بروتوكولين أولهما لتسوية الصراع في جنوب كروفان / جبال النوبة والنيل الأزرق وثانيهما لتسوية الصراع في منطقة أبين واستمرت المفاوضات حتى تم التوقيع على إعلان نيروبي في الخامس من يونيه 2004 .

– وفي التاسع من يناير 2005م ثم توقيع اتفاق سلام شامل في نيروبي بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان وكان هناك ترصيب عالمي باتفاق السلام الشامل وشارك في احفال التوقيع على الاتفاق أكثر من عشرين رئيس دولة من بينهم قادة دول الإيجاد وممثلون عن الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والتي أكدت أنها سوف تدعم بقوة تطبيق الاتفاق ويدشن اتفاق السلام ببروفوكولاته الثمانية مرحلة جديدة في حياة السودان سياسيا واقتصاديا

وأمنيا ويعقب التوقيع على الاتفاق التصديق عليه في المجلس الوطني في الخرطوم ومجلس التحرير الوطني في رومبيك بالجنوب ثم تتكون لجنة لصيانة الدستور الجديد وتتكون من 60 شخص بواقع 52٪ من حزب المؤتمر الوطني الحاكم و28٪ من الحركة الشعبية .6٪ من الجنوبيين خارج إطار الحركة . 14٪ من الشماليين خارج إطار المؤتمر الوطن .

هذا ويتم بعد صياغة الدستور الانتقالي وإجازته في المجلس الوطري ومجلس التحرير مع إمكانية إجراء أية تعديلات أو إضافات عليه وفق مرجعية « نيفاشا » ودستور عام 1998 وبعد إعداد الدستور خلال ستة أسابيع سيؤدي الرئيس ونائبه (جون جارائج) آنذاك كنائب أول وعلي عثمان محمد طه كنائب ثاني «القسم مجتمعين وبعدها مارس جون حارانج النائب الأول آنذاك مهامه في مطلع أبريل 2005 بعد انتهاء الفترة التمهيدية (ومدتها ستة أشهر تبدأ من تاريخ توقيع اتفاق السلام وتبدأ الفترة الانتقالية ويجري بعدها استفتاء لتقرير مصير الجنوب في يوليو 2010 هذا وقد تم الاستفتاء بالتصويت على قيام دولة في جنوب السودان وتولي رئاسة دولة جنوب السودان الرئيس (سلفا كير) حيث توفي جون جارانج في حادث طائرة في أوغندا..

2- المشكلة الصومالية في إطار الإيجاد :- قامت الإيجاد ومنظمة الوحدة الأفريقية أنذال بتفويض السيد / مليس زيناوي رئيس الوزراء الإثيوبي آنذاك ليقوم بدور المنسق لعملية السلام الصومالية وعقدت الإيجاد وشركا ؤها مؤتمرًا دوليا في روما في الفترة من 19/ 20 أبريل 1998 حيث ثم الاتفاق على تكوين لجنة لمساعدة إثيوبيا في تحقيق السلام والمصالحة الصومالية وحضر المؤتمر ممثلين لايطاليا والولايات الأمريكية وكندا وفرنسا وبريطانيا والأمم المتحدة وسيطرت المشكلة الصومالية على قمة الإيجاد والاجتماع الوزاري المنعقدين في

جيبوتي في الفترة من 14/ 16 مارس 1998 وأعلن شركاء الإيجاد تحويل كل المساعدات المخصصة للصومال للآلية التي أنشأتها الإيجاد للتعامل مع هذه المشكلة .

– وفي أكتوبر 1998م استضافت إثيوبيا مؤتمر دوليا لمناقشة المشكلة الصومالية وعقد المؤتمر تحت رعاية الإيجاد وقرر المؤتمر إنشاء لجنة تضم 15 عضوا لكي تقوم بجهود جديدة لتحقيق السلام والمصالحة الصومالية وسميت باللجنة الفنية للدول المجاورة للصومال ووجهت اللجنة مفوضين من الدول الأعضاء في الإيجاد ومنظمة الوحدة الأفريقية أنذال الإتحاد والأفريقي حاليا وجامعة الدول العربية .

– وفي أغسطس 2000 عقد مؤتمر عرتا ART في جيبوتي تحت رعاية الإيجاد لتحقيق المصالحة الصومالية وأسفر المؤتمر عن تعيين سلطة تشريعية انتقالية قامت بعد ذلك بانتخاب رئيس مؤقت ورحبت القمة الثامنة لمجلس رؤساء دول وحكومات الإيجاد والتي عقدت في الخرطوم في نوفمبر الطين بالنتائج التي أسفر عنها مؤتمر عرتا وباتفاقية المصالحة التي عقدتها الحكومة المؤقتة وأقطاب المعارضة الصومالية في سبتمبر من نفس العام وطالبت الإيجاد الدول المجاورة للصومال وهي (كينيا – إثيوبيا – جيبوتي) بدعم جهود المصالحة الصومالية وإعادة أعمار الصومال .

– وفي الخامس عشر من أكتوبر عام 2002 عقدت اللجنة الفنية مؤتمر دوليا للمصالحة الصومالية في مدينة « الدوريت » الكينية وفي 21 أكتوبر من ذات العام تم التوقيع على إعلان وفق العداءات ومبادئ المصالحة الصومالية وطالبت القمة العاشرة كرؤساء دول وحكومات الإيجاد والتي عقدت في 24 أكتوبر 2003

بكمبالا / أوغندا الاتحاد الأفريقي بمساعدتها لكي تستأن جهودها الرامية لتحقيق المصالحة الصومالية وقررت القمة أيضا توسيع اللجنة الفنية والتي تغير أسمها وأصبح لجنة تسهيل عملية السلام الصومالية لتضم في عضويتها كلا من جيبوتي وإريتريا وإثيوبيا وأوغندا والسودان وقررت القمة أن تجتمع اللجنة على المستوي الوزاري في 28أكتوبر في نيروبي لم راجعة حالة عملية السلام في الصومال وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى رئيس القمة الذي يقوم بدوره بت قييم عملية السلام الصومالية مراقتراح الوسائل اللازمة لإزالة أية معوقات تواجه عملية السلام .

– وفي التاسع والعشرين من يناير 2004 وقع قادة الجماعات الصومالية واتفاقا في نيروبي لتحريك المحانات نحو المرحلة النهائية وتمهيد الطريق لتنبي دستور اتحادي انتقالي يوفر الإطار لحكومة انتقالية لمدة خمس سنوات .

– وفي الثاني والعشرين من يونية 2004 عقدت لجنة التسهيل الوزارية التابعة للإيجاد اجتماعها السابع في نيروبي كينيا حول مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية والذي عقد في نيروبي في الفترة من 21–22 يونيه 2004م وحضر الاجتماع ممثلون للدول الأعضاء في الإيجاد والسفير / محمد على المبعوث الخاص للاتحاد والأفريقي في الصومال وعدد من الدول الأعضاء في منتدى شركاء الإيجاد من بينها مصر وأبدت اللجنة قلقها من غياب بعض القادة الصومالية في المرحلة الثالثة والنهائية للمؤتمر وطالبت هؤلاء القادة بالحضور إلى المؤتمر في أسرع وقت ممكن وبدون أي شروط كما طالبت المفوضين بضرورة الالتزام بالموعد الذي حدوته لإنهاء المرحلة الثالثة في 31 يوليو 2004 ورحبت اللجنة بقرار الاتحاد الأفريقي والخاص بإرسال بعثة استطلاع لهيئة الأوضاع لنشر مراقبين معسكرين في الصومال .

– وفي العاشر من أكتوبر قام البرلمان الصومالي بانتخاب عبد الله يوسف

كرئيس جديد للصومال وعقدت الإيجاد قمة خاصة عن الصومال في 15 أكتوبر من نفس العام في نيروبي رحبت خلالها بنتائج مؤتمر المصالحة الصومالية التي شهدتها انتخابات الرئاسة الصومالية وتعهدت بتقديم الدعم السياس ي والدبلوماسي والمالي والفني للحكومة الجديدة وناشدت الإيجاد الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات الفورية لنشر قوات حفظ سلام في الصومال للمساعدة في تأمين الحكومة الجديدة وتدريب قوات الأمن الصومالية .

– وتبني اجتماع مجلس وزراء الإيجاد والذي عقد على هامش اجتماعات مجلس الأمن المنعقدة في نيروبي في 17 نوفمبر 204 اقتراح السكرتير التنفيذي للإيجاد والخاص بإنشاء إليه جديدة تشارك من خلالها الإيجاد في مرحلة ما بعد الصراع في الصومال وتسمي هذه الآلية فريق لإيجاد للموافقة والمتبعة وحث الاجتماع الدول الأعضاء في الإيجاد على الاستمرار في دعم المصالحة وبناء السلم في الصومال .

– وفي يناير 2005 أرسلت الإيجاد فريقا من الخبراء العسكريين لتقييم الوضع في الصومال وتحديد المتطلبات اللوجستية اللازمة لنشر قوات السلام التابعة للإيجاد فيه وعلي هامش قمة الاتحاد الأفريقي التي عقدت في أبوجا – العاصمة النيجيرية في يناير 2005 اجتماعا الدول الأعضاء في الإيجاد برئاسة « يؤري مرسيفني » رئيس أوغندا أو تعهدت من جديد بإرسال قوات لبناء السلم في الصومال ولمساعدة الحكومة الجديدة ومن ثم فإنه البعض يؤكد على أن الإيجاد قد لعبت دورا مهما لتحقيق السلام في السودان والصومال ولكن هناك ملاحظات على هذا الدور نتعرض لها عند تقيم الإيجاد .

– موقف مصر وليبيا من الإيجاد :– نظرا لأن مصر وليبيا تربطها جوار جغرافي وعمق إستراتيجي ومصالح حيوية بالمنطقة التي تضم الإيجاد لذا نتعرض لعلاقة وموقف مصر وليبيا من الإيجاد وذلك على الوجه التالي :–

أ- مصر والإيجاد :- حظيت الإيجاد والدول الأعضاء فيها باهتمام مصر لعدة اعتبارات لعل أهمها ما يلي :-

1- وقوع بعض دول الإيجاد عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وعلي شاطئة جعلها تتحكم في ممرًا إستراتيجي وطريق ملاص مهم يربط البحر المتوسط بالمحيط الهندي من خلال قناة السويس ومضيق باب المنتدب ويستخدم في نقل بترول الخليج العربي إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ولقد جلب الموقع الجغرافي للبحر الأحمر المتاعب والمشكلات للدول المطلة على سواحلة وتحملت الدول المتحكمة في نقاط اختناتة عند المدخل الشمالي

(مصر) وعند المدخل الجنوبي خاصة القرن الأفريقي العب الأكبر والأصعب من تلك المشكلات على مر التاريخ .

2- تنتمي بعض دول الإيجاد إلى منطقة متابع نهر النيل وهي كينيا وأوغندا وإثيوبيا . وتعتبر السودان مجري لنهر النيل ومصر هي دولة المصب ويعكس ذلك مجري أهمية دول الإيجاد بالنسبة لمصر فهي تتحكم في نهر النيل والذي يعتبر شريان الحياة بالنسبة لمصر .

3- تعتبر السودان وهي إحدى الدول الأعضاء في الإيجاد المدخل الجنوبي والعمق الإستراتيجي لمصر . ومن ثم فإن الأوضاع في السودان تمس من قريب أو بعيد الأمن القومي المصري .

4- تحاول إسرائيل تعزيز علاقاتها مع دول الإيجاد لعدة اعتبارات من بينها تأمين الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر والتعامل في متابع نهر النيل حيث الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل وفي عام 1998م ذكر د. عصام صديق وزير الدولة بوزارة الري السودانية بشأن المجاري المائية الدولية والتي من شأنها أن تعطي إسرائيل حق الانتفاع بمياه النيل .

وفي تعقيب على ما أوردته صحيفة البيان الإماراتية بأن السودان وافق على تلك الاتفاقية ذكر « إن الخرطوم لا يمكن أن تتيح لأية دولة خارج حوض النيل فرص التدخل أو المشاركة في قرار أو سياسات مائية تهم دول الحوض » .

ومما لا شك فيه أن الأطماع الإسرائيلية في المنطقة تهدد الأمن القومي المصري .

وانطلاقا من الاعتبارات سالفة الذكر وغيرها من الاعتبارات حاولت مصر الانضمام إلى عضوية الإيجاد فشلت في ذلك واستطاعت في عام 1999م الانضمام إلى منتدى شركاء الإيجاد وأصبت مصر أيضا عضوا في لجنتي السودان والصومال المنبثقين عن منتدى شركاء الإيجاد نظرا لاهتمام مصر الكبير بهذين البلدين العربيين والأفريقيين في نفس الوقت .

– ولقد حظيت مبادرة الإيجاد لإحلال السلام في السودان باهتمام مصر وأعلنت مصر تمسكها بوحدة السودان ولكن عند إجراء الاستفتاء على قيام دولة جنوب السودان أيدت مصر الاستفتاء بقيام دولة جنوب السودان وأمدتها بالمشروعات العاجلة لقيام الدولة كما قامت بالتوفيق بينها وبين دولة السودان الشقيق.

– هذا وعقب تعثر مبادرة الإيجاد بفعل اندلاع الحرب الأرتيرية الإثيوبية في عام 1998م تقدمت مصر في عام 1999م بمبادرة مشتركة مع ليبيا لتسوية المشكلة السودانية لحل مشكلة الجنوب وتشمل كل القوى والأحزاب السودانية كما تتناول الممارسة الديمقراطية وأشارت المبادرة إلى حق تقرير المصير لجنوب السودان.

ولقد وجدت مقترحات المبادرة المصرية الليبية قبولا من الحكومة السودانية وصرح وزير الخارجية السوداني / مصطفي عثمان إسماعيل بأن المبادرة

المصرية – الليبية هي المخرج باعتبارها تسعى إلى حل شامل والواجب الوطني والإقليمي والدولي يقتضي دعمها وتفعيلها وحظيت المبادرة أيضا بتأييد ح زب الأمة وح زب المؤتمر الشعبي والتجمع الوطني الديمقراطي وأعلن عثمان الميرغني رئيس التجمع الوطني أن التجمع أيد المبادرة المصرية – الليبية باعتبار أنها المبادرة التي تجمع كل أطراف النزاع وقال أيضا « في حين تري مبادرة الإيجاد أن القضية هي قضية الجنوب وأن الحوار فيها بين السلطة الحاكمة وجون جارائج بينما تهدف المبادرة المصرية – الليبية إلى الحل الشامل .

– واتسمت مواقف الحركة الشعبية لتحرير السودان والقوى السياسية الجنوبية الأخرى بالتحفظ إزاء عدم تضمين المبادرة لحق الجنوب في تقرير مصيره وتأكيدها بدلا من ذلك على وحدة السودان أرضا ولكان عدم مشاركة جون جارائج في اجتماع التجمع الوطني الديمقراطي والذي عقد بالقاهرة وقرر خلال التجمع قبول المبادرة المصرية الليبية ومبادئها مؤشرا لتحفظه اللاحق والاحتفاظ بحقه في رفضها أو التنصل من قرار التجمع بقبولها .

– وتمسك جون جارائج بمبادرة الإيجاد وطالب بدمج المبادرة المصرية الليبية وغيرها من المبادرات في إطار مبادرة الإيجاد وجاء الموقف الأمريكي مؤيدا لجون جارائج حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية المبادرة المصرية الليبية وأعلنت أن الطريق الوحيد للتعامل مع المشكلة السودانية هو من خلال الإيجاد وأعلنت السيدة / مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة أثناء زياراتها .

لأفريقيا في الفترة من 17-21/ 10/ 1999م أن الولايات المتحدة تدعم بشكل حصري جهود الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية للتنمية في التوصل إلى حل سلمي للمشكلة السودانية وتعهدت بأن تدفع الولايات المتحدة في مرحلة

أولي ثلاثمائة ألف دولار لأمانه الإيجاد للدفع بعملية السلام وأدت الوزيرة في اجتماعها مع جون جارانج في نيروبي « ليس أمامنا الكثير من الوقت إذا أردت أن نعتمد على الإيجاد فلابد من دعمها » .

وعلي الرغم من الموقف الأمريكي الرافض للمبادرة المصرية الليبية إلا أن مصر كانت حريصة دائما على الإعلان عن أن مبادراتها المشتركة مع ليبيا لا تتعارض مع مبادرة الإيجاد وأعلن وزير الخارجية المصري آنذاك السيد / عمرو موسي أن مصر تصر على التنسيق بين مبادرة الإيجاد والمبادرة المصرية الليبية واستطرد قائلا : نحن لا ننكر حق الإيجاد في التدخل لحل المشكلة السودانية وفي المقابل تتوقع منها قبول نفس الحق لمصر وليبيا وأية دولة أخرى مجاورة للسودان .

وعلى الرغم من إصرار مصر على أن يكون لها دور في تسوية المشكلة السودانية إلا أنه تم تغليب مبادرة الإيجاد بفضل الدعم الأمريكي القوى واستطاعت الإيجاد في الآونة الأخيرة التوصل إلى مجموعة من الاتفاقات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان ومن أهمها اتفاق ماشاكوس والترتيبات الأمنية واتفاق تقاسم الثروة وبروتوكول تقاسم السلطة وكان أخر هذه الاتفاقات التوقيع على اتفاق سلام شامل في 9 يناير 2005 .

وكان اعتراض مصر على مبادرة الإيجاد راجع إلى أنها لا تقوم على تسوية شاملة للمشكلة السودانية كما وافقت مصر على نتائج مفاوضات ماشاكوس والتي جرت تحت رعاية الإيجاد ووفقا لمبادراتها .

– ومن ثم أعلنت مصر أنها تدعم الاتفاق وشارك السيد / أحمد أبو الغيط وزير الخارجية آنذاك في احتفال التوقيع على اتفاق السلام الشامل في نيروبي / كينيا في 9 يناير 2005م .

– هذا وقد أجريت عملية التصويت في يناير 2011 وتم التصويت لصالح قيام دولة في جنوب السودان وإن كان هناك خلافات حول منطقة إيبي لانضمامها إلى الجنوب أو الشمال ولم يحسم حتى الآن .

ب– ليبيا والإيجاد :– من الواضح أن ليبيا ل يست عضوا بمنظمة الإيجاد ولكن لها اهتمام بدول الإيجاد لعدة اعتبارات لعل أهمها ما يلي :–

1– أن ليبيا تسعى إلى تقوية علاقاتها بدول الإيجاد في إطار سعيها لتعزيز علاقاتها وتوجهاتها الأفريقية بصفة عامة .

2– إن ليبيا تتطلع إلى القيام بدور قيادي في القارة الأفريقية ككل ويتضح ذلك من المبادرة التي أطلقتها ليبيا والخاصة بإحلال الاتحاد الأفريقي محل منظمة الوحدة الأفريقية وكذلك تجمع دول الساحل والصحراء في فبراير 1998 باعتبارها الدولة الرائدة في هذا التجمع .

3– أن ليبيا لم تحاول الانضمام إلى الإيجاد ولكنها تابعت باهتمام شديد ما تقوم به الإيجاد وخاصة فيما يتعلق بتسوية مشكلة الجنوب في السودان حيث تقدمت بمبادرة مشتركة مع مصر لتسوية تلك المشكلة و اعتبرتها ليبيا أصلح مبادرة لحل المشكلة وصرح د/ على عبد السلام التريكي أمين اللجنة الشعبية العامة للوحدة الأفريقية في ليبيا آنذاك أن مصر وليبيا سيبذلان قصار ى جهد هما لتفعيل المبادرة المصرية الليبية المشتركة ولتحقيق الوفاق الوطني في السودان ووصف التريكي المبادرة المشتركة بأنها هي الأصلح والأنسب لتحقيق الاستقرار والمصالحة الشاملة في السودان .

هذا وقد نشطت الدبلوماسية الليبية في إقناع الأطراف المعينة بالمبادرة والتقريب بين وجهات نظرها وفي هذا الإطار قام الرئيس السابق القذافي في منتصف عام 2001 بزيارة للخرطوم ناقش خلال المبادرة المصرية الليبية مع

الرئيس السوداني عمر البشير .

ورغم اهتمام مصر وليبيا بتفعيل مبادرتهما المشتركة والتي لاقت قبولا من الأطراف المعنية باستثناء التحفظات التي ذكرتها الحركة الشعبية على المبادرة ورغم سعيها لإحلال هذه المبادرة محل مبادرة الإيجاد لأنها تضمنت إعطاء الجنوب حق تقرير مصيره.

إلا أن المبادرة المصرية – الليبية تعثرت بفعل التجاهل إن لم يكن الرفض الأمريكي لها واستأنفت الإيجاد جهودها لتسوية المشكلة السودانية حيث تم التوصل لمجموعة من الاتفاقات كان أهمها اتفاق ماشاكوس وأعلنت الجماهيرية الليبية تأييدها لهذا الاتفاق ورغم م وافقة مصر وليبيا على نتائج مفاوضات ماشاكوس إلا أنه كان هناك استنكار عربي لاستبعاد مصر وليبيا من تلك المفاوضات .

– تقييم لنشاطات الإيجاد :- تضح من الاتفاقية المنشئة للإيجاد أن الأهداف التي تسعي إليها يغلب عليها الطابع الاقتصادي إلى حد أن ذهب بعض الباحثين إلى أن الهدف الرئيس من إنشاء الإيجاد هو دفع التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الإيجاد .

– وبالنظر إلى الأنشطة التي قامت بها الهيئة الحكومية للتنمية منذ تأسيسها في مارس 1996م يمكن إبداء بعض الملاحظات لعل أهمها ما يلي :-

1- أنه على الرغم من غلبة الطابع الاقتصادي على الأهداف التي حددتها الاتفاقية المنشئة للإيجاد إلا أن الأنشطة والأدوار التي قامت بها لا تعكس ذلك فحتى الآن ومنذ تأسيس الإيجاد لم تستطيع الإيجاد إزالة الحواجز التي تعوق حرية التجارة مثل الرسوم الجمركية وحرية انتقال الأفراد بين الدول الأعضاء أو إنشاء شبكة اتصالات موحدة رغم إعلانها أن تلك الأمور من الأولويات التي

تسعي إلى تحقيقها .

2- أن تدهور العلاقات بين دول الإيجاد قد أدي إلى عرقلة جهود الإيجاد والتأثير على فاعليتها لفترة طويلة ويذكر البعض في هذا السياق تدهور علاقات السودان بكل من اريتريا وإثيوبيا وأوغندا بسبب تقيم الدول الثلاث المساعدات العسكرية للحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان وكذلك منشوب الحرب الاريترية الإثيوبية في عام 1998م ولقد شهدت السنوات الخيرة تحسنا في العلاقات السودانية الإثيوبية خاصة بعد زيادة رئيس الوزراء الإثيوبي مليس زيناوي إلى السودان في يناير 2002 حيث أعلن أن زيادته للسودان تأتي في إطار الرغبة المشتركة في دعم التعاون المتبادل بين البلديين خاصة في المجالات الأمنية وعلي صعيد العلاقات السودانية الأريترية ورغم توقيع أريتريا وأوغندا اتفاق تطبيع لعلاقاتها مع السودان إلا أن العلاقات الأريترية السودانية مازالت تشهد توفر في ضوء الاتهامات المتبادلة للدولتين بدعم قوى للمعارضة في كل منهما .

3- بسبب ضعف قدرة الإيجاد على تمويل أنشطتها لجأت الإيجاد إلى التمويل الأجنبي من خلال إقامة منتدى شركاء الإيجاد الذي يمول المنظمة بأكثر من نصف ميزانيتها ولقد قام هؤلاء الشركاء يوضح أجندة للإيجاد تعكس الرؤية الأوروبية والأمريكية ومن ثم أصبح الإيجاد ذات طابع دولي وغربي يعكس المصالح الغربية التي قد تتناقض مع مصالح دول القارة .

4- غلبة الطابع السياسي على أنشطة الإيجاد إذا أصبحت الإيجاد منبرا لتسوية الصراعات التي تنشب داخل الدول الأعضاء ويؤكد ذلك للدور الذي قامت به الإيجاد لتسوية المشكلة السودانية وتحقيق المصالحة الصومالية وتكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى بعض الملاحظات حول الدور الذي قامت به الإيجاد لتسوية المشكلة السودانية فعلي الرغم من توصل الإيجاد لمجموعة من الاتفاقات بين

الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان أهمها وأخرها توقيع اتفاق سلام شامل في التاسع من يناير 2005م والذي وصفه البعض بأنه يمثل مرحلة جديدة لعل أهمها ما يلي :-

- يري البعض أن الإيجاد لم تلتزم في وساطتها لإحلال السلام في السودان بالحياد وهو أحد الصفات التي يجب توافرها في الوساطة وكان مضمون مبادرة الإيجاد أقرب إلى مطالب الحركة الشعبية لتحرير السودان والتي تتخلص في من ح الجنوب حق تقرير مصيره ،ومن ثم الانفصال أو الاندماج في سودان علما ني ديمقراطي موحد، ورغم تحفظ الحكومة السودانية في بادئ الأمر إلا أنها سرعان ما أخطرت للموافقة بفعل الضغوط التي مارسها شركاء الإيجاد وعلي الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية على الحكومة السودانية في إطار مبادرة الإيجاد والتي حظيت بدعم أمريكي لم تحظى غيرها من المبادرات .

- أن المفاوضات قد جرت في إطار مبادرة الإيجاد وتحت رعايتها بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية دون إشراك القوى السياسة الأخرى في البلاد ولم تتم الإشارة على الإطلاق للقوى الجنوبية التي تعمل بمفرك عن الحركة الشعبية وفي مقابل انفراد الحركة الشعبية بالتفاوض باسم الجنوب انفردت الحكومة السودانية بالتفاوض باسم الشمال ومن أهم التحديات .

التي واجهت اتفاق السلام الشامل الذي تم توقيعه في يناير 2005 وجود فصائل وميلشيات عسكرية في الجنوب غير تابعة الشعبية أو القوات النظامية للجيش السوداني وترفض اقتصادها من العملية السياسية والتفاوضية خاصة أن اتفاق الترتيبات الأمنية يقر إلغاء بقية الميلشيات المسلحة غير التابعة للحركة الشعبية وتعارض بعض مقابل الجنوب والتي يتم استخراج البترول من أراضيها اتفاق تقاسم الثورة الذي تم الاتفاق عليه بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية.

هذا وقد أصبح الحوار الجنوبي – الجنوبي والذي تعتبره الحركة الشعبية من الضروريات في هذه المرحلة حتى يتسن ى للحركة الشعبية اكتساب الشرعية اللازمة لقيادة الجنوب بعد أن دخل اتفاق السلام الشامل حيز التنفيذ وقيام دولة جنوب السودان.

– أنه تم استبعاد الأطراف العربية ولم يسمح لها بالمشاركة في المفاوضات التي جرت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية تحت رعاية الإيجاد ولم يسمح حتى لدولة الجوار (مصر و ليبيا) بالمشاركة في المفاوضات ويعتبر ذلك تجاهلا للمصالح الحيوية لكل من الدولتين في السودان وإذا كان التوصل إلى اتفاق السلام الشامل يعتبر إنجازا سياسيا كما يراه البعض فإن مرحلة تطبيق الاتفاق لا تقل أهمية عن مرحلة التوصل إليه ويعني ذلك أن المرحلة الحالية تتطلب المزيد من العمل الجاد والمخلص من جانب كافة الأطراف المعنية وإزالة كافة العقبات التي تحول دون تطبيق الاتفاق على أرض الواقع .

ومن ثم تخلص إلى أنه قامت ستة دول أفريقية ممثلة في (جيبوتي . إثيوبيا . كينيا . الصومال . السودان . أوغندا) ثم انضمت إليهم اريتريا بعد حصولها على الاستقلال في عام 1993 ليصبحوا سبع دول ومقر الاتحاد في جيبوتي .

وتم تحديد أولويات التعاون من خلال مجلس الوزراء الخاص بالإيجاد في عام 1996 على النحو التالي الحد من الصراعات الإدارة الرشيدة العمل على إيجاد الحلول للنزاعات الإصلاح الاجتماعي تنمية البنية النحتية (النقل والاتصالات . المن الغذائي وحماية البيئة .

هذا وتعمل الإيجاد على الإسراع نحو تحقيق الأمن الإقليمي والتنمية الاقتصادية المستدامة وهي بذلك تخدم أهداف الأمم المتحدة والاتحاد والأفريقي حيث تنص الاتفاقية المنشئة للإيجاد أنه على جميع الدول الأعضاء

العمل على حفظ السلام والمن والاستقرار لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة وبالفعل قامت الإيجاد ببذل الجهود لنشر السلام في الصومال وجنوب السودان وقد نجحت إلى حد معقول وكما أشرفا فإن الإيجاد تتكون من عدة آليات تشمل جمعية رؤساء الدول والحكومات والمجلس الوزاري ولجنة السفراء .

إلا أنه يمكن القول كما يري البعض أنه لكي يتم تفعيل الإيجاد والتغلب على أوجه القصور التي شابت عملها خلال السنوات السابقة لابد من القيام بمجموعة من الإجراءات من بينها ما يلي : -

- إعطاء القضايا الاقتصادية خاصة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء مزيدا من الاهتمام على نحو ما ورد في الاتفاقية المنشئة للإيجاد .

- زيادة الاعتماد على ألذات وتقليل الاعتماد على الشركاء خاصة فيما يتعلق بقضايا التمويل حتى تستطيع الإيجاد العودة إلى طابعها الإقليمي باعتبارها منظمة إقليمية والعمل باستقلالية ودون هيمنة من قبل شركائها .

- أن يكون التعاون بين الإيجاد وشركائها وفقا لخطة تضعها الدول الأعضاء بنفسها بحيث تعكس مصالح الدول الأعضاء لا المصالح الغربية .

- ضرورة التنسيق بين الإيجاد وغيرها من المنظمات العاملة على الصعيد الأفريقي سواء ذلك على المستوي القاري (الاتحاد الأفريقي) أو على المستوي الإقليمي (المنظمات الإقليمية الأخرى داخل القارة الأفريقية) .

- ضرورة العمل بحسن فيه لإنهاء الخلافات بين الدول الأعضاء .

الهيكل التنظيمي للإيجاد

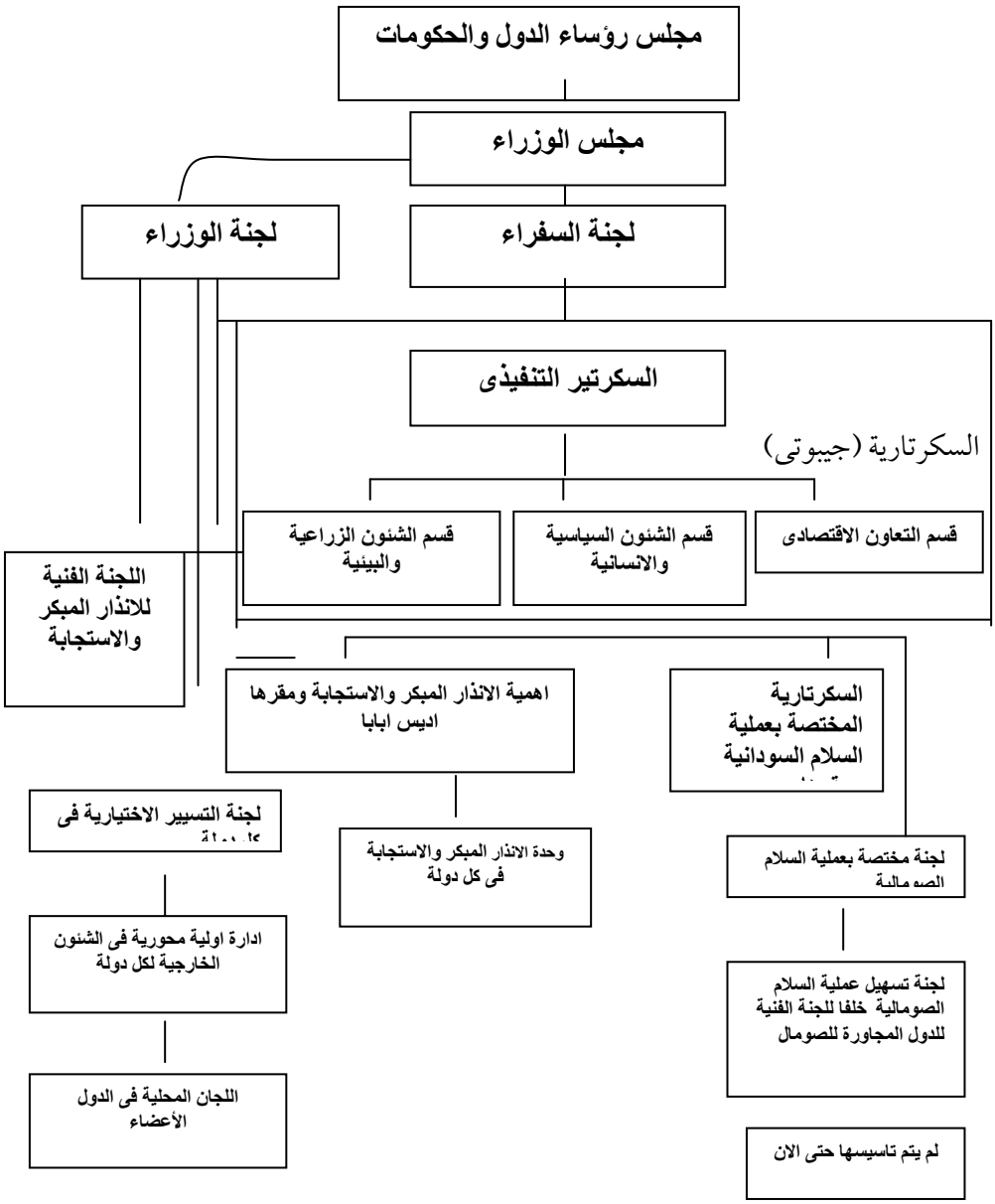

المصدر : يوجد الهيكل التنظيمي للإيجاد باللغة الإنجليزية في الموقع التالي

http:// www.iss.co.za/AF/RegOrg/unit_to_union/pdfs/igad/ogram.pdf

- **جماعة شرق أفريقيا EAC :-** تتكون جماعة شرق أفريقيا من ثلاث دول هما كينيا وتنزانيا وأوغندا ومقرها الرئيس في أروشا – تنزانيا ويبلغ تعدا السكان نحو 90 مليون نسمة وقد تم تأسيس الجماعة عام 1967م ولكن تم حلها بعد عشر سنوات لعدة أسباب من بينها انتشار النزاعات وتدهور البنية التحتية بالدول الأعضاء فلم يكن هناك أية سكك حديدية أو خطوط جوية بالإضافة إلى عدم وجود خدمات بريدية أو خطوط اتصالات أو أية خطوط ملاحية مشتركة كما لم ينته الأمر عند هذا الحد بل اشتعلت الحرب بين تنزانيا وأوغندا فيما بين أعوام 1978-1979م .

- هذا وفي عام 1999م تم إعادة تأسيس جماعة شرق أفريقيا بإ برام معاهدة تأمل في إنشاء اتحاد اقتصادي وسياسي بين الدول الأعضاء وتم التشاور حول إنشاء واتحاد جمركي لجماعة شرق أفريقيا بالفعل بدأت الدول الأعضاء بتبادل السلع المعفاة من الجمارك اعتبارا من 1/ 1/ 2004 وتم تحديد التعريفة الخارجية الموحدة كما يلي :-

صفر ٪ على الموارد للخام .

10٪ على السلع الوسيطة .

25٪ على السلع تامة الصنع .

- تتركز صادرات هذا التجمع في السلع الزراعية والتي تتمثل في الشاي . البن. القن . التتبع وبعض الصادرات الأخرى مثل الأسماك والجلود . المنتجات اليدوية . المعادن (الذهب . الماس الحجر الجيري . كما تعتبر السياحة من أهم مصادر الدخل لدول التجمع بينما تتمثل الواردات في الماكينات بعض المعدات الرأسمالية . المواد الخام عربات النقل وإجراءها الأسمدة المنتجات البترولية الخام والمكرر . ويعتبر الاتحاد الأوربي من أهم الشركاء التجاريين لجماعة

شرق أفريقية بالإضافة إلى اليابان ، والصين ، والهند ، والأمارات والسعودية وقد ارتفع صافي الناتج المحلي لدول اتحاد جماعة شرق أفريقيا إلى 25 مليار دولار ويعد الاتحاد الجمركي خطوة أولي في طريق الوصول إلى إقامة السوق المشتركة وتوحيد العملة وإقامة اتحاد سياسي لدول جماعة شرق أفريقيا .

- بعض أوجه النجاح التي تحققت بالفعل لجماعة شرق أفريقيا :-

- أصبح من الهيل تحويل عملات أي من كينيا وأوغندا وتنزانيا إلى عملة الدولة الأخرى بالإضافة إلى القيام بالإعداد لوضع ترتيبات مالية أخرى .

- داخل الاتحاد الجمركي بالفعل خبر التنفيذ في عام 2004 .

- فتحت بورصة نيروبي أبوابها أمام المستثمرين من تنزانيا وأوغندا بحيث أصبح من السهل على رجال الأعمال في البلدين شراء أسهم في الشركات الكيفية .

- تم بالفعل إقرار سفر موحد للجماعة .

وبعد أن تعرضنا لهذه الجماعة نتعرض لعلاقات التبادل التجاري بين مصر وجماعة شرق أفريقيا وذلك من خلال الميزان التجاري بين مصر وجماعة شرق أفريقيا خلال الفترة من 2001 إلى عام 2005 (القيمة بالمليون دولار) .

علاقات التبادل التجاري بين مصر وجماعة شرق أفريقيا

الميزان التجاري بين مصر وجماعة شرق أفريقيا خلال الفترة من 2001 عام 2005 (القيمة بالمليون دولار)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005
المصادرات المصرية	25	17	28	37	60
معدل التغير ( )		(32) -	(64)	(32)	(62)
الوردات المصرية	102	143	70	9	12
معدل التغير ( )		(40)	(51) -	(87) -	(33)
الميزان التجاري	78-	126-	42 -	28	48

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

3- تجمع دول حوض النيل

يجري نهر النيل من متابعه في رواندا وبوروندي مسافة 6700كم نحو الشمال حتى دلتا النيل في مصر على البحر المتوسط رابطا ما لا يقل عن 10 دول في طريقه ويروي حياة ربما 300 مليون شخص ارتبط ت مصائرهم الاقتصادية والثقافية بهذا المجري المائي العظيم.

ولكن على الرغم من تاريخها الغني وكنوزها البيئية إلا أن الشعوب التي تعيش على ضفتي النيل الآن تواجه تحديات تستحق دعما إقليميا ودوليا ومن المنتظر أن تجتمع وكالات التنمية المانحة وعشر دول النيل في جنيف للتعهد بتقديم الدعم المالي والسياسي لمبادرة النيل – التي أطلقتها الدول العشر في 1999 لتحقيق

التنمية المسامة وإدارة موارد النيل – وعليهم التعامل مع تحديات الفقر وعدم الاستقرار والنمو السكاني السريع والتدهور البيئي كي يحموا حوض النيل للأجيال القادمة .

وطيلة ألف عام كانت الأمطار التي تهطل على الجبال والغابات عند منابع هذا النهر العظيم تجلب المياه المرتفعة والساقطة التي كانت تعبر الصحراء باتجاه البحر وفي بعض الأحيان كانت تغيرات التدفق تسبب إما ثراء واستقرارا مجاعة واضطرابا ومع تحول الأرض إلى دول كانت هذه التدفقات تؤثر أيضا في العلاقات فيما بين الدول واليوم تحصيل الدول أعلي النهر على المياه أحيانا بمكيات كبيرة جدا بينما الدول أدني النهر تعتمد اعتمادا كليا على تدفقات النهر وكل هذه الدول تنمو وتتطور ويتسبب غلق الحدود في مخاطر وتوترات بينما التعاون عبر الحدود يجلب الكثير من الفرص .

ويوجد بين دول النيل العشر – بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإريتريا وإثيوبيا وكينيا ورواندا والسودان وتنزانيا وأوغندا – بعض من أفقر دول العالم حيث نصيب دخل الفرد أقل من 200 دولار وفي الحقيقة وصل مجموع الدخل القومي للدول العشر مجتمعة في 1998م نحو 135 مليار دولار أي ما قارب نصف حجم دخل بلجيكا تقريبا على الرغم من أن مساحة هذه الدول تصل 100 ضعف مساحتها وسكانها 30 ضعف سكان بلجيكا .

وهناك حاليا سبع دول انخرطت في صراع دولي أو داخلي وهذا الموقف الهش يعيق النمو الاقتصادي في المنطقة كما أن ندرة مياه النيل المحدقة تعقده بينما من المنتظر أن يصل تعداد سكان دول حوض النيل الضعف على مدار الـ (30) عاما القادمة من 300 إلى 600 مليون نسمة .

بيد أن هذه التحديات توفر في الوقت نفسه فرصة لتأمين مستقبل النهر بشكل كان كثيرون يعتبرونه مستحيلا منذ سنوات قليلة وقد احتشدت تلك الدول العشر خلف مبادرة حوض النيل للارتفاع فوق اختلافاتها القومية وانتهاج رؤية مشتركة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في واحدة من أفقر مناطق العالم وتقع على عاتق هذه الدول مهمة تاريخية بجعل هذه الرؤية المشتركة تعمل لصالح الجميع وهم يعملون ضرورة تحقيق ذلك لصالح أحفادهم ومن ثم نجد إحساسهم بالهدف قويا .

وإذا تم التعامل مع المبادرة بنجاح فسوف تتعزز الطاقة الكهرومائية والإنتاج الغذائي وتتحسن المواصلات والصناعة كما يمكن أن يصان الثراء البيئي الفريد للنيل مثل بحيرة فيكتوريا والأراضي الرطبة الشاسعة لمنطقة السدود على النيل الأبيض وهي مساحة بحجم بلجيكا – إلى جانب تعزيز فرص التنمية لشعوب حوض النيل والمنطقة ككل وعن طريق إدارة هذه المنافع معا سوف تحقيق الدول المطلة على النيل بتكاتفها معها وراء مبادرة تنمية إقليمية محسنة وتعاونا ومنافع ملموسة أكبر تحصي عليه من النيل نفسه .

ولكي تستفيد أكبر الاستفادة من الفرص التي يقدمها الاقتصاد العالمي يتعين على هذه الدول تحطيم الأسوار بينها واقتسام موارد الكهرباء والغاز الطبيعي والنفط وجعل الحركة الاجتماعية والاقتصادية أيسر غير أن عددا من هذه الدول لا يربط بينها سوي فلا خطوط سكك حديدية ولا اقتسام للطاقة ولا طرق شاحنات ولا عبور سهل للحدود هذا غير أسوا وصلات خطوط الطيران مما يجعل حركة الناس والبضائع والأفكار أمرا عسيرا فضلا عن أن المخاوف المتعلقة بالنهر ساهمت من قديم في توتر العلاقات بين العديد من دوله ومن دون تعاون وتنمية تبدو توقيعات العديد من دول حوض النيل قاتمة .

وعلي الجانب الآخر إذا مضت هذه الدول قدما وطورت توسعاتها الخاصة

النيل من دون تعاون وخارج إطار مبادرة حوض النيل فهي بذلك تخاطر باستغلال النيل بما يضر بالآخرين وخسارة الفرص التي يقدمها التعاون وتطيل أمد العيش الكفافي لملايين الفقراء وتزيد التوتر القائم بين الدول المختلفة المطلة على النيل إن مياه النيل يمكن أن تكون حافزا لتنمية دائمة وسلام سعيد بدلا من أن تكون مصدرًا ونزاع وكما جاء على لسان عضو باللجنة الفنية لمبادرة حوض النيل مؤخرا : على مدار قرون مضت كان جيراننا أدني النهر متباعدين ولكننا في عالم اليوم نجلس جنبا إلى جنب للتخطيط لمستقبلنا المشترك ولا نستطيع أن ننجح في إدارة تلك المياه الكثيرة بمعزل عن بعضنا البعض – فكلنا يمسك بمفتاح أبواب الآخرين .

ولذلك علينا جميعا في المنطقة والمجتمع الدولي أن نعكس هذه الكلمات الصائب لنحشد الوسائل المالية والدعم السياسي لإنجاح مبادرة حوض النيل ورغم أن المخاطر عالية بالنسبة للأجيال القادمة في الدول المطلة على النيل إلا أن فرص التنمية كبيرة بالفعل .

وفي هذا الصدد نتعرض لآراء الخبراء الاستراتيجيين لمياه حوض النيل في مصر والذين يكدون على أنه قد حدثت أخيرا انفراجة كبيرة بشأن أزمة مياه حوض النيل التي حاولت بعض القوي المعادية لمصر ودول حوض النيل أن تفجرهم بين أقطاب دول الحوض العشرة هذه الانفراجة أطلقتها رسائل الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك والتي حملها الدكتور محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري الأسبق والرئيس الشرفي الدائم للمجلس العالمي للمياه إلى عدد من رؤساء دول حوض النيل فيها عن إيمان مصر الصادق بقوة العلاقات التاريخية التي تربطها بمصر خاص أنها صاحبة أول مبادرة لآلية خاصة بدول حوض النيل عام 1998م وحتى والتي جمعت إرادة الدول العشر لصالح شعوب دول الحوض جميعها في سبيل اقتسام الموارد المائية الهائلة الضائعة والمفقودة في أجزاء شتي

بمنابع النيل .

ولا تأتي هذه الانفراجة الحقيقية من فراغ بل بهدوء وتعقل في توضيح الأمو ر درءاً لمحاولات الغش والخداع بترويج شائعات تقول أن مصر تأخذ كل مياه النيل مع السودان ولا تترك لباقي دول الحوض شيئا فماذا كان رد الدكتور / محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري السابق عندما التقي بممثلي هذه الدول وقطاعات الرأي العام .

إذا أكد أبو زيد على أن ثروات النيل المهدرة تزيد على 95٪ من الموارد من هذه الثروات كالآتي :

الكونغو الديمقراطية ثلاثة آلاف مليار و 597 مليون م 3 من الأمطار التي تتساقط عليها والسودان ألف مليار و 93 مليون م 3 من نفس الأمطار وتنزانيا 886 مليار م3 من نفس الأمطار وإثيوبيا 819 مليار م 3 وكينيا 314 مليار م 3 وأوغندا 267م3 وأريتيريا 40 مليار م3 وبوروندي 32 مليار م 3 ورواندا 29 مليار م3 ومصر 115 مليا م3 وأضاف إلى أن علاقات مصر بدول حوض النيل تؤكدها اتفاقيات تاريخية تحترم من الجميع خاصة أهم دولة وهي إثيوبيا التي يأتي منها 85٪ من مجموع نصيب مصر من مصر مياه النيل والتي تأتي من ثلاثة أنها هي النيل الأزرق الذي ينبع من بحيرة تانا ونهر السوباط ونهر عطبرة .

وأضاف قائلا : إن لمصر مع إثيوبيا خمس اتفاقيات تحكم العلاقات المائية بينها وهي بروتوكول روما الموقع عام 1891 بين كل من بريطانيا وإيطاليا وتعهدت فيه إيطاليا بعدم إقامة أية منشات لأغراض الري على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر سلبا على تصرفات النيل واتفاقية أديس أبابا الموقعة في مايو عام 1902 بين بريطانيا وإثيوبيا وتعهد فيما إمبراطور لإثيوبيا (الحبشة) بعدم إقامة أي منشات على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط من شأنها أن تعترض سريان مياه النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية وكذلك اتفاقية لندن الواقعة عام 1906م

بين كل من بريطانيا وفرنسا ولإيطاليا ونصت على أن تعمل هذه الدول مع بعضها لتأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده إلى مصر ثم اتفاقية روما وهي خطابات متبادلة بين بريطانيا وإيطاليا اعتمدت عام 1929م تعترف فيها حكومة إيطاليا بكل الحقوق من تأمين سريان مياه النيل وروافده والحقوق المائية المكتسبة لكل من مصر والسودان وكذا إطار التعاون الموقع عام 1993م في القاهرة أول يوليو بين الرئيس مبارك ورئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي وينص على عدم قيام أي من الدولتين بعمل أي نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضررا بمصالح الدولة الأخرى مع التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض إقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفواقد واحترام القوانين الدولية .

مبادرة الشرق الأوسط ليس من المستغرب أن تتزامن حالة إطلاق المبادرات الشرق أوسطية من مصادرها الشمالية والغربية مع حالة انطلاق الضجة المفتعلة التي ينوي من خلالها بعض الأفراد وأجهزة الإعلام في بعض دول حوض النيل لترويج لفكرة مؤداها أن مصر والسودان تحصلان على كل خيرات النيل ونصيب الأسد منها أو أن الوقت قد حان لطي صفحات الماضي وفتح أبواب المفاوضات وكأننا جميعا من أنباء اليوم ولعل جزءا من أسباب الدهشة نمحي إذا افترضنا البعض يتصور أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد قد تعطي الفرصة لممارسة الضغوط المكثفة وقد تشكل في نفس الوقت بعض الأجندات ويؤكد هذه النظرية الدكتور ضياء الذين القوصي مستشار وزير الري و الخبير الدولي قائلا: اعتقد أن الضجة الواردة إلينا مفتعلة لأن مصر على وجه تعيش عصر من أزهي عصور الوفاق والتعاون المستمر والخلاق مع دول حوض النيل أجمعها ولن يكون ذلك وليد اليوم بل هي تطور طبيعي لعلاقات حميمة مصر من خلالها الأصدقاء والأشقاء بدءا من المشاركة في إنشاء جبل الأولياء بالسودان 1932 وتعلية خزان أوين بأوغندا عام 1953 المتضررين من إنشاء السد العالي في منطقة

وادي حلفا 1959 بالسودان يزيد عن مائة بئر من أبار المياه الجوفية في كينيا 1996 وتطهير بحيرات وكيوجا وفيكتوريا لصالح مجتمع الصيادين للأسماك في أوغندا منذ 1998 م الآن ودراسة إنشاء مركز للبحوث المائية في تنزانيا على غرار المركز القومي المائية المصري عام 2003 والمشاركة في تحسين الإدارة الجيدة للموارد الكنغو الديمقراطي عام 2000 هذا بالإضافة إلى التعاون في العديد من ونقل الخبرات وتدريب وإعداد الكوادر الفنية في إثيوبيا ورواندا هذا فإن الجميع يعلن أن مصر والسودان تحصلان على نصيب 84 مليار م3 من المياه سنويا عند أسوان وتستخدم منها مصر 55.5 مليار م 3 والسودان 18.5 مليارا م 3 وعن اتفاقية عام 1929 والتي أصبحت أشهر الاتفاقات والمواثيق والمعاهدات الدولية إنها كانت تنص على منح مصر 48 مليارا م 3 سنويا من مياه الفضيان والسودان 4 مليارات م3 بمجموع 52 مليارا م3 أما الـ 32 مليارا الباقية من 84 مليارا م3 فكانت تذهب للبحر الأبيض المتوسط وقد وقعت هذه الاتفاقية كل من مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا وكينيا وتنجانيقا وحول هذه الاتفاقية يقول الخبير الاستراتيجي الدولي للسياسة الأفريقية الدكتور عبد الملك عودة أن مصر وبريطانيا اتفقتا عام 1904 على تشكيل لجنة خبراء مشتركة لتحديد مواعيد توزيع مياه النيل بين مصر والسودان وتوصلت هذه اللجنة إلى قواعد قبلتها كل الأطراف والطرفان المصري والبريطاني ولذا أرسل رئيس وزراء مصر خطابا إلى المندوب السامي البريطاني يعلن فيه هذا القبول والموافقة وأن هذين الخطابين والمذكرة هما الآن يعرف أمام الرأي العام باتفاقية عام 1989وفيها النص الواضح على الإقرار بحقوق مصر المكتسبة وضمان تدفق المياه إليها مع حصول مصر على نصيب عادل من أي زيادة تطرا على الموارد المائية لنهر النيل في حالة القيام بمشروعات جديدة ويقول الدكتور عودة إن الاتفاقية حددت كمية المياه الواصلة عند أسوان بمقدار 52 مليار م3 تخص مصر منها بنصيب 48 مليار والسودان 4

مليار م3 وكان توقيع بريطانيا مع مصر باسم أوغندا وتنجانيقا والسودان المهندس محمد ناصر عزت خبير مياه النيل وعضو لجنة خبراء دول الحوض العشر لا تعترض بهذه المحاولات للوقيعة والدس ولا تشرب هذه العلاقات من الوجهة الرسمية أية شوائب لأن الذي يحدث هنا يمكن وصفه بأنه زوابع سياسية بحتة ومحضة يراد منها تحقيق مكاسب شخصية لبعض السياسيين في الحياة الداخلية لبعض هذه الدول لأهداف غير معروفة لكن المؤكد أن اللجنة التفاوضية التي تمثل الإطار القانوني لأية مبادرة لدول حوض النيل لا تزال تناقش سواء الاتفاقات التاريخية أو غيراها وأن المجلس الوزاري للدول النيلية العشر الذي يمثل الإطار المؤسسي لهذه المبادرة لا يزال بحتمع أيضا بصفة دورية ونستطيع أن نؤكد أن الاتفاقات هذه لا تمنع هذه الدول من تنمية مواردها المائية طالما لا تسبب أضرارا لمصر كما أن النظرة الجديدة المتفق عليها بين دول الحوض يدعمها أنه في الأحباس العليا من النهر فواقد هائلة تزيد في بعض الأحواض القديمة على 99٪ و99.5٪ في مستنقعات بحر الغزال الذي تبلغ فواقده 44 مليار م3 من المياه وفي نهاية الحوض عند نهر فوتون لا يزيد الوارد من المياه فيه على نصف مليار م3 مشيرا إلى أن الاستقطاب لهذه الفواقد هو الحل والأمل لتوليد طاقة كهربية نظيفة ورخيصة وأنه يبقي الأمل القائم للتحقيق ورفض هذه الزوابع وإذا كانت اتفاقية عام 1929 هي الأشهر فإن القسمة التاريخية لمياه النيل تخضع أيضا لاتفاقية عام 1959 المكملة لها ويؤكد الدكتور عادل محمد خير أستاذ التشريعات والقانون الدولي جماعة عين شمس إن كل هذه الاتفاقات تخضع كلها للقانون الدولي ويجب احترامها وعدم المساس بها وأن مصر تستند في اخقيتها لهذه الحصة الحالية لقواعد هلسنكي عام 1966 بشأن الأنهار الملاحية وغير الملاحية ويركز في أن الفقه الدولي تسوده ثلاث نظريات :الأولي : هي نظرية السيادة الإقليمية المطلقة ويدعو أنصارها إلى أن لكل دولة الحق الكامل

في أن تمارس على جزء من النهر الدولي الذي يمر بإقليمها كل الحقوق التي تتفرغ على سيادته المطلقة على إقليمها وذلك بلا قيد أو شرط ودون أن يكون للدول الأخرى التي يقع حوض النهر في أقاليمها أي حق قانوني في الاعتراض أما النظرية الثانية هي نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة فيذهب أنصارها إلى أن كل دولة يجرى في إقليمها النهر الدولي لها الحق الكامل في أن يظل جريان النهر على حالة إقليمها من حيث كم المياه وكيفها ذلك أن النهر من منبعه إلى مصبه يكون وحدة إقليمية لا تفصله الحدود السياسية ولا تستطيع الدولة أن تمارس على جزء النهر يمر بإقليمها سيادة مطلقة بل هي سيادة مقيدة مرتبطة بعدم الإضرار بحقوق الدول الخرى التي يمر النهر في أقاليمها وهذه النظرية تجد تأييدا من غالبية فقهاء القانون الدولي أما النظرية الثالثة : هي – نظرية الملكية المشتركة – والتي تقول إن النهر الدولي من منبعه إلى مصبه يعد مملوكا ملكية مشتركة بين جميع الدول التي يجري النهر في إقليمها بحيث تكون حقوقا متساوية ومتكاملة فلا تنفرد إحداها دون موافقة الدول الأخرى بإقامة مشروع للانتفاع بمياه النهر في الجزء الذي يجري في إقليمها مادام هذا الانتفاع يؤدي إلى إحداث أي تأثير على جريان مياه النهر سواء بالزيادة أو بالنقص ويقول الدكتور عبد الفتاح مطاوع رئيس وفد الخبراء الفنيين المصري وخبير المياه الدولية : إن من حق مصر أن تطالب بحصة زائدة لمواجهة تزايد السكان ودواعي التنمية الشاملة والمستديمة والنهضة العمرانية وحيث إن المجال فيه متسع ليس لمصر فقط ولكن لكل دول الحوض وعلي سبيل المثال فإن نهر البيفور في إثيوبيا تقدر فواقده بـ 121 مليار م3 حوض نهر البارو – أكوبو تصل الفواقد إلى القدر ذاته وإن التصريحات التي أثارت الزوابع تصدر عن هواة السياسة الذين يسعون إلى تلميع أنفسهم أمام ألأي العام الداخلي نتيجة لوجود خلافات سياسية داخلية وهو على عكس الموافق الرسمية الحكومية التي تجتمع حول مبادرة إلية دول حوض النيل وأن أحد مرشحي رئاسة الجمهورية في إحدى

الدول النيلية أثار هذه الزوبعة لتحقيق مكاسب شخصية مشيرا إلى تفعيل القوانين الدولية في العلاقات مع هذه الدول هو لصالحها أيضا وهم يعرفون ذلك تماما فالموقف المائي إذا تم التلاعب به في أوغندا مثلا فإن ذلك سيؤثر سلبا وبخطورة على القرى والمدن الواقعة في كل من تنزانيا وكينيا .

ومن ثم نخلص إلى الآتي :

1- إن مصر تحرص على المشاركة الفعالة في كافة المحافل الدولية في مجالات المياه وأنها تلعب دورا بارزا للحفاظ على حقوقها في مياه النيل كما أنها تشترك بوفد من ممثلين من وزارة الخارجية وأساتذة القانون الدولي ووزارة الموارد المائية والري في اجتماعات الأمم المتحدة التي تعقد سنويا لإعداد الاتفاقية الإطارية لاستخدامات الأنهار الدولية في غير الأغراض الملاحية وأن هناك متابعة مستمرة للحفاظ على حقوق مصر في كافة نصوص الاتفاقية الإطارية المقترحة .

2- إن هناك تنسيقا كاملا بين وزارة الموارد المائية والري ووزارة الخارجية والأجهزة المعنية في الدول ومتابعة دقيقة واتصالات مستمرة لمؤسسات دول حوض النيل ليس فقط للحفاظ على حقوق مصر التاريخية في مياه النيل للعمل على زيادة حصتها من مياه النيل .

3- إن أية من دول المنبع لا يمكنها القيام بأي مشروعات تؤثر على حصتنا المقررة من مياه النيل وإن المشروعات وإن قامت فإنها مشروعات صغيرة لا تؤثر إطلاقا علينا لأن المشروعات التي قد تؤثر علينا تتطلب مبالغ كبيرة وانه لابد من أن تلجأ هذه الدول للحصول التمويل اللازم من الجهات والمؤسسات المانحة وأنه يوجد اتفاق عام بين الجهات المانحة بأنه يجب الحصول على الموافقة والتشاور مع الدول التي قد تتأثر بتلك المشروعات .

4- إن مصر ليست ضد أية نيلية تسعي إلى التنمية داخل حدودها بشرط عدم التأثير إطلاقا علينا وأن مصر تسعي دائما بالطرق الدبلوماسية إلى إيجاد صيغة للتعاون الفني والتقارب مع جميع دول حوض النيل للقيام بمشروعا ت مشتركة الاستفادة من مياه النيل للدول جمعا وخاصة إثيوبيا .

5- إن مصر حريصة على توطيد علاقاتها بدول حوض النيل فتقدم لها دائما المساعدات الفنية والمالية بقدر المستطاع في شكل دورات تدريبية تقام في مصر وفي شكل خبراء مصريين موفدين لتلك الدول لدراسة أية مشاكل في مجال الموارد المائية على الطبيعة وفي شكل مساعدات أخرى .

ولعل أبرز المساعدات قدمتها مصر لبعض الدول النيلية في الفترة الأخيرة هي :

- حفر مائة بئر جوفي في كينيا كهدية من مصر لشعب كينيا بتكلفة حوالي 3 مليون دولار .

- اعتماد مبلغ 12.9 مليون دولار لشراء معدات لمقاومة نبات ورد النيل في أوغندا الذي يشكل في أوغندا مشكل في أوغندا مشكلة كبرى .

- المعاونة في إنشاء مركز لبحوث المياه في تنزانيا .

كما أن وزارة الموارد المائية والري بالتعاون الأجهزة المعنية بتلك الأمور على علم تام ويقظة لكل ما يحدث وما يجرى في حوض النيل وأن هناك متابعة دائمة ليس فقط للحفاظ على المياه بل والعمل على زيادتها تحقيقا للتنسية الشاملة لدول حوض النيل .

- هذا وقد أشار الدكتور / حسين العطفي وزير الموارد المائية والري الأسبق بما أعلنه السيد / مليس زيناوي رئيس مجلس الوزراء في إثيوبيا إلى أن إثيوبيا لن تسعي إلى الأضرار بمصر أو بشعبها ودعوة مصر والسودان إلى المشاركة في تمويل

سد الألفية العظيم واعتبره مؤشرا جيدا يمكن من خلاله التأكيد على إعادة الحوار والرجوع لمائدة المفاوضات والانطلاق لبناء مرحلة جديدة من التعاون والتكامل بين البلدين مؤكدا أن مصر لن تلجا إلى التحكم الدولي وأنه متفائل أن تشهد المرحلة القادمة إثيوبيا لبحث الموقف المصري الدائم لتنفيذ البرامج التنموية المختلفة التي تعويض على الشعبيين بالمنفعة والمصلحة المشتركة وأكد على التشاور والتوافق مع دولتي المصب وإشراك الجانب الفني المصري قبل البدء في بناء أي سدود للوصول إلى شراكة حقيقية لخدمه أهداف البلدين المستقبلية وأوضع أن الاتفاقيات القائمة لا تعفي أي دولة من دول حوض النيل من التزاماتها تجاه الحقوق المائية المصرية مؤكد أن السدود التي أعلن عن أنها لتوليد الكهرباء حكمة أن تشكيل خطرا على التدفق الطبيعي لمياه النيل[1] .

هذا وتجري حاليًا مفاوضات بين مصر والسودان وأثيوبيا بشأن سد الألفية (النهضة) المزمع بناءه في إثيوبيا بشأن عدم الإضرار بحصة مصر المائية والاستفادة المشتركة في حالة الموافقة المصرية السودانية على بنائه ، إلا أن المباحثات الأخيرة بينهما لا زالت تواجه عقبات حول كيفية الاستفادة المشتركة بينهما[2].

4- جماعة تنمية الجنوب الأفريقي (السادك) :-

- نشأت هذه الجماعة عام 1980 تحت اسم مؤتمر تنسيق للجنوب

(1) جريدة الأهرام بعد الإعلان عن بناء سد الألفية زيناوي: إثيوبيا لن تسعي للإضرار بمصر وشعبها.

(2) ياسر على هاشم: الأبعاد السياسية الاقتصادية والقانونية لأزمة المياه في حوض النيل ، في السياسة الدولية العدد 104 إبريل 1991 صص152-153.

الأفريقي وكان عدد الدول المنظمة إليها و قتئذ – دول تحول هذا التجمع إلى جماعة تنمية الجنوب الأفريقي في عام 1992م وكان الهدف وراء هذا التجمع وقت قيامه هو تقليل الاعتماد على دولة جنوب أفريقيا بالإضافة إلى تحقيق التنمية في كل التفاعلات حيث بعد السادك نموذجا للتعاون القطاعي وذلك بأن تختص كل دولة من الدول الأعضاء بمسئولية محددة عن قطاع معين فقد كانت زيمبابوي مسئولة عن الأمن الغذائي في المنطقة أما أنجولا فكانت مسئولة عن مشروعات الطاقة في حين كانت مهمة سوازيلاد تتركز على تدريب القوي العاملة . بينما كانت بتسوانا تقوم بمهمة الأبحاث بهدف القضاء على أمراض الحيوان أما ليسوفو فكانت تهتم بأبحاث التربية وأخذت تنزانيا على عانقها بعني التنمية الصناعية إلى جانب اهتمام مالاوي بمجال تنمية الثورة السمكية والغابات وحيوانات الرعي واقتصر دور نامبيا على مجال التعدين وموزبيق على مجال النقل والمواصلات وذلك لمالها من موقع إستراتيجي في المنطقة حيث تطل على المحيط الهندي وبالتالي تمر عبر موانيها عمليات التجارة للدول الحبيسة في المنطقة للعالم الخارجي خاصة زيمبابوي وبتسوانا وزامبيا .

هذا وقد أصبح الدول الأعضاء بهذا التكتل في الوقت الراهن 14 دولة هي :

نامبيا – تنزانيا – زامبيا – زيمبابوي – أنجولا – موزبيق – بتسوانا – ليسوتو سوازايلا مالاوي – الكنغو الديمقراطية – موريشيوس . سيشل – جنوب أفريقيا وكلها أعضاء في الكومبيا فيما عد اتنزانيا – موزبيق . بتسوانا – وجنوب أفريقيا . ويبلغ عدد سكان الجماعة حوالي 219.5 مليون نسمة (طبقا لتقديرات عام 2003) وقد أشاد المراقبين الدوليين بانجازات هذا التجمع وقدرته على حزب انتباه التجمع الدولي للجنوب الأفريقي من تقديم المساعدات والمنح إليه .

– وتهدف هذه الجماعة في الأساس إلى وضع إليه لنض المنازعات والتعاون في المجال السياسي وتتمتع كل دول السادك باستث لاء جنوب أفريقيا بالنفاذ

لأسواق الاتحاد والأوروبي من خلال اتفاقية لومي (ACP) ويلاحظ أن 7 دول السادك أعضاء في اتفاقية الكوميسا .

– أما عن الإستراتيجية التي توضح المقاييس والجداول الزمنية لتحقيق التكامل الاقتصادي في هذا التكتل فهي كما يلي :–

– إنشاء إليه للتمويل الذاتي وصندوق تمويل للتنمية الإقليمية في 2005 .

– إلغاء التحكم في تغيير العملات على المعاملات التجارية داخل السادك بحلول عام 2006م .

– إنشاء الاتحاد الجمركي للسادك والبدء في تطبيق التعريفة الخارجية الموحدة بحلول عام 2010 ثم إقامة السوق المشتركة بحلول عام 2012 .

– إنشاء البنك المركزي للسادك والاستعداد لإنشاء عملة موحدة للسادك بحلول عام 2016 .

– يمثل إجمالي الناتج المحلي للسادك حوالي 173.8 مليار دولار عام 2003 وتعد جنوب أفريقيا من أكبر الدول اقتصاديا حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي 156.9 مليار دولار وهو ما يمثل عشرة أضعاف الناتج المحلي لدول الجنوب الأخرى وبلغ النمو الاقتصادي حوالي 2.75٪ عام 2003م ويبلغ حجم استثمارات السادك باستثناء جنوب أفريقيا حوالي 7.72٪ مليار دولار في 2002 / 2003 في حين أن استثمارات جنوب أفريقيا مسجلة حوالي 3 مليار دولار في 2002 / 2003 وتتمثل هذه الاستثمارات في العمليات التعدينية والقطاع الصناعي واكتشاف البترول .

وتتمثل الأهداف العامة للتكتل فيما يلي :–

– تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي ورفع الفقر وتحسين مستويات المعيشة

لشعوب أفريقيا ومساندة الدول الفقيرة من خلال التكامل الإقليمي .

- إنشاء مؤسسات ونظم وقيم سياسية موحدة .

- تحقيق السلام والأمن .

- تحقيق التنمية المستدامة من خلال اعتماد الدول الأعضاء على نفسها وكذا على بعضها البعض .

- تحقيق التكامل بين الإستراتجيات والبرامج القومية والإقليمية .

- الاستغلال الأمثل للموارد .

- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية .

- المحافظة على تعزيز العلاقات والروابط التاريخية الاجتماعية والثقافية بين سكان جنوب القارة .

(القيمة بالمليون دولار)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات المصرية	18	13	44	34	31
معدل التغير ( )		(28) -	(238)	(23) -	(9) -
الواردات المصرية	95	1.3	110	87	111
معدل التغير ( )		(8)	(7)	(21) -	(28)
الميزان التجاري	77-	89-	66 -	53 -	80 -

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باستثناء بيانات دولة موريشيوس حيث الحصول عليها من سكرتارية الكوميسا)

- الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (الساكو) :-

تأسس الاتحاد الجمركي لدول الجنوب الأفريقي (الساكو) في عام 1969 وقد دخل التنفيذ في 1/ 3/ 1970م ولذا يعتبر الساكو من أقدم الاتحادات الجمركية القائمة ويضم هذا الاتحاد خمس دول هي : جنوب أفريقيا . بتسوانا . ليستو . ناميبيا . سوزايلاند . وقد إنشاء هذا الاتحاد بهدف تنشيط حركة التبادل السلعي والتجاري بين الدول الأعضاء عن طريق تطبيق قواعد وإجراءات جمركية موحدة بين الدول الأعضاء .

– ويتكون الجهاز الإداري لهذا الاتحاد من هيئة وزراء الدول الأعضاء وهو الكيان الرئاسي لهذه المجموعة حيث يقوم بوضع السياسات والأطر العامة المنظمة للاتحاد كما يضم أيضا اللجنة الإدارية المحكمة القضائية السكرتارية العامة ويتم عقد اجتماعا سنويا للدول الأعضاء لمناقشة الموضوعات الخاصة بهذا الاتفاق بالإضافة إلى عقد لجان للتجارة والصناعة ولجنة الزراعة ثلاثة دورات سنويا .

– هذا وتقوم دولة جنوب أفريقيا بتحديد التعريفة الخارجية الموحدة والتي تعتبر معقدة وتمثل عائق أمام صادرات الدول الأعضاء في الساكو كما تقوم جنوب أفريقيا بتوزيع حصيلة الرسوم التي يتم جمعها في صندوق مشترك للاتحاد على باقي الدول الأعضاء ومما هو بالذكر أن الخمس دول الأعضاء في الساكو أعضاء في السادك ويتراوح متوسط التعريفة الخارجية الموحدة 15.6٪ على المنتجات الصناعية 5.6٪ على المنتجات الزراعية1.4٪ على المنتجات التعدينية .

الميزان التجاري خلال الفترة من 2001 إلى عام 2005 علاقات التبادل التجاري بين مصر والساكو .

(القيمة بالمليون دولار)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات المصرية	4.9	4.5	28	17	15.4
معدل التغير ( )		(8) -	(522)	(39) -	(9) -
الواردات المصرية	19	12	23	8	15.3
معدل التغير ( )		(37) -	(92)	(65) -	(91)
الميزان التجاري	14 -	7.5 -	5	9	0.2

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

واردات السادك حتى عام 2012

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل
ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

صادرات السداك من عام 2000: 2012

2009	2010	2011	2012
378	16 031	23 723	24 403
1 182	- 1 016	- 889	- 801
1 745	- 1 838	- 1 368	- 1 170
204	- 1 527	- 1 484	- 1 697
273	- 1 270	- 1 453	- 1 700
899	- 1 280	- 1 241	- 1 240
827	- 1 092	- 1 453	- 1 365
836	- 782	- 3 672	- 5 908
783	- 812	- 882	- 782
84	- 202	- 221	- 239
503	- 720	- 2 484	- 11 734
387	- 570	- 322	- 556
548	- 2 460	- 4 590	- 4 557
365	1 924	1 731	565
175	- 2 517	- 4 990	- 4 000
457	**1 869**	**406**	**- 10 781**

نسبة ميزان التبادل حتى عام 2012

2009	2010	2011	2012
62.0	43.6	43.3	41.3
48.8	43.2	50.1	50.3
60.7	81.0	71.7	60.0
115.6	112.6	105.9	111.1
51.6	41.0	41.0	45.5
36.5	36.8	39.2	49.9
58.3	63.8	66.4	66.6
36.1	36.5	61.4	67.2
56.1	55.0	52.2	48.7
131.4	122.7	124.1	128.5
28.2	27.6	29.9	31.3
67.7	67.7	72.5	67.0
35.2	38.6	50.2	45.5
32.2	34.9	37.0	40.9
56.7	70.0	96.4	83.7
37.8	**35.0**	**38.1**	**38.8**

نسبة الواردات إلى الناتج المحلي 38.8%

المبحث الثاني
التفاعلات التعاونية المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي

السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (الكوميسا) COMESA

أ- نشأة وتطور السوق :

في إطار تناولنا لنشأة وتطور السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي COMESA يمكن القول إن نشأة هذا السوق وتطوره قد مر بمراحل ثلاث هذه المراحل هي مرحلة ما قبل إقامة منطقة التجارة التفضيلية لدول الشرق والجنوب الأفريقي ثم مرحلة منطقة التجارة التفضيلية وأخيرا مرحلة ما بعد الإعلان عن تكوين السوق المشتركة .

إن المرحلة الأولى والتي تعد بمثابة إرهاصات لقيام تكتل اقتصادي أفريقي في منطقة الشرق والجنوب وقد شهدت عدة وقائع تعد ملامح أساسية لها فقد دعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر عام 1965م لعقد اجتماع على المستوي الوزاري للدول الأفريقية المستقلة في شرق وجنوب القارة واستهدف هذا الاجتماع إنشاء إليه لتشجيع التكامل الاقتصادي الإقليمي وصدر عنه توصيتان متكاملتان هما :

- الأولي خاصة بإنشاء جماعة اقتصادية لدول شرق وجنوب القارة .

- الثانية خاصة بتشكيل مجلس وزراء مؤقت لدول الشرق والجنوب الأفريقي يختص بإعداد برامج التعاون الاقتصادي فيما بين الدول المنتمية للإقليم .

وفي مايو عام 1966 عقد هذا المجلس الوزاري أول اجتماعاته العادية «باريس أبابا » حيث تم التوقيع على الاتفاقية الرسمية الخاصة بتنفيذ توصيات المجلس الوزاري من قبل عشر دول تنتمي بحكم موقعها الجغرافي للشرق والجنوب الأفريقي وهي بوروندي . إثيوبيا . كينيا . مدغشقر . مالاوي .

موريشيوس . رواندا الصومال . تنزانيا . زامبيا .

واستمرت صور التعاون الاقتصادي فيما بين الدول حتى مارس 1978 حينما استشعرت المجلس الوزاري بضرورة دفع العمل التكاملي لخطوات أخرى على طريق التكامل ومن ثم عقد المجلس أولي اجتماعاته في دورة غير عادية بمدينة لوزاكا عاصمة زامبيا حيث صدر إعلان لوزاكا – الذي نص على إقامة منطقة تجارة تفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا من خلال جدول زمني للتفاوض زمني للتفاوض فيما بين الدول حول إجراءات وشروط الانضمام .

وعقب انتهاء الفريق المكلف بإجراء المفاوضات اجتمع رؤساء الدول والحكومات في 21 ديسمبر عام 1981م للتوقيع المنشئة التفضيلية أما المرحلة الثانية وهي مرحلة منطقة التجارة التفضيلية فقد تم التصديق على الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة التفضيلية في سبتمبر 1982م وبدأت الدول الأعضاء في تنفيذ أحكامها وقد استهدفت الاتفاقية تحقيق الأهداف التالية :

– تحرير التجارة وإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء .

– التعاون في مجال التجارة والجمارك وتبادل المعلومات .

– العمل على إنشاء سوق أفريقية مشتركة بين الدول الأعضاء بحلول عام 2000 .

– تدعيم التعاون في مجالات الزراعة والنقل والمواصلات .

– إنشاء بنك لتسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء التي تتم عن طريق المعاملات الصعبة.

هذا وقد بلغ عدد الدول المنضمة لهذه الاتفاقية في بداية 19.1993 دولة

كانت كثافتها السكانية في ذلك الوقت تبلغ قرابة 250 (مائتان وخمسون مليون نسمة).

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة ما بعد الإعلان عن إنشاء السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي والتي تم التوقيع على لمعاهدة المنشأة لها في الخامس من نوفمبر عام 1994 بمدينة كمبالا عاصمة أوغندا ودخلت حيز التنفيذ في الثامن من ديسمبر عام 1994م

حيث تم عقد أول اجتماع لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الدول الأفريقية الأعضاء في ليلين جواي عاصمة مالاوي يومي 8.7 من ديسمبر 1994م

هذا وضمت السوق في عضويتها عند التكوين 21دولة هي :

أنجولا. بوروندي. جزر القمر. الكونغو الديمقراطية(زائير سابقا) جيبوتي. مصر. إثيوبيا. اريتريا. كينيا. مدغشقر. مالاوي. موريشيوس.ناميبيا. رواندا. سيشيل. السودان. سوازيلاند. تنزانيا. أوغندا. زامبيا. زيمبابوي .

وإن كان هناك مواقف متخذة من بعض الدول ما بين التجميد والانسحاب وهي تنزانيا – ناميبيا – أنجولا وذلك استنادا إلى الرؤى الخاصة بهذه الدول من كيفية تفعيل آليات الكوميسا وأدائها .

ب- الهيكل التنظيمي :

السلطة (مؤتمر رؤساء الدول والحكومات) وهو الجهاز الأعلى لرسم سياسات الكوميسا والمسئول عن السياسة العامة والتوجيه والإشراف على تنفيذها وتحقيق أهدافها وتجميع السلطة مرة واحدة سنويا ويمكن أن تعقد اجتماعات غير عادية لبناء على طلب أي عضو شريطة موافقة ثلث الأعضاء وتتخذ السلطة القرارات بالاجتماع وهي ملزمة لكافة المؤسسات التابعة

للكوميسا (قيما عدا الأمور التي تدخل في الاختصاصات القضائية لمحكمة العدل) .

ج- مجلس الوزراء :

ويتكون من الوزراء التي تعينهم الدول الأعضاء بالكوميسا ويعتبر المسئول عن ضمان الأداء السليم لوظائف الكوميسا ويقوم بتقديم التوصيات الرامية إلى تطوير الكوميسا كما يشرف على الإدارة المالية والإدارية بالسوق .

هذا ويجتمع المجلس مرة قبل انعقاد اجتماع السلطة ويمكن أن يعقد اجتماعات غير عادية بناء على طلب أي عضو شريطة موافقة ثلث الأعضاء وتتخذ القرارات بالإجماع أو بأغلبية الثلثين (في حالة عدم توافر الإجماع وتعد قرارات المجلس ملزمة للدول الأعضاء وكافة أجهزة للكوميسا (باستثناء محكمة العدل) .

د- لجنة محافظي البنوك المركزية :

وتتكون من محافظي البنوك المركزية في الدول الأعضاء وتشرق على ضمان التنفيذ السليم لبرامج النقدي والمالي كما تقدر الحدود العليا للقروض والديون لغرفة مفاوضة الكوميسا وكذلك تحديد سعر الفائدة اليومي لأرصدة الديون كما تقوم النصح والمشورة لكل من السلطة والمجلس في المجالات النقدية والتمويلية .

ه ـ- لجنة ما بين الحكومات اللجنة الحكومية المشتركة :

وتضم أعضاء السكرتارية الدائمة والرئيسية التي يتم تعيينهم في مجالات التجارة والجمارك والزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والشئون الإدارية والميزانية والشئون القانونية وتصدر قراراتها بالأغلبية البسيطة وتجتمع مرة واحدة سنويا ومن أهم وظائفها الآتي :

– تطوير البرامج وخطط العمل في كافة قطاعات التعاون – فيما عدا قطاع التمويل والنقد .

– الإشراف والمراجعة الدائمة وضمان الأداء السليم وتطوير الكوميسا .

– الإشراف على تنفيذ الاتفاقية .

و– اللجان الفنية :

وتتكون من ممثلين من الدول الأعضاء وتكون كل لجنة مسئولة عن الإعداد لتنفيذ برنامج قطاعي شامل مع الإشراف على تنفيذه والمراجعة على أدائه وإنجازاته ثم رفع والتوصيات والمقترحات للمجلس الوزاري .

وقد تم تشكيل 12 (اثنتا عشرة) لجنة فنية هي :

– لجنة الشئون الإدارية والميزانية – لجنة الزراعة .

– لجنة أنظمة المعلومات – لجنة الطاقة .

– لجنة الشئون المالية والنقدية – لجنة الصناعة .

– لجنة العمل والموارد البشرية والشئون الاجتماعية والثقافية .

– لجنة الشئون القانونية .

– لجنة الموارد الطبيعية والبيئية .

– لجنة السياحة والحياة البرية .

– لجنة التجارة والجمارك .

– لجنة النقل والمواصلات .

ي- السكرتارية : ومقرها « لوساكا » بزامبيا :

ويرأسها السكرتير العام الذي تعينه « السلطة » لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة أخرى هذا ويساعد السكرتير العام في مهامه اثنان من مساعدي السكرتير العام ويتم تعيينهما أيضا بواسطة « السلطة » والسكرتير العام هو الموظف التنفيذي الأول للكوميسا كما يمثل السوق المشتركة في مباشرة كما يمثل السوق المشتركة في مباشرة مهامها القانونية .

ومن أهم وظائف السكرتارية العامة : تقديم الدعم الفني وخدمات الاستشارة للدول الأعضاء في السوق لذا فهي تشرف على البحوث والدراسات كأساس .

لتنفيذ القرارات الصادرة من أجهزة رسم السياسة وقد تم تقسيم السكرتارية العامة إلى عدة أقسام لتسهل أداء مهمتها وهذه الأقسام هي :

- التجارة والجمارك والنقد .
- الاستثمار والقطاع الخاص .
- البنية الأساسية .
- المعلومات وشبكات الاتصالات .

ويقوم السكرتير العام بتقديم ميزانية السوق المشتركة « للجنة ما بين الحكومات كما يخصص أداء الكوميسا لمهامها بصفة مستمرة .

م- اللجنة الاستشارية للجماعات التجارية وجماعات المصالح الأخرى :

وهي المسئولة عن توفير حلقة وصل وتسهيل الحوار بين مجتمع رجال الأعمال ومجموعات المصالح الأخرى وباقي أجهزة الكوميسا وتشارك هذه اللجنة في اجتماعات اللجان الفنية ويمكنها إعداد التوصيات للجنة « ما بين الحكومات » والاجتماع بها كلما كان المر ضروريا .

وتتكون اللجنة الاستشارية من ممثلين عن مجتمع رجال الأعمال وجماعات المصالح الأخرى من الدول الأعضاء وكذلك خبراء واستشاريين في العديد من المجالات الاقتصادية يتم من قبل الكوميسا .

- محكمة العدل : وتتكون تلك المحكمة من سبعة من القضاة الذين يجرى تعيينهم من جانب السلطة وتقوم السلطة بتعيين أحدهم كرئيس للمحكمة لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

وقد أقيمت في مارس 2001 ومن وظائفها حل النزاعات ما بين الدول الأعضاء وكذلك المشكلات الناتجة عن تطبيق اتفاقية الكوميسا .

مؤسسات الكوميسا :

يلاحظ أن الكوميسا قد أبقت على العديد من المؤسسات الموروثة عن منظمة منطقة التجارة التفضيلية للشرق والجنوب الأفريقي والتي تخدم دول الكوميسا في العديد من المجالات الاقتصادية والمالية والفنية ومنها :

(أ) بنك التنمية والتجارة للشرق والجنوب الأفريقي :

ويقع في نيروبي « بكينيا ويهدف إلى تجميع الموارد وتمويل نشاطات الكوميسا لتقوية عملية التكامل الإقليمي ويوفر البنك الاستثمارات والتمويل

اللازم لدول الإقليم ويساهم في هذا البنك الكوميسا وبنك التنمية الأفريقي .

(ب) غرفة المقاصة :

وتقع في هراري عاصمة « زيمبابوي » وقد تم إنشاؤها في عام 1984 إلا أن دورها قد شهد تراجعا بسبب تحرير أسواق الصرف الأجنبي في معظم دول الكوميسا وفي إبريل 1997 قدمت السلطة اقتراح بتحويل الوحدة المحاسبية للغرفة من الـ Mapta والتي كان يتم تقدير قيمتها بوحدات من حقوق الشعب الخاصة إلى دولار الكوميسا والذي سيتم تقدير قيمته بوحدات من الدولار الأمريكي .

(ج) معهد الجلود والمنتجات الجلدية :

ويقع في أديس أبابا بإثيوبيا وقد تم إنشاؤه عام 1990 وضم ممثلين من كل دول الكوميسا.

(د) رابطة البنوك التجارية :

وموقعها Blamtyka بمالاوي وتهدف لتقوية التعاون بين بنوك الكوميسا وتنظيم النشاطات التدريبية عمل الدراسات اللازمة لتنسيق قوانين وأعمال البنوك وقد قامت بالاتفاق على تنفيذ مشروع لمكافحة غسيل الأموال في ديسمبر 2000 كما قيمت لهذه الرابطة أنواع في عدة دول بوروندي إثيوبيا . مالاوي . رواندا . السودان . أوغندا بالإضافة لمجموعة أخرى من المؤسسات الموروثة مثل : مركز التحكيم التجاري هيئة المعارض التجارية اتحاد غرف التجارة والصناعة مراكز الترويج الاستشاري مركز النقل البري مؤسسة صناعة الدواء .

وقد قامت الكوميسا بإنشاء العديد من المؤسسات مثل :

– جمعية الكوميسا للصناعات المعدنية : وموقعها « كمبالا بأوغندا » وقد تم إنشاؤها في عام 1999 وتهدف لتقديم القدرات الإنتاجية والتجهيزية والتسويقية لمعادن كما تعمل على تنمية التعاون في مجال شبكة الاتصالات في هذا القطاع .

– شركة تأمين منطقة العملة التفضيلية وموقعها « نيروبي » بكينيا وتقدم هذه الشركة خدمات تأمينية محلية وتوفر فرص تدريب للعمالة في مجال تأمين الصناعات .

– اتحاد الجمعيات الأهلية لسيدات الأعمال : ويعمل على توفير العلاقات والروابط بين سيدات الأعمال في الإقليم كما يعمل على نشر الوعي بأهمية الكوميسا على المستوى المحلي ويتم مساندة عمل هذا الاتحاد من قبل صندوق سيدات الأعمال .

– تم الموافقة على إنشاء وكالة التأمين التجاري الأفريقي في قمة مايو 2000 وتقع هذه الوكالة في نيروبي بكينيا وهي تعمل على تغطية الأخطار السياسية المؤثرة على النشاط التجاري والاستثماري في الإقليم .

– تم إنشاء شركة الاتصالات السلكية للكوميسا في مايو 2000 .

ويلاحظ أن العلاقة بين أجهزة الكوميسا والمؤسسات التابعة إليها لم يترك أمرها بدون تحديد وإنما أشارت الاتفاقية إلى أن كل مؤسسة من مؤسسات الكوميسا سوف تأخذ في اعتبارها لدي تنفيذها لأحكام ميثاقها أهداف وسياسات وبرامج أنشطة الكوميسا .

هذا وتقوم كل مؤسسة بتقديم تقرير سنوي عن أنشطتها إلى مجلس الوزراء

وتهدف الهياكل المؤسسة إلى بحث أوجه التكامل في المجالات المختلفة مثل الزراعة نظم المعلومات الطاقة التمويل والشئون النقدية لصناعة العمل والموارد الطبيعية والبينية السياحة الغابات الطبيعية التجارة والجمارك النقل والمواصلات والاتصالات الشئون الإدارية شئون الموازنة .

هذا بالإضافة إلى لجنة استشارية تضم رجال الأعمال وممثلي الغرف التجارية للدول الأعضاء .

أهداف الكوميسا :

نصت المادة الثالثة من اتفاقية الكوميسا على أهداف هذا التجمع وتمثلت في الآتي :

– تحقيق معدل نمو اقتصادي ثابت ومستمر للدول الأعضاء عن طريق تنمية وتشجيع التوافق والتوازن في التنمية الإنتاجية والتسويقية .

– تعزيز التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي وتبني سياسات وبرامج اقتصادية مشتركة لرفع مستوي معيشة شعوب الدول الأعضاء .

– خلق بيئة مواتية للاستثمار المحلي والأجنبي .

– تنمية وتطوير العلوم والتكنولوجيا وتحقيق السلام والأمن والاستقرار للدول الأعضاء .

– إقامة اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء بحلول عام 2004م .

– الإسهام في تحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

– اعتماد ترتيبات مشتركة لتحرير حركة رأس المال والاستثمارات مع ضمان حرية الأفراد وإعطاء حق تأسيس الشركات والإقامة فيما بين الدول الأعضاء .

– التعاون في توثيق العلاقات بين السوق المشتركة وباقي دول ومناطق العالم

وتبني موافق مشتركة في المحافل الدولية .

– الإنشاء التدريجي لاتحاد مدفوعات ينتهي بإقامة وحدة تغذية وعملة موحدة .

– التزامات الدول الأعضاء في الكوميسا :

هناك بعض الإجراءات التي تلتزم بها الدول الأعضاء لإقامة هذا التجمع نوجزها فيما يلي :

1– الالتزام بتطبيق جدول التخفيضات الجمركية السابق إقراره في قطاع منطقة التجارة التفضيلية (PTA) وذلك لكافة أنواع السلع والخدمات التي يتم التبادل فيها بين الدول الأعضاء على النحو التالي :

أول أكتوبر 1993 60٪ أول أكتوبر 1994 70٪

أول أكتوبر 1996 80٪ أول أكتوبر 1998 90٪

أول أكتوبر 2000 100٪

2– إزالة كافة الحوافز غير الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء وذلك خلال عام من تاريخ الانضمام .

3– التوصل إلى تعريفة جمركية مشتركة بحلول عام 2004م .

4 –يتم تمويل الجماعة من قبل الدول الأعضاء وفي إبريل عام 1997 أعلن رؤساء دول الكوميسا أنه سيتم سحب عضوية كل دولة تفشل في سداد مستحقاتها لفترة خمسة أعوام متتالية ويجع ل ذلك إلى ضعف الموارد التمويلية المتاحة للكوميسا والذي أدي إلى تراجع مستويات أداء الأنشطة المختلفة لها .

قطاعات التعاون بين الدول الأعضاء :

بدأت الكوميسا في الاتفاق على تنفيذ برامج التعاون الصناعي الزراعي وكذلك التعاون في تنمية قطاعات الطاقة النقل الاتصالات ملائمة – وفي كافة الأوقات – لكل مواطن في الإقليم .

ومن أهم القطاعات التي توليها الكوميسا اهتمامها في التعاون المشترك :

- تنمية الموارد البشرية والتعاون الفني – تنمية الموارد الطبيعية والبينية .
- تشجيع وتسهيل للتجارة .
- التنمية الصناعية . التنمية الزراعية .تنمية الطاقة .
- تنمية القطاع الخاص وحماية الاستثمار .
- العلم والتكنولوجيا .
- تنمية النقل والمواصلات .
- النهوض بالتنمية في الدول الأقل نموا .

إنجازات الكوميسا :

أنشأت الكوميسا في مايو 1999م لجنة التجارة الحرة لتسهيل وتنسيق عمليات أنشاء السوق المشتركة طبقا لما تم الاتفاق عليه في معاهدة الكوميسا .

– تم عقد قمة غير عادية لرؤساء دول وحكومات الأيكواس في أكتوبر 2000 من أجل تنظيم عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة وقد شارك فيها تسع دول هم :

مصر جيبوتي كينيا مدغشقر . مالاوي . موريشيوس . السودان . زامبيا .

زيمبابوي وقد تم انضمام بوروندي ومسيشل لهم في عام 2001م .

– تم تحرير كافة المعاملات البينية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال .

– تم الاتفاق على إنشاء اتحاد جمركي إقليمي في ديسمبر 2004 حيث تفرض تعريفيا جمركية موحدة بنسبة صفر ٪ 5٪ 15٪ 30٪ على كل من السلع الرأسمالية المواد الخام السلع الوسيطة للسلع النهائية على التوالي .

– تهدف الكوميسا إلى تكوين الجماعة الاقتصادية (منطقة نقدية موحدة) مع تحرير حركة الإفراد في عام 2025م .

– تهدف الكوميسا إلى وضع إجراءات استثمارية موحدة للإقليم من أجل تحسين وضع كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة وعابرة الحدود على أن يتم ذلك في إطار تحرير حركة رؤوس الأموال والخدمات والعمل وقد عقد رؤساء الهيئات الاستثمارية الإقليمية اجتماعا في أغسطس 2000 من أجل الاتفاق على خطة عمل لإنشاء هيئة استثمارية موحدة لتسهيل إنشاء المنطقة الاستثمارية الموحدة طبقا السلطة .

– تم وضع نظام موحد لمعلومات الجمارك وذلك من أجل تسهيل عملية الإزالة الجمركية ووضع تعريفة جمركية موحدة لكل دول الكوميسا .

– تم وضع معايير زراعية عامة من أجل تنظيم المحاصيل الغذائية .

– وقد تم اتخاذ بعض الإجراءات الإدارية مثل : الاتفاق على وثيقة ضريبية موحدة إصدار تعريفة موحدة للطرق البرية ووضع نمط موحد للتأمين على الناقلات إصدار شيكات سياحية وضع نمط تأمين موحد على الجمارك الإقليمية .

– وضع شبكات معلومات موحدة لتنسيق بيانات العملية الإنتاجية والتسويقية للسلع المصنعة والداخلية في تجارة الإقليم .

– إنشاء شبكة معلومات عن كافة أنشطة الكوميسا وتربط هذه الشبكة ما بين الدول الأعضاء لتوفير كافة البيانات عن عمليات الكوميسا التي تتم في كل من هذه الدول .

– تم عقد أول اجتماع لممثلي لجان الأعمال في دول الكوميسا في نوفمبر 1997 وأول معرض تجاري للكوميسا أقيم في نيروبي عاصمة كينيا في مايو 1999 وأول ندوة اقتصادية للكوميسا عقدت في القاهرة في فبراير 2000 .

– العلاقة بين الكوميسا وبين الجماعات الاقتصادية الأخرى وبالتحديد السادك في عام 1997م أعلنت كل من ليسوتو وموزمبيق رغبتها في الانسحاب من الكوميسا ذلك لأن استمرار عضويتهما فيها لا تتوافق مع ظروف عضويتها في السادك وقد انسحبت تنزانيا في سبتمبر 2000 لنفس هذه الأسباب .

لذا فقد وضعت الكوميسا برنامج التعاون فيما بين السكرتارية التنفيذية لكل من الكوميسا والسادك بهدف الحد من المشكلات الناجمة عن تعدد العضوية في كل منهما وما ينتج عنها من ازدواجية في النشاط مما يؤثر بالسلب على معدلات أداء كل من المنظمتين كما يهدف هذا البرنامج أيضا إلى وضع أسس للتعاون المشترك بما يؤدي إلى تحقيق أقصي منفعة للدول الأعضاء وقد تم الدعوة لإنشاء هيئة منسقة لأعمال الكوميسا والسادك في مايو 2001م .

– التنسيق بين سياسات النقل والمواصلات في الدول الأعضاء وقد اتجهت الكوميسا إلى تحرير صناعة السيارات ووضع موصفات موحدة لشحن .

البضائع عبر الخطوط الحديدية وكذا للمعلومات الخاصة بالشحن الجوي .

وبالنظر إلى الإنجازات التي حققتها الكوميسا فإنه من الإنصاف القول بأنه تم عقد ما يكفي الاتفاقيات والبروتوكولات بواسطة رؤساء الدول ووزراء ماليتها وذلك من أجل تسهيل نجاح عملية التكامل .

إلا أن نجاح التكامل لا يقاس بنمط الإدارة أو التقنية وانتظام الاجتماعات حيث تصدر التوصيات والبيانات إنما يقاس بمؤشرات التجارة والنمو الاقتصادي ومستويات الفقر وحتى الآن يوجد دليل على زيادة فرص التجارة البينية في الكوميسا ولا دليل على حدوث المنافع الديناميكية كنتيجة للتكامل .

ومن ثم يقودنا إلى أساسي حول المعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف الكوميسا ومبادئها.

معوقات التكامل داخل الكوميسا :

هناك العديد من العوامل التي ظهرت منذ حصول معظم الدول الإفريقية على استقلالها وأسهمت في فشل التكامل وبالطبع فإن عملية التكامل في إطار الكوميسا قد تأثرت بنفس هذه العوامل بالإضافة إلى بعض العوامل الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي .

ويمكن تحديد المعوقات غير الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في :

- الاعتماد على قليل من صادرات المواد الأولية .

- وجود أزمة هيكلية في اقتصاديات دول الكوميسا تتمثل في الاعتماد على أساليب إنتاج كثيفة العمل وقد تعرضت هذه السياسة – وهي ما عرفت بسياسة «إحلال الواردات » لكثير من النقد إليها من العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد

المحلي وعلي عملية التكامل .

- ضعف الإمكانيات البشرية .

- ضيق أفق التفكير والمتمثل في عدم قدرة حكومات الدول الأعضاء على التنسيق بين ما ورد في اتفاقيات الكوميسا من التزامات والفرص المتاحة أمام الدول الأعضاء وبين الخطط التنموية في تلك الدول .

- زيادة اعتماد الدول الصناعية الكبرى على اقتصاديات الدول المستعمرة السابقة .

- تعدد انتماءات الدول الأعضاء لعدد من المنظمات الإقليمية فنصف أعضاء الكوميسا هم أعضاء في السادك وثلاثة أعضاء في الساكو هم أيضا أعضاء في كل من الكوميسا والسادك ويؤدي ذلك إلى الصراع وعدم التنسيق ما بين الجهود التكاملية ويتضح من ذلك أن الانضمام للتجمعات الإقليمية هو هدف في حد ذاته لدي تلك الدول بعض النظر عن جدوى هذا الانضمام في تحقيق أهدافها التنموية .

- العوائق السياسية للتكامل على المستوي المحلي للدول الأعضاء حيث لا يوجد جهاز قوي وطني لديه سلطة فعالة على هذه الدول ومن ثم يصعب على الكوميسا إيجاد إليه مناسبة لتنفيذ سياستها .

- عبء الدين الأفريقي الخارجي .

- مشكلات المواصلات المواصلات ندرة المعلومات أزمات الاقتصاد الأفريقي .

- الآثار السلبية لغياب عدالة توزيع منافع التكامل ما بين دول الكوميسا .

- الرشوة والفساد المنتشر في الأجهزة الإدارية سواء على المستوي المحلي أو

المستوي الإقليمي .

أما العقبات التي تفرضها عملية التكيف الهيكلي أمام تحقيق أهداف الكوميسا فترجع بالأساس إلى أن الشروط التي يضعها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يمكن أن تعوق عملية التكامل في الكوميسا وتتمثل تلك الشروط في تخفيض قيمة العملات المحلية وتعويم سعر الصرف وكذلك رفع الرقابة عن أنظمة الأسعار الداخلية والعمل على حرية تدفق التجارة وإلغاء مشروعات الدول واحتكارها لكل من الإنتاج والتسويق وأخيرا إصلاح السياسة المصرفية والشروط المترتبة عليها :

تقليص بزانية الدولة وتقليل عرض النقود وانخفاض مستوي أجور ومرتبات العاملين بالقطاع العام مما يساهم في زيادة معدلات البطالة وتفاقم مشكلات الفقر .

هذا ويمكن أن يساعد تطبيق برامج التكيف الهيكلي على نجاح التكامل الاقتصادي مادام الهدف الأساسي من هذه البرامج هو تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة حراك عوامل الإنتاج (العملة والمواد الخام) وتقليل الفاقد الاقتصادي إلا أنه لا يوجد يدعو من وجود هذه الآثار الإيجابية لبرامج التكيف الهيكلي داخل دول الكوميسا ومن ثم لم يظهر مردودها الإيجابي على عملية التكامل والجدير بالذكر أن على الرغم من وجود بعض الإثراء التي توضح الأثر السلبي لبرامج التكيف الهيكلي على كل من الاقتصاد المحلي لدول الكوميسا وعلي عملية التكامل في إطارها إلا أنه يمكن القول إن اقتصاديات هذه الدول وإن ظلت فقيرة في ظل برامج التكيف الهيكلي فإنه كان يمكن أن تكون أكثر فقرا بدونها .

والنقطة الجوهرية في أهمية برامج التكيف الهيكلي لنجاح تكامل الكوميسا ترجع إلى التناقض بين سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي : حيث يركز

صندوق النقد الدولي على منهج إدارة الطلب الذي يعتمد على تقليل الواردات وتقليص الاتفاق العام أما البنك الدولي فيعتمد على تنمية الصادرات أو التوجه الخارجي وليس من السهل دائما التوفيق ما بين الرأيين فمن المتصور أن برامج صندوق النقد الدولي ستحدث تخفيضا كبيرا في الواردات سوف يؤدي إلى تأكل أو ضالة استجابة عرض الصادرات كما أن تقليل الاتفاق العام له آثار سلبية على التنمية طويلة الأجل .

كما أن مجموعة برامج التكيف الهيكلي التي طبقت في دول الكوميسا حاليا لم توجه اهتمامها إلى تنمية التجارة الإقليمية وتدعيم تحرير الواردات في حين أن ارتفاع جودة المنتجات القادمة إلى الكوميسا – خاصة تلك القادمة من آسيا تجعل تحرير الواردات عموما يؤثر بالسلب على التجارة البينية في الكوميسا على المدى القصير .

وقد أدى تطبيق التكيف الهيكلي في دول مثل زامبيا وزيمبابوي إلى ظهور نتائج مقلقة ذلك أن الشركات الوطنية قد أغلقت أبوبها نتيجة الدورات المتاحة وأدي الركود إلى تقليل الطلب أو قضي عليها نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة الناجم عن عملية التحرر الاقتصادي وباتت الشركات عاجزة عن الاستثمار كما أن الضغط على دول الكوميسا لضرورة تقليل عجز ميزان المدفوعات لديها يتطلب تقليل الطلب ومن ثم لن تظهر الآثار الإيجابية لعملية تحرير التجارة وتتراجع معدلات التجارة البينية التي أهم مؤشر لنجاح العملية التكاملية في إطار الكوميسا والمثال على ذلك :انخفاض صادرات زامبيا إلى زيمبابوي بسبب تطبيق برامج التكيف الهيكلي في زيمبابوي منذ عام 1991 حيث اضطرت زيمبابوي إلى تخفيض وإرادتها تماشيا مع إحكام سيطرتها على سوق النقد الأجنبي وقد شكل ذلك خسارة كبيرة في حصيلة صادرات زامبيا .

ويمكن للكوميسا أن تتغلب على بعض العوائق غير الناتجة عن برامج التكيف

الهيكلي مثل مشكلة المواصلات أسلوب الإنتاج كثيف رأس المال في ظل وفرة العمل وندرة رأس المال وكذلك مشكلات تخلف رأس المال البشري وذلك من خلال تنسيق خطط طويلة ألمدي على مستوي دول الكوميسا ككل .

مصر وتجمع الكوميسا : ونتناولها على الوجه التالي :

1- أفاق العلاقات السياسية بين مصر ودول التجمع :

كان لمصر دائما سياسة ثابتة وواضحة وهي ضرورة الارتباط والتعاون مع دول حوض النيل ومن شاركت مصر في تجمع الأندوجو لدول حوض النيل آنذاك منذ تأسيسه في عام 1983م مؤكدة على ضرورة أن يكون نهر النيل محورا ترتكز حوله التنمية الاقتصادية لدول النهر وعندما قام تجمع الكوميسا وهو تجمع اقتصادي إقليمي يقترب ويشمل دول حوض نهر النيل فقد شرعت مصر في الانضمام إيه منذ عام 1993م وتحقق هدف مصر بالانضمام إلى هذا التجمع عام 1998م وذلك في القمة الثالثة لهذا التجمع والتي عقدت في كينشاسا عاصمة الكونغو الديمقراطية في الفترة من 29-30 من يونيه 1998م .

وبانضمام مصر إلى هذا التجمع الاقتصادي الإقليمي الذي ضم 21 دولة أفريقية تدخل مصر مرحلة جديدة من العلاقات لسياسة لدولة في الإطار الإقليمي حيث يفترض أن قمة حركة تفاعلية اندماجية أقبلت عليها مصر في المجالات السياسية الاقتصادية والتجارية مع نحو عشرين دولة أفريقية قريبة من مصر وهذه الحركة الاندماجية سوف تحقق لمصر مكاسب اقتصادية بل ومصالح حيوية وإستراتيجية وتعلقت تلك المصالح بالمياه في نهر النيل والتي تمثل محور التنمية الاقتصادية لمصر واستقرار العلاقات السياسية بين مصر ودول نهر النيل وكذا دول الجنوب الأفريقي بما يحقق المن القومي المصري بحكم دورها الريادي في القارة الأفريقية نظرا لمكانتها الإقليمية والدولية التي جعلت منها دائما دولة

محورية .

ومن ثم يمكن القول إن الاعتبارات السياسية وإن كانت تمثل واقعا محددا لعلاقات مصر بدول الكوميسا إلا أنها تمثل أيضا عاملا مهما ومساعدا يخدم المصالح الحيوية لمصر في أفريقيا ذلك أن دول السوق تشكل منطقة مصالح مصرية ذات أهمية قصوي وذلك بحكم عدد من الاعتبارات أبرزها وأهمها كما ذكرنا سلفا مياه نهر وأيضا البحر الأحمر الذي يمثل بعدا إستراتيجيا وأمنيا وحيويا لمصر إضافة إلى الاعتبارات الجيوبوليتكية التي تتمثل في كون إقليم الكوميسا يمثل منطقة الجوار الإقليمي الجنوبي بخصائصه الإستراتيجية والثقافية وبإمكانياته الاقتصادية المهمة .

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن العلاقات الاقتصادية ليست هي العوامل الوحيدة الحاكمة في علاقات مصر بدول السوق بل إن علاقات مصر السياسية بدول السوق تحكمها محددات مهمة تفرض على صانع السياسة المصرية المبادرة بتكثيف حركة التكامل والاندماج مع دول التجمع فالدول النيلية العشر تقع في إطار إقليم السوق والساحل الغربي للبحر الأحمر وخليج عدن وتتحكم فيه مجموعة من دول السوق وأمن الحدود الجنوبية لمصر مهمة مشتركة بين مصر وبعض دول حوض النيل مثل السودان وإثيوبيا وأوغندا وغيرهم ومن ثم فإن العلاقات السياسية لمصر بدول الكوميسا تحكمها محددات أساسية ورئيسية تتمثل في الخصائص الجيوبوليكية والثقافية وحقوق مصر التاريخية ومصالحها المائية وأخيرا أمن البحر الأحمر .

2- أفاق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر والكوميسا :

تنبع أهمية انضمام مصر لتجمع الكوميسا من ثلاثة عوامل مجتمعة هي :

(أ) مشكلة العجز المتواتر في الميزان التجاري المصري والتي تؤرق صانعي السياسة الاقتصادية في مصر فقد بلغ هذا العجز وفقا لبيانات البنك المركزي

المصري نحو 8 مليار دولار في عام 1998م (عام الانضمام) .

(ب) أما العامل الثاني – فيتمثل في التزام مصر القاري – بما التزمت به في قمة الدول الأفريقية التي عقدت في أبوجا – نيجيريا عند التوقيع على معاهدة أبوجا الاقتصادية التي تستهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية الشاملة بين دول القارة الأفريقية خلال فترة زمنية لا تتجاوز 34 عاما من بدء تنفيذ المعاهدة في مايو 1994م .

أما العامل الثالث والأخيرة فإنه ينبع من إدراك حقيقة طبيعة العلاقات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين إذا إن هذا القرن هو عصر التكتلات الاقتصادية العملاقة الأمر الذي بالنسبة للدول الأفريقية تحديا جديدا يمكن مواجهته من خلال إقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

هذا وقد توافرت الرغبة المصرية في الانضمام للتجمع منذ تأسيسه عام 1994م إلا أن ظروفا سياسية بينها وبين السودان قد حالت دون تحقيق شرط الإجماع العام من قبل دول التجمع جميعها ومن ثم احتفظت مصر آنذاك بصفة مراقب إلى أن سمحت الظروف السياسية بينها وبين السودان بتوافر شرط إجماع دول الكوميسا على انضمام مصر وتحولت عضوية مصر من مراقب إلى عضو دائم بالسوق .

ولقد حققت مجموعة الكوميسا قفزات سريعة على طريق التكامل منذ عام 1994م فقد وصلت تخفيضات الرسوم الجمركية فيما بين دول المجموعة إلى 80٪ في عام 1997م ووصل التخفيض إلى 90٪ في عام 1998 ووصل عام 2000 إلى 100٪ وهذا ويشترط لحصول المنتج على هذه التخفيضات أن يكون متمتعا بصفة الوطن المنشأ الوطني حيث يلتزم ألا تقل نسبة المكون المحلي الداخلة في إنتاجه حسب مقررات قمة كينشاسا في عام 1998م عن 35٪ ويمكن

النظر في هذه النسبة بتخفيضها إلى 25.5 كحد أدني بالنسبة للسلع ذات الأهمية للتنمية الاقتصادية في هذه الدول .

وفي هذا الإطار فقد حرصت مصر على تفعيل التعاون البناء مع دول الكوميسا فقد تم اتخاذ العديد من القرارات لعل أهم هذه القرارات هي :

– زيادة خطوط مصر للطيران إلى دول الكوميسا من ست دول إلى اثنتي عشرة دولة .

– تخفيض تداول نقل البضائع إلى الدول الأفريقية .

– تأسيس شركة النقل البحري إلى دول شرق وجنوب أفريقيا بمساعدة بنك الاستثمار القومي .

– إنشاء مراكز تجارية في الدول الأفريقية .

– تقديم التسهيلات الضرورية للقطاع الخاص لإنشاء وتصدير الأدوية إلى أفريقيا .

– استكمال خطة للمعارض لتغطية الأسواق الواعدة للأسواق المصرية بالأسواق الأفريقية والعربية .

– إنشاء شركتين إحداهما لترويج المنتجات المصرية في دول الكوميسا وهي شركة الجنوب / الجنوب ولها أفرع في كل من وأوغندا وكينيا وجيبوتي باعتبارها مناطق حرة لدخول المنتجات المصرية إلى أسواق دول الكوميسا وتتضمن هذه المنتجات : المنتجات الزراعية والصناعية والخدمية وحديد التسليح والسيراميك والسجاد. أما الشركة الثانية فهي الشركة العربية الأفريقية للدراسات التسويقية والاقتصادية لتعريف المستهلك الأفريقية بالمنتج المصري ومد ى جودته واستقرار أسعاره .

– وفي مجال النقل البحري : تقرر الانتهاء من تأسيس شركة النقل البحري إلى دول شرق وجنوب أفريقيا بمساعدة بنك الاستثمار القومي وكذلك التنسيق مع بنك التنمية الأفريقي لإنشاء شركات ملاحة في أفريقيا لتسيير خطوط ملاحة تربط بين دول القارة .

– في مجال التسويق : تم تحديد خطة لإنشاء مراكز تجارية دائمة في الدول الأفريقية مع استكمال تنفيذ خطة المعارض لتغطية الأسواق الواعدة في أفريقيا مع وجود بعثات ترويجية لعدد من دول الكوميسا .

– إنشاء شركة قطاع خاص لتصدير الأدوية للدول الأفريقية والانتهاء من تأسيس شركة التسويق للمنتجات المصرية بأفريقيا .

– إتاحة الفرص لتعليم الطلاب الأفارقة في كلية الطب وتدريب الأطباء الأفارقة في المستشفيات المصرية مع إيفاد بعثات علاجية مخصصة للمساهمة في القضاء على الأمراض المنتشرة بالمنطقة .

– قيام مصر بسداد باقي حصتها في خصخصة وكالة الأنباء الأفريقية إلى جانب الاستجابة لطلبات بعض الدول الأفريقية لتركيب محطات إرسال صغيرة لاستقبال القنوات الفضائية المصرية على أن يتم ذلك تدريجيا بواقع خمس محطات سنويا .

أما عن التبادل التجاري بين مصر ومجموعة دول الكوميسا فيتضح أن مصر تستورد من دول الكوميسا أكثر مما لها كما أن التبادل التجاري لمصر مع الكوميسا يمثل نسبة تتراوح ما بين 50٪ إلى 80٪ من إجمالي علاقتها التجارية مع الدول الأفريقية .

أي أن دول الكوميسا تحتل المركز الأول وبنسبة كبيرة لتجارة مصر مع الدول

الأفريقية والجدير بالذكر أن هذه النسبة قد شهدت تزايدا منذ عام 1995 حتى الآن .

مما يوضح الأهمية لنسبة الدول الكوميسا في تجارة مصر مع الدول الأفريقية بل وتزايدت هذه الأهمية عبر الزمن .

وعلي الرغم من ذلك إلا أن القيم المطلقة لحجم كل من الصادرات والواردات المصرية مع دول الكوميسا ضئيل إذا ما قرون بهدف انضمام مصر للكوميسا وبالهدف المعلن لإنشاء الكوميسا .

ويمكن حصر أهم أسباب هذه الحالة في عدد من النقاط مثل :

– سوء الحالة الاقتصادية وضعف القوي الشرائية في الدول الأفريقية مما أدي إلى ضيق حجم أسواقها .

– تؤدي ارتباطات الدول الأفريقية مع المجموعات الأخرى مثل مجموعة الفرانكفون والأنجلوفون إلى منافسة كبيرة للسلع المصرية في الأسواق الأفريقية حيث تمنح هذه المجموعات ميزات لأفريقيا لا توفرها مصر.

– قصور الدعاية والإعلان عن السلع المصرية في الأسواق الأفريقية بالإضافة إلى عدم الاشتراك في المعارض التي تقام في هذه الدول .

– عدم توافر معلومات ودراسات كافية للمصدر المصري عن المستهلك الأفريقي وأذواقه .

– عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة ومباشرة مع الدول الأفريقية ولا يتعدى ذلك أكثر من السفن العملية في منطقة البحر الأحمر على موانى دول شرق وجنوب أفريقيا .

– عدم وجود مراكز خدمة وصيانة مصرية للسلع المصدرة كالثلاجات والغسالات والأجهزة الأخرى في هذه الدول .

– ارتفاع تكلفة التأمين على المنتجات المصدرة .

– دخول دول شرق آسيا إلى هذه الأسواق بقوة حيث تقدم السلع بأسعار منخفضة وهو يهم المستهلك الأفريقي في المقام الأول .

هذا ولتنمية التبادل التجاري بين مصر ودول الكوميسا نجد من الضروري التواجد بصفة مستمرة داخل هذه الأسواق من خلال المعارض والبعثات الترويجية المتخصصة كما لابد من إيجاد مظلة تأمين ضد المخاطر التجارية عن طريق إنشاء هيئة مستقلة للتأمين على الصادرات المصرية إلى الدول الأفريقية ضد مخاطر عدم السداد مع ضرورة التعريف بالمنتج المصري عن طريق إيفاد وكلاء تجاريين إلى الأسواق الأفريقية بالإضافة لتطوير نشاط فروع شركات التجارة الخارجية العاملة في أفريقيا لمساعدة المصريين مع إنشاء فروع للبنوك المصرية في الدول الأفريقية للقيام بكافة الأعمال المصرفية المتعلقة بالتجارة الخارجية المصرية مع دول الكوميسا للحد من المخاطر التي تواجه المصدرين لهذه الأسواق مثل : الموارد الغذائية المعلبة والمحفوظ منتجات الغزل والنسيج المستحضرات الطبية والبيطرية المنتجات الجلدية موارد البناء البلاستيك الألومنيوم إذ أنه مما سبق يتضح لنا أن تجارة مصر مع أفريقيا عموما تتسم بالضعف من الناحيتين المطلقة والنسبية وتقوم أساسا على الاستيراد مع ضعف واضح في الجانب التصديري فيها إلا أن أضعف جوانبها حقا هو التذبذب الشديد عاما بعد أخر حيث يمثل معظمها صفقات عارضة غير متكررة مما يعني أنها لا تعكس تواجدا حقيقيا بأي حال لمصر في الأسواق الأفريقية غير أنه من الجدير

بالانتباه أن هذه التجارة قد شهدت في السنوات الأخيرة نموا يفوق أية فترة سابقة كما شهدت السنوات الأخيرة تطورا مهما في علاقات مصر الاقتصادية مع الدول الأفريقية تمثل في توجه رؤوس الأموال المصرية إلى الاستثمار في هذه الدول وهو الأمر الذي مواكبا لاتساع نشاط القطاع الخاص وتزايد دوره في الاقتصاد المصري في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقت خلال السنوات الأخيرة .

هذا وتأتي أوغندا في صدارة الدول التي أصبحت للاستثمارات المصرية دور ملموس فيها وتقدر هذه الاستثمارات بحوالي ثلاثين مليون دولار كما تضم بنكا مصريا بدأ نشاطه من عام 1995م وهو بنك القاهرة الدولي الذي يزمع فتح فروع له في كل دول الكوميسا بالإضافة إلى مشروع مجمع صناعي كبير ومراكز للتدريب ومزارع للقطن وفنادق سياحية تقوم بهما شركاء مقاولات مصرية وإقامة طرق بتمويل من بنك التنمية الأفريقي .

كما شهدت أيضا السنوات الأخيرة مشاركة أفريقية في الاستثمار في مصر إذ تشير بيانات رسمية إلى إقبال الأفارقة على المساهمة في رؤوس أموال عدد لا بأس به من الشركات الاستثمارية المصرية في قطاعات عديدة زراعية وصناعية وسياحية وإنشائية وقد بلغ حجم المساهمات في يونيه 1998م نحو 64مليون جنيه وتنتمي إلى خمس دول هي إثيوبيا وجنوب أفريقيا وليبيريا ونيجيريا وكينيا وقد ذهبت هذه المساهمات إلى 16شركه في مختلف القطاعات تبلغ تكلفتها الاستثمارية حوالي 650مليون جنية وتضم فرصا للعمالة وهو اتجاه يأخذ في التوسع مع تزايد الخصخصة واتساع القطاع الخاص ونمو سوق الأوراق المالية في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها مصر حاليا .

هذا وقد اتخذت مصر سلسلة من الإجراءات التي تدعم التعاون الاقتصادي مع دول الكوميسا وتعزز من سبل التبادل التجاري مع تلك الدول وذلك بهدف زيادة الصادرات المصرية إليها وإحياء خطة تنشيطها للسوق الأفريقية بصفة عامة

ودول الكوميسا بوجه خاص من خلال منظمة ثلاثية الأبعاد:

يتمثل أول جوانبها في القيام بعدد من البعثات الترويجية إلى بعض دول القارة شرقا وجنوبا والعمل على تنظيم لقاءات فيما بين رجال الأعمال المصريين والأخوة الأفارقة من أجل فتح أفاق جديدة أمام المنتجات المصرية وتنشيط ودفع الصادرات المصرية لدول الكوميسا .

أما الجانب الثاني فيتمثل في الإعداد والتنظيم المستمر بهدف إقامة معارض دائمة أو مؤقتة للمنتجات المصرية بدول الكوميسا .

وأخيرا يتمثل الجانب الثالث في ربط الموانى المصرية بموانى دول شرق أفريقيا من خلال خط ملاحي مباشر ومنظم يمهد لتنشيط التجارة المصرية – الأفريقية .

وينبع هذا التوجه الجديد من فلسفة رئيسيه ترتكز عليها سياسة التنمية الاقتصادية المصرية وتعتمد بدورها على تنمية قطاع التصدير الذي يقود عمليه التنمية ويحقق الحصن اللازم للاقتصاد المصري ويعزز من فرص اتجاه الصادرات المصرية بقوة نحو تلك السوق الإقليمية المهمة وذلك من خلال المؤشرات الايجابية التالية0

– رحابة الآفاق التي تتيحها الكوميسا خاصة وأنه تجمع كبير يبلغ تعداد سكانه 380 مليون نسمة أي ما يقرب من نصف تعداد سكان القارة مجتمعة يعيشون في مساحة تزيد على 12 مليون كيلومتر مربع كما أن مجموع ناتجه المحلي الإجمالي 90 بمليون دولار .

– إمكانية القفز بحجم صادرات مصر لدول الكوميسا في أسرع وقت إلى مستويات أعلي .

– تتصدر السودان جدول العلاقات التجارية لمصر مع دول الكوميسا وتقدي حجم الصادرات المصرية إليها بمقدار 71.83 مليون جنيه مع واردات مقدارها 50.26 مليون جنيه وبفائض يقدر بنحو 21.57 مليون جنيه وتأتي جيبوتي في المرتبة الثانية وتبلغ صادرات مصر إليها ما قيمته 12.44 مليون جنيه وبلا واردات ويلي ذلك خمس دول أخرى يتراوح إجمالي حجم تبادلها التجاري مع مصر ما بين 9 ملايين جنيه وتتمثل في الكونغو أما الدول الثلاث الأخرى في مجموعة الكوميسا والتي يميل الميزان التجاري لصالحها في إطار تعاملها مع مصر كينيا وتبلغ وارداتها لمصر 216.42 مليون جنيه يتمثل معظمها في الشاي الكيني مقابل 5.95 مليون جنيه صادرات مصرية إليها والثانية إثيوبيا حيث يبلغ إجمالي وارداتها لمصر 84.53 مليون جنيه مقابل 5.16 مليون جنيه صادرات والثالثة مالاوي التي تمثل صادراتها لمصر 76.14 مليون جنيه وواردتها 40 ألف جنيه مصرية فقط وحيث تتمثل الواردات المصرية منها مع زامبيا أساسا في الطباق .

علي أن الاتجاه العام حاليا في إطار التوجه المصري داخل الكوميسا هو دفع الصادرات المصرية لتلك المجموعة من الدول وزيادتها في القريب العاجل بشكل ملحوظ .

هذا ولا يقتصر الأمر على التعامل التجاري مع دول الكوميسا في شرق أفريقيا بل تلك الموجودة في الجنوب الأفريقي بما فيها الدول التي لم يكن لمصر أي تعامل تجاري معها على الإطلاق من بينها موريشيوس التي انضمت مؤخرا إلى تجمع الكوميسا .

وتأكيدا لهذه الإجراءات التي اتخذتها مصر من أجل دفع وتنمية صادراتها لدول الكوميسا فقد قامت مصر بإرسال البعثات الترويجية كما استقبلت الوفد الأفريقية في نفس الوقت .

وأهم هذه البعثات – البعثة المصرية إلى كينيا وزامبيا وأوغندا وذلك للتعرف على احتياجات السوق لدي هذه الدول كما يقابل ذلك الحرص على استقبال رجال الأعمال والمستثمرين الأفارقة حيث استقبلت مصر رجال أعمال من إثيوبيا واريتريا والاتفاق بين مصر وأريتريا على إقامة خط مجرى بين البلدين .

وفي إطار دعم العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول المجموعة حرص الرئيس مبارك على الالتقاء برؤساء مجموعة دول الكوميسا حيث استقبل كل من الرئيس الأريتيري ورئيس وزراء إثيوبيا ورئيس تنزانيا حيث أكد الرئيس التنزاني خلال زيادته للقاهرة على ضرورة إرساء علاقات اقتصادية قوية بين مصر وتنزانيا سواء على مستوي المؤسسات العامة أو القطاع الخاص وذلك من خلال زيادة تبادل البعثات التجارية وتنظيم المعارض المشتركة في كافة المجالات الصناعية ودعا إلى تشجيع التعاون خاصة من خلال اللجنة المشتركة بين البلدين وحل المسائل المتعلقة بالنظم الضريبية وقوانين الاستثمار وغيرها من المسائل الفنية .

كما عقدت اجتماعات على مستوي القمة بين رئيس مصر والرؤساء الأفارقة واصطحب الرئيس الأسبق مبارك في جولاته وفودا من رجال الأعمال والمستثمرين المصريين للعمل على دفع علاقات بين مصر ودول السوق .

ومن ثم فإن الدبلوماسية المصرية في أفريقيا تتحرك في عدد من المحاور منها التحرك لدعم جهود القارة في مجال التنمية الاقتصادية وتمكينها من استغلال إمكانياتها البشرية والطبيعية والخبرات المتوافرة لديها لتحقيق ما تنشده من تقدم ونمو اقتصادي ويأتي في مقدمة هذه الجهود ما يسعى إليه القارة لإقامة الجماعة الاقتصادية الأفريقية والتي تهدف إلى إقامة السوق الأفريقية المشتركة وإزالة العوائق أمام التجارة البينية والاستثمار فيما بين دول القارة وتنمية البنية الأساسية التحتية اللازمة بما فيما ربط مختلف أنحاء القارة بشبكات المواصلات والاتصالات .

وتسهيل مشاركة القطاع الخاص الأفريقي للاضطلاع بدوره الرئيسي المطلوب في زيادة التبادل التجاري وإقامة المشروعات التي تخدم عملية التكامل الاقتصادي دول القارة .

وامتدادا لهذا التوجه أبدت مصر كافة الجهود الرامية لإسراع الخطي على الطريق وساهمت خلال القمة الأفريقية لمنظمة الوحدة الأفريقية أنذاك في سبتمبر 1999م في التوصل إلى تصور حول الخطوات المطلوبة لتضييق الفواصل الزمنية بين مرحل تنفيذ اتفاقية أبوجا والبدء في هذا السياق بإقامة البرلمان الأفريقي الجامع وكذلك في التحرك نحو إنشاء البنك المركزي الأفريقي ومحكمة العدد الأفريقية بما يتيح توفير الأدوات الكنيلة بتنسيق التشريعات الوطنية الأفريقية وإيجاد أرضية اقتصادية وتشريعية تمهد الطريق لقيام جماعة اقتصادية أفريقية ناجحة مع أيلا الاهتمام اللازم للجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال التجمعات الاقتصادية الفاعلة بالقارة باعتبارها اللبنة الأساسية والطريق الأمثل نحو قيام وحدة اقتصادية شاملة تجمع شعوب ودول القارة جميعها .

وكانت مصر قد بدأت في التحرك في هذا الاتجاه منذ عدة سنوات حيث حرصت على الانضمام إلى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) ضمن منظومة إقليمية اقتصادية واحدة تهدف إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة فيما بينها واستهداف هذا التجمع الاقتصادي إزالة العوائق أمام التجارة والاستثمار ما بين دولة وتنمية البنية الأساسية اللازمة لذلك بما فيها تحرير الملاحة الجوية والبحرية والاتصالات والمواصلات مع إعطاء القطاع الخاص الأولوية ليضطلع بدوره في دعم التبادل الاقتصادي بين دول التجمع .

ونري أن هذا التجمع يوفر إمكانيات ضخمة للتجارة والاستثمار في ضوء

ثرواته الطبيعية المتنوعة والجمة والتي تشمل مساحات شاسعة من الأراضي القابلة للزراعة غير المستغلة والثروة الحيوانية والموارد المعدنية الضخمة من الفوسفات والحديد والنفط بالإضافة إلى اليورانيوم والنيكل والنحاس والكوبالت كما تتيح الأنهار الموجودة في دول التجمع مثل نهر النيل ونهر الزامبيزي ونهر الكونغو إمكانيات متعددة لتنمية قطاعات النقل النهري وتوليد الكهرباء والمصايد السمكية .

ومنذ انضمام مصر إلى تجمع الكوميسا عام 1998م عملت على تفعيل دورها في هذا التجمع وساهمت في كافة أنشطته واهتمت بالتعريف بالسوق والفوائد التي سيتيحها الانضمام لهذا التجمع لدي الرأي العام المصري وقطاع الأعمال كما حرصت مصر على الإسراع في تطبيق التزاماتها طبقا لاتفاقية الكوميسا وذلك بإعمال التخفيضات الجمركية المقررة في إطارها وهو ما تم بالفعل في زمن قياسي حيث خفضت مصر تعريفتها الجمركية على وارداتها من الكوميسا بنسبة 90٪ بشرط المعاملة بالمثل .

وتعميقا للتفاعل بين دول الكوميسا أطلقت مصر مبادرة هي الأولى من نوعها في إطار التجمع وذلك بالدعوة لعقد المؤتمر الاقتصادي الإقليمي الذي عقد بالقاهرة في فبراير عام 2000 تحت رعاية رئيس مصر وضم عددا من الرؤساء الأفارقة ووزراء الخارجية والاقتصاد في دول السوق وكذا رجال الأعمال والقطاع الخاص والمسئولين بكبري الشركات الوطنية في أفريقيا إضافة إلى رؤساء المؤسسات الاقتصادية والمالية والشركات الدولية المهتمة بأفريقيا وقد حقق هذا المؤتمر عددا من الأهداف أهمها :

– زيادة الوعي الإقليمي والدولي بالسوق كمنطقة تجارة حرة وبصفة خاصة في أوساط الاستثمار والتجارة في الدول الصناعية المتقدمة في أوروبا وأمريكا

الشمالية وآسيا .

– تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دول الكوميسا وخلق شبكة اتصالات بين قطاع العمال في دول السوق من ناحية وبينها وبين مراكز اتخاذ القرارات الاقتصادية في الدول الأعضاء من ناحية أخرى .

– وأخيرا فقد انضمت مصر لعضوية هذه السوق عام 1998 بعد إنشائها بأربعة أعوام (أعلن قيامها عام 1994) ويرجع تأخر انضمام مصر لأسباب سياسية تتعلق بمعارضة إحدى الدول العربية (السودان) التي تتمتع بعضوية التجمع منذ إنشانه كمنطقة تجارة تفضيلية PTA عام 1981 يتبين من ذلك أن مصر لم تشارك في صياغة وتشكيل أهداف وهياكل تلك السوق أو وضع إستراتيجياتها ومراحل تطورها وتوجهاتها الأولي .

– إن أول ما يلفت الانتباه عند تحليل توجيهات وأهداف الكوميسا وبغض النظر عن أن التجمعات الإقليمية الموجودة في القارة تأسست في إطار مراحل تنفيذ الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي تهدف في النهاية إلى وحدة أفريقية متكاملة هو أنها أنشأت بصورة مشابهة لما كان يسمي من قبل بالسوق الأوروبية المشتركة والتي تحولت منذ عدة سنوات إلى الاتحاد الأوروبي .

– يتضح ذلك جليا وفق التوجه المبدئي للكوميسا التوجه السوقي أي التوجه التجاري وكذا اهتمامها بمراحل الوصول إلى الاتحاد الجمركي بدءا من إلغاء التعريفية الجمركية بين دولها عام 2001 ويتناقص أيضا مع شعار آخر ومبدأ تتبناه الكوميسا وهو التنمية المتدرجة وحي نوضح مدي التضاد والتضارب في التوجهات فإنه من المتعين تحليل المبدأين :

– التوجه السوقي :

وهو ما يعني أن إرادة دول تلك السوق اتفقت على أن الهدف الأعظم لها هو

أن تصبح سوقا مشتركة لمنتجات دولها لا يعيق حركة تجارتها البينية أية عوائق جمركية أو غير جمركية وأن تفرض الحماية على منتجاتها داخل تلك السوق بإنشاء اتحاد جمركي يتعامل مع ما قد يصل إليها من خارج التجمع أن هذا الهدف في حد ذاته لو تحقق فمن شأنه أن ينعش الأحوال الاقتصادية خاصة التجارية في دول السوق إلا أنه لكي تكون هناك تجارة فلابد أن تكون هناك صناعة وزراعة وإنتاج وتشريعات تؤمن مناخ الأداء الاقتصادي وتعمل على جذب الاستثمارات إلى داخل الإقليم بالإضافة إلى ما يتعلق بنواح تشريعية وتنظيمية مالية تتعامل مع موضوعات العملة وحرية التحويلات وسداد الالتزامات وغيرها .

مما تقدم يتضح أن مردودات تحرير التجارة البينية بين دول التجمع ذات أثر ضعيف طالما أن البنية التحتية لدولها متدهورة وكذا ضعف العناصر التي اشرنا إليها (المالية – الإنتاج – الصناعة – الزراعة 000) لدي بعض دول التجمع وانعدامها تقريبا لدي معظمها .

– التنمية المتدرجة :

ليس هناك تحديد على وجه الدقة ماذا تقصد الكوميسا بالتنمية المتدرجة فالغموض يشوب هذا المبدأ إذ أنها لم تحدد هل المقصود أن تكون في مجال التجارة ووفقا للتدرج في خطوات الوصل إلى مرحلة الاتحاد الجمركي أم أن المقصود هو التنمية الاقتصادية بصورة مستدامة فيما بين دول التجمع ومما يزيد الغموض إذا ما اقترضنا أن المقصود هو الافتراض الثاني أننا لا نجد بين وثائق وإستراتيجية الكوميسا التي أعلنتها عام 2000 أية أجندة أو برنامج عمل زمني أو خطة ما أو إطار يتحدد فيها مفهوم التنمية أو كيف ستتم وكيفية تمويلها وأولوياتها كما أن هياكل ولجان وهيئات الكوميسا في مجملها معنية بتحرير وتشجيع التجارة والاستثمار فقط وصولا إلى آلية التمويل الوحيدة للكوميسا وهي بنك PTA الذي

يتلخص هدفه في دعم التجارة في صورة قروض وضمانات تجارية قصيرة الأجل ذات فائدة مرتفعة كما أن أسقفه الائتمانية ضعيفة وليس من بين أهدافه تمويل مشروعات ذات بعد إقليمي أو حتى وطني تتطلب احتياجات تمويلية ضخمة في أي من مجالات التنمية المستدامة .

تحديد العناصر الإيجابية التي يتم التحرك على أساسها :

– إن أولي الإيجابيات هو وجود إطار للتجمع ينظم علاقات بينية لدول الإقليم ذلك التجمع وما يحيطه من تجمعات أخرى داخل القارة وخارجها حتى لو كانت هناك بعض الانتقادات والمثالب التي وردت على النحو السابق فإن رغبة دول التجمع في العمل معا والتعاون المشترك لتعميق مفهوم التعاون الإقليمي هي رغبة جادة .

– وقررت الكوميسا بما ورد في اتفاقياتها النوعية وما صدر عن قممها مناخا جيدا للتعاون بين دول الإقليم وبصورة يمكن البناء عليها وتطويرها من خلال أجهزة وآليات الكوميسا القائمة بالفعل بما يحقق نقلة نوعية وكمية للتجارة والتعاون الاقتصادية داخل التجمع (مع إدخال بعض التطوير عليها كما سيرد في السياق) وهي :

– بنك الكوميسا : والذي تأسس عام 1979 بهدف التمويل للمشروعات ذات التوجه التصديري وبجد أقصي 5 مليون وحدة سحب (وحدة السحب للكوميسا = 1.3 مليون دولار أمريكي) وبسعر فائدة 12٪ أما على سقف لخطوط الائتمان فهو 10 مليون وحدة سحب وبفائدة تقدر بحوالي 10٪ بالإضافة على 1٪ رسوم فائدة على الرصيد القائم من وقت لآخر وغير المسحوب من القرض .

– تبلغ مساهمة مصر في رأسمال البنك نسبة 9.8٪ تتساوي في ذلك مع إثيوبيا

وكينيا وتنزانيا وزيمبابوي .

– أثبتت الكوميسا خلال السنوات العشر الماضية نجاح المجموعة في تحقيق قدر من أهدافها رغم الصعوبات الدولية وتعقيدات الموقف على مستوي القارة ومع ذلك يمكن وضع تصور لتطوير الأداء واتجاهات الكوميسا من خلال تحرك مصري نشط وإيجابي وأوراق عمل ومقترحات تتقدم بها مصر عبر مستويات الكوميسا المختلفة بداء من مستوي الخبراء ومرورا بالمستوي الوزاري وصولا إلى القمة .

– أفكار حول خطة تحرك لتطوير أداء الكوميسا وتعظيم استفادة مصر :

في مجال التوجيهات العامة للكوميسا :

– تعديل بعض الأوضاع في الكوميسا بمجموعة من الأفكار وأوراق العمل المقترحة والتي من شأنها إفادة مصر إذا من الممكن إعادة بحث توجيهات الكوميسا المرحلية لإعطاء أولوية للتنمية المستدامة بمفهومها الشامل وليس الاهتمام فقط بتنمية التجارة وتنشيطها بين دول الإقليم فالنموذج الأوروبي قدر له النجاح باتجاهاته التجارية ليس لصحة التوجه التجاري في حد ذاته ولكن لأنه كان الأكثر ملاءمة لأوروبا ولمتانة الأرضية التي بنيت عليها التوجيهات التسويقية لدولها سواء بما كانت تملكه من إنتاج قائم على صناعة راسخة وزراعة ذات أساليب متقدمة رؤوس أموال وفرص تمويل ومناخ استثماري وحرية تحويلات واستقرار لأسواق الصرف بين دولها بالإضافة إلى ارتفاع قيم التنافسية وتقاربها والأهم من ذلك ما يدخل في عوامل الإنتاج والتجارة من عنصر بشري متميز وبنية تحتية من نقل ومواصلات وخدمات وهي عناصر يفتقر إليها تجمع سوق الكوميسا وهو ما يدعو إلى مراجعة يجب أن تتبناها مصر وبحيث يعاد النظر في أساليب التخطيط الاقتصادي لدول الإقليم وقيامها بالتنسيق فيما بينها وكذا

أساليب النقل وربط الطرق بين دول الإقليم سواء البرية أو البحرية أو وسائل النقل الجوي والمواصلات .

– تبني الدعوة إلى التنمية الزراعية وتنسيق السياسات الزراعية وأساليب الإنتاج والتسويق وتأهيل القوي العاملة في هذا القطاع الاقتصادي بما له من أهمية في ظل أزمة الغذاء التي يعاني منها الإقليم وفي هذا الصدد يمكن اقتراح بعض الأفكار لتمويل المشروعات الزراعية المتكاملة على مستوي الكوميسا مثل زيادة رأسمال بنك الكوميسا وتنويع أساليب التمويل لتشمل مجالات تنمية أخرى دون تركيز على الجارة فقط وهو مبدأ ليس بمستحيل إذ يلجأ إليه بنك التنمية الأفريقي كل عدة سنوات لتوسع قاعدة تمويله للمشروعات ونطاق إقراضه باللجوء إلى الدول الأعضاء حاملة أسهم ملكيته لزيادة مساهماتها وتعلية رأسماله أو إنشاء صندوق مستقل للأغذية والزراعة خاصة بالكوميسا يكون نطاق عمله الزراعة وتنميتها .

– إضافة بعض ما ورد من أفكار في خطة التنمية الزراعة التي أعدتها الفاو كمقترح للتنمية الزراعية في أفريقيا في إطار النيباد ويتلخص هذا الاقتراح في أن تقوم دول الكوميسا برصد2٪ أو 3٪ من مخصصات الزراعة في ميزانياتها ليتم استخدامها في مشروعات وزراعة وتصنيع زراعي واستزراع أرض مشتركة بين دول الإقليم وليس 10٪ كما ور في خطة الفاو وذلك مراعاة لظروف دول التجمع .

– تعظيم استفادة مصر من (التوجهات الخاصة) :

– لا جدال في أن البعض يتساءل : لما تتقدم مصر بهذه المقترحات ؟ والواقع أن هناك ثلاث جوانب أولها أن هذه المقترحات ستضع مصر في مكانتها الريادية

كأكبر دول السوق بعد أن تحظي باهتمام أعضاءها والثاني أن تنفيذ جزء أو كل هذه المقترحات ستستفيد منه مصر اقتصاديا لسببين أولهما أنها إحد ى دول التجمع التي ستستفيد من مشروعات التنمية بمفهومها الشامل أو التنمية الزراعية المشتركة والسبب الثاني أنها تملك ميزة نسبية تتعلق بعمق تجربتها الزراعية وخبرة علماءها وشركاتها تتفوق بها على مثيلاتها في باقي دول التجمع مما يعطيها أولوية التنفيذ والإشراف وهو ما يتيح خلق مزيد من فرص العمل أمام سوق المصري للانطلاق الفعلي إلى دول الكوميسا أما الجانب الثالث والأهم فهو المكسب السياسي من وراء ذلك على امتداد مساحة دول التجمع والذي يتيح التواجد في منطقة على درجة عالية من الأهمية للأمن القومي المصري والتواجد النشط بها يعتبر مطلبا عاجلا وملحا .

-إن هذه المقدرات لابد أن تستند إلى افتراضات ومعطيات واليات تعتبر ركيزة هامه لابد من وجودها لتنشيط عمليات التجارة والتنمية البينية بين دول التجمع ويمكن وضعها فيما يلي :

- إنشاء شركة للنقل البحري تكون ملكيتها للكوميسا كتجمع وتتبع إداريا احدي هيئات الكوميسا ومساهمه من الدول الأعضاء وذلك لتخفيض رسوم وأعباء النقل وتسهيل حركة وانتظام التجارة البحرية بين دول الكوميسا عبر الساحل الشرقي لدول السوق إذا أنه من الملاحظ عدم قدرة القطاع الخاص بدول التجمع على الإطلاع منفردا بهذا الموضوع أو تحمل أعبائه أو إسناد احتكار عمليه النقل البحري لأكثر دول الكوميسا قدرة على ذلك أو الاتفاق رسميا على حتمية أن يكون التنقل البحري وما يتبعة من خدمات كالشحن والتفريغ ومحطات تموين السفن من خلال شركات النقل البحري التابعة للكوميسا وهو اقتراح من شأنه الإسهام في قيام سفن الأسطول التجاري المصري يتولى اغلب هذه العمليات

بالإضافة إلى تنشيط خطوط النقل البحري المملوكة للقطاع الخاص المصري .

تشجيع البنوك المصرية على فتح خطوط ائتمان يتم تنفيذه لإقراض العمليات التجارية بين مصر ودول الكوميسا أسوة بما فعلته الهند من خلال بنك التصدير والاستيراد الهندي الذي يقوم بتمويل عمليات التجارة سواء تصدير أو استيراد ما بين الهند ودول التجمع وهو أمر كان من الأولي أن تقوم بة بعض البنوك المصرية خاصة في ظل ضمانات السداد واتحاد البنوك التابع للكوميسا ودون تخوف من مخاطر ألإقراض في ظل التامين على عمليات ألإقراض والتحويل بضمان البنوك المركزية التي تتولي السداد ثم التحصيل بمعرفتها من العميل المحلي (نظام swift) و (نظام Al Dia).

وعن فرص الكوميسا وكيفية تعظيم استفادة مصر منها والتي تناولها العديد من المؤسسات المصرية تتلخص المقترحات في الآتي :

تتيح عضوية مصر في مجموعة الكوميسا الفرصة للسلع الصناعية المصرية ان تغزو أسواق الدول الأعضاء وخاصة بعد حصول هذ ه السلع على تخفيضات جمركية ودخولها معفاة من الرسوم الجمركية إلى أسواق المجموعة بحلول عام .

وقد بدأت بعض الشركات المصرية بالفعل فتح فروع لها في هذ ه الدول مثل شركات تصنيع الألمنيوم والأدوات المنزلية والآلات الكهربائية وهذا سوف يتيح للسلع المصرية أن تغزو هذه الأسواق من داخلها إلى جانب ذلك سوف تحصل الصناعة المصرية على مواد الخام بسعر منخفض من دول الكوميسا مما يعطي السلع الصناعية المصرية مركز تنافسي أفضل في أسواق هذه الدول .

في مجال الزراعة :

بمكن لمصر بخبراتها الكبيرة في مجال الزراعة والري أن تساهم في إحداث طفرة مجال التنمية الزراعية والأمن الغذائي في دول المنطقة وأن تتحول من

استيراد السلع الزراعية والحبوب والمواد الغذائية من الدول الغربية إلى استيرادها من دول الكوميسا التي تقيم مصر فيها مشروعات زراعية مشتركة وقد أبدت العديد من دول المجموعة رغبتها في الاستفادة من الخبرة المصرية في محال الزراعة حيث تقدمت 14 دولة من دول الكوميسا بطلبات إلى مصر لإقامة مزارع نموذجية بها وتتروح مساحة هذه المزارع بين 2000 إلى 20.00فدان تتوفر بها البنية الأساسية للزراعة وموارد المياه وتستعد حكومات هذه الدول لتوفير السكن والأمن للخبراء والعمالة المصرية التي سوف تعمل في هذه المزارع ويمكن لهذه المزارع أن تستوعب إعدادا كبيرة من ألعماله المصرية كما يمكن أن تمثل مصدر رخيص لواردات مصر الزراعية خاصة مع توقع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الزراعية بسبب إلغاء الدعم المقدم لهذه السلع في ظل اتفاقية الجات.

إلي جانب ذلك فإن دول الكوميسا تقوم ي الوقت الراهن بإعداد خطة متكاملة لتطوير نظم الري وأداره الموارد المائية بها وهذا سوف يتيح لمصر استخدام خبراتها في مجال إدارة المياه والأشغال العامة عند صياغة تلك الخطة والعمل على تعظيم مصالحها خاصة بالنسبة لمياه النيل وذلك لان تجمع دول حوض النيل أعضاء في مجموعة الكوميسا .

في مجال المقاولات :

تتمتع شركات المقاولات المصرية بخبرة واسعة في الأسواق الأفريقية وخاصة شركات المقاولون العرب ويوجد في هذا المجال فرص واسعة لاستفادة شركات المقاولات المصرية حيث أن معظم هذه الدول في حاجه إلى تطوير بنيتها الأساسية وإنشاء الطرق والكباري والمستشفيات والمصانع ومن ثم فإن المجال مفتوح أمام الشركات المصرية التي نجحت في الدول الأفريقية والدول العربية رغم المنافسة الشديدة ومن أهم المشروعات المطروحة في هذا المجال مشروع

الري في ليسوتو بتكاليف 32مليار دولار يمتد لفترة 20سنة وكذلك مشروعات تطوير معامل التكرير في بعض هذه الدول وقد حصلت بالفعل بعض الشركات المصرية على تعاقدات في العيد من هذه الدول وعلي سبيل المثال حصلت شركة مقاولون العرب على التعاقدات أوغندا ومشروع تطوير الإستاد الرياضي في غانا كما أصبح للشركة مكاتب في كينيا وتنزانيا ورواندا وبتسوانا والسنغال وكذلك هناك مشروعات للربط الكهربائي بين هذه الدول ومصر وإمكانية قيام مصر بدور حلقة الوصل لتصدير الفائض من الكهرباء من هذه الدول إلى الدول الأوروبية .

في مجال الخبراء والدعم الفني :

تمتاز مصر بان لديها ثروة من العقول البشرية في كافة المجالات وهناك بالفعل تعاون بين مصر ودول الكوميسا في مجال الخبراء ويلعب الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا دورا هاما في هذا المجال حيث يقوم بتوفير الخبراء المصرية اللازمة للمشروعات التنموية في أفريقيا وهذه الخبرات متنوعة من أطباء ومهندسين زراعيين ومدنيين .

وكذلك أساتذة جامعات كما يقوم الصندوق بعمل دورات تدريبية للكوادر الأفريقية من هذه الدول في أكاديمية الشرطة والمعهد الدبلوماسي ووزارة الزراعة وكذلك تقوم مصر بتقديم بعض المعونات الفنية لهذه الدول سواء في صورة منح دراسية لبعض أبناء هذه الدول في الجامعات المصرية وخاصة الأزهر الشريف أو بتقديم مساعدات غذائية لشعوب هذه الدول أو تقديم دعم فني ومالي لمحاربة الأمراض أو في بعض المجالات الأخرى مثل مكافحة ورد النيل في دول حوض النيل مثل ويمكن لمصر أن تطور من هذا الجانب وأن يتم وضع برنامج مصر في هذه الدول وبما يساهم في دعم موقفها في المجالات الأخرى أسوة بما تفعله الدول المتقدمة مع دول العالم الثالث في مجال المعونات الفنية والمالية .

– إلى جانب كل الفرص التي سوف تتيحها العضوية في الكوميسا للاقتصاد المصري فإن هذه العضوية سوف توفر لمصر من الناحية التنظيمية أحد شروط انضمامها للجماعة الاقتصادية الأفريقية التي تشمل جميع دول القارة وهو انخراط مصر في إحدى التكتلات الاقتصادية الأفريقية .

– إلى جانب ذلك فإن انخفاض التعريفة على الواردات المصرية من هذه الدول من المواد الأولية والسلع الزراعية سوف يؤدي إلى تخفيض أسعارها وبالتالي تخفيض تكاليف إنتاج العديد من السلع المصرية التي تستخدم هذه الواردات في إنتاجها ومن تزيد القدرة التنافسية لهذه السلع في العديد من الأسواق الدولية ومنها أسواق الكوميسا .

وفي الختام فإنه لا يفونني الإشارة إلى أنه رغم الفترة الزمنية المحدودة التي مضت على انضمام مصر للسوق إلا أن حركة التجارة بين مصر ودول السوق قد شهدت طفرة ملحوظة حيث تضاعفت الصادرات المصرية إلى بعض دول السوق بنسبة زيادة قدرها 108٪ كما ارتفعت واردات مصر منها بمعدل 22.3٪ واستثمارا لهذا فقد اضطلع المصري الخاص بخطوة مهمة عندما قرر تسيير أول خط ملاحي منتظم بين مصر وعدد من دول السوق والذي يمثل بلا شك بداية مهمة العقبة التقليدية التي كانت تفق أمام حركة التجارة البينية بين مصر ودول القارة وهي النقل والمواصلات وقد جاءت هذه الخطوة من جانب قطاع الأعمال المصري لتزيد من حركة التجارة البينية بين مصر ودول السوق إيمانا من انضمام مصر لهذا التجمع يمثل فرصة لدعم صادرات مصر إلى أفريقيا حيث يتضح من الجدول رقم (1) الخاص بالصادرات المصرية لدول الكوميسا ارتفاع الصادرات في عام 1999 إلى 37.90 مليون دولار واستمرت في التصاعد خلال أعوام 2000 . 2001 . 2002 . 2003 على التوالي 64 . 47 . 69 .

62 . 73 . 62 . 97 . 120 مليون دولار وانظر الجدول رقم (2) والخاص بالواردات المصرية من دول الكوميسا حيث كانت في عام 1999 تقدر بـ 139.53 ثم تصاعدت في أعوام 2000 . 2001 . 2002 . 2003 على التوالي 75 . 186 و03 . 236 . 14 . 300 ثم انخفضت الواردات في عام 2003 لتكون 189.61 مليون دولار ولمزيد من الإيضاح انظر الشكل رقم (2.1) الذي يوضح تطور الصادرات والوردات المصرية لدول الكوميسا خلال السنوات من 1999 إلى 2003 وحالة الميزان التجاري معها .

الجدول رقم (1)

الواردات المصرية من دول الكوميسا

مليون دولار $

	1999	2000	2001	2002	2003
كينيا	78.95	95.75	94.87	138.66	61.47
السودان	36.77	58.69	63.78	56.60	48.82
زامبيا	0.23	9.34	43.53	42.47	34.60
مالاوي	6.59	13.92	25.18	33.93	31.24
زيمبابوي	3.00	2.04	1.62	9.78	5.16
جيبوتي	0.00	0.00	0.59	7.32	4.03
إثيوبيا	13.73	5.57	3.89	8.65	3.24
أوغندا	0.09	1.14	2.55	0.82	0.73
أنجولا	0.00	0.04	0.00	0.01	0.29

2003	2002	2001	2000	1999	
0.03	0.00	0.00	0.00	0.01	مدغشقر
0.00	1.79	0.02	0.01	0.00	سوازيلاند
0.00	0.08	0.00	0.24	0.03	ناميبيا
0.00	0.02	0.00	0.00	0.13	الكونغو الديمقراطية
0.00	0.01	0.00	0.00	0.00	جزر القمر
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	رواندا
0.00	0.00	0.00	0.01	0.00	بوروندي
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	سيشل
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	موريشيوس
120.97	62.73	62.69	47.64	27.9	الصادرات
189.61	300.14	236.03	186.75	139.53	الواردات
69.64-	237.41	173.34	139.11	101.63	الميزان التجاري

المصدر جمهورية مصر العربية – وزارة الصناعة والتجارة قطاع الاتفاقيات التجارية – العلاقات المصرية الإفريقية – مصدر سبق ذكره.

الجدول رقم (2)

الصادرات المصرية لدول الكوميسا

مليون دولار $

	1999	2000	2001	2002	2003
السودان	21.80	25.83	33.72	35.35	79.61
كينيا	8.71	9.70	20.16	14.69	22.90
إثيوبيا	1.11	1.68	2.51	4.31	4.16
زامبيا	0.10	0.37	0.72	0.64	4.03
جيبوتي	3.28	3.70	1.46	1.66	3.55
أنجولا	0.21	0.51	57.0	3.18	2.50
مدغشقر	0.42	1.43	0.43	0.77	1.15
أوغندا	0.88	0.71	0.87	1.00	1.01
مالاوي	0.04	0.08	0.01	0.28	0.79
رواندا	0.06	0.62	0.06	0.16	0.60

	1999	2000	2001	2002	2003
زيمبابوي	0.68	2.62	0.53	0.24	0.26
الكونغو الديمقراطية	0.30	0.23	1.51	0.28	0.25
بوروندي	0.27	0.16	0.14	0.16	0.11
سوازيلاند	0.00	0.00	0.00	0.00	0.03
سيشل	0.00	0.00	0.00	0.01	0.02
ناميبيا	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
موريشيوس	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
جزر القمر	0.04	0.00	0.00	0.00	0.00
الإجمالي	37.90	47.64	62.69	62.73	120.97

المصدر جمهورية مصر العربية – وزارة الصناعة والتجارة قطاع الاتفاقيات التجارية – العلاقات المصرية الإفريقية – مصدر سبق ذكره.

– تخلص إلى أن انضمام مصر إلى تجمع الكوميسا قد جاء نابعا من إدراك عميق للأهمية الإستراتيجية للمحيط الجغرافي وعلاقات مصر بدول حوض النيل وحتمية التواجد المصري في التجمعات الأفريقية التي هذه الدول وبالأخص التجمعات الاقتصادية حيث أن مصر في الكوميسا يتيح لها نطاقا أزحب الحركة في مجال تج الأسواق والحصول على مزايا نسبة جديدة .

تضم السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي كما تضم مجموعة الجزر المواجهة للساحل الشرقي وتتمثل الدول العشرين الأعضاء في تلك السوق فيما يلي :– مصر وكينيا والسودان وليبيا وزامبيا دملادي وزيمبابوي وإثيوبيا وأنجولا

وجيبوتي ومدغشقر وأوغندا واريتريا والكونغو الديمقراطي وبوروندي ورواندا وسيشل وجزر القمر وسوازيلاند وموريشيوس .

وقد وقعت مصر على الانضمام إلى اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي في 29/ 6/ 1998 رقم البدء في تطبيق الإع فـاءات الجمركية على الواردات من باقي الدول الأعضاء واعتبارا من 17/ 2/ 1999 على أساس مبدأ المعاملة بالمثل وللسلع التي يصاحبها شهادة المنشأ معتمدة من الجهات المعينة بكل دولة ثم وقعت على اتفاقية أنشاء منطقة التجارة الحرة مع ثمان دول أعضاء أخرى بتاريخ 31/ 10/ 2000 انضمت إليها بوروندي ورواندا في 1/ 1/ 2004 ليصبح عدد الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة 11 دولة وانضمت في 1/ 1/ 2006 جزر القمر كما انضمت ليبيا في يونيه 2006 .

– وهناك 13 دولة من الدول الأعضاء تطبق إعفاء كامل (في إطار منطقة التجارة الحرة التابعة الكوميسا) على وإرادتها من كافة السلع من باقي الدول الأعضاء في منطقة التجارة تلك الدول هي مصر . كينيا . السودان . موريشيوس . مدغشقر . زيمبابوي . ملاوي . جيبوتي . زامبيا . رواندا . بوروندي . جزر القمر وليبيا .

– تتبادل مصر وكل من اريتريا وأوغندا إعفاءات من الرسوم الجمركية بواقع 80٪ استناد إلى مبدأ المعاملة بالمثل وتتبادل مصر و إثيوبيا تخفيضا جمركيا بواقع 10٪ أولا تطبق أي من أنجولا أو سيشيل أوسوازيلاند أو الكنغو الديمقراطية أية إعفاءات في الوقت الراهن.

– وتهدف السوق إلى :–

– تنمية التجارة فيما بين دول المنطقة وإنشاء المؤسسات التي تكفل تنفيذ التعاون بين الدول الأعضاء بحيث يمكن من خلالها ضمان الاستغلال الأمثل

للموارد الأفريقية .

– خلق بيئة مواتية للاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيع أنشطة والتطوير ووضع قانون مشترك للاستثمار بالإضافة إلى تحرير حركة الأفراد ورؤوس الأموال .

– التعاون في مجالات الزراعية والأمن الغذائي من خلال إزالة كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية .

– التعاون في مجالات النقل والمواصلات وتجارة الخدامات والترانزيت وغير ذلك من مجالات الصناعة والطاقة الزراعية والثروة الحيوانية .

– إقامة أتجاد مدفوعات في إطار برنامج التنسيق النقدي الذي يؤدي في النهاية إلى إقامة اتحاد نقدي لدول شرق وجنوب أفريقيا الأعضاء في الكوميسا .

وفي إطار التعرض لمزايا انضمام مصر لاتفاقية الكوميسا نوضحها على الوجه التالي :

– يبلغ تعداد سكان الدول الأعضاء في الكوميسا 380 مليون نسمة وبالتالي تمثل سوقا رهبة ومتنفا للعديد من المنتجات المصرية خاصة وأن مصر قد بلغت درجة من التقدم الصناعي .

– ليس لها نظير في الدول الأعضاء الأخرى .

– الاستفادة من الإعفاءات المتبادلة حيث أن هناك ثلاث عشر دولة قد انضمت إلى منطقة التجارة الحرة التابعة الكوميسا وتقوم تلك الدول بمنح وارداتها من الدول الأخرى إعفاء تام بالإضافة إلى قيام مصر بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع باقي الدول الأعضاء .

– يمكن الاستفادة من هيكل واردات الدول الأعضاء حيث تقبل تلك الدول

على استيراد العديد من السلع التي تتمتع مصر بميزة عالية في إنتاجها يأتي على رأس تلك القائمة الأزر والموارد الغذائية والأدوات والبصل المجفف والسيراميك والأدوات الصحية والأدوية ثم إطارات السيارات ومنتجات الألومونيوم والحديد والصلب والغزل والمنسوجات والأحذية .

– يتضح من هيكل إنتاج الدول الأعضاء أنها دولا تعتمد على تصدير خامات ومواد الخام وسلع رئيسية مثل النحاس والبن والشاي والجلود الخام والماشية اللحوم والسمسم والذرة والتبغ وهي سلع هامة يؤثر منحها الإعفاء على رفاهية المستهلك المصري .

– الاستفادة من المساعدة المالية التي يقدمها بنك التنمية الأفريقي وغيره من المؤسسات المالية الدولية في مجال تنمية الصادرات إلى دول أفريقيا .

– الانخراط في مجتمع شرق وجنوب أفريقيا سيتيح فرصة لمصر للإلمام بشئون القارة الأفريقية والمساهمة في وضع الخطط التنموية والمشاركة في إدارة الحوار وتسوية المنازعات القائمة في القارة .

– إقامة نظام متقدم لتبادل المعلومات داخل الدول الأعضاء .

– هناك مكاسب أخرى ناجحة عما تضمنه الاتفاق في مجال التعاون الصناعي والزراعي وكذا في مجال النقل والمواصلات كما أن الاتفاقية تتيح الفرصة لمصر لتصدير الخبرات الفنية خاصة مع تفوق مصر في مجال التجارة في الخدمات وبالأخص أعمال المقاولات .

وفيما يلي عرض للعلاقات التجارية بين مصر والدلو الأعضاء في الكوميسا من واقع البيانات المصرية وبيانات سكرتارية الكوميسا وذلك على الوجه التالي :–

أثر اتفاقية الكوميسا على حركة التبادل التجاري خلال الفترة (1997-2005)

(القيمة بالمليون دولار)

	قبل انضمام مصر للكوميسا				بعد انضمام مصر للكوميسا				
	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصادرات	44.3	45.8	68.7	95.4	125	146	268	373	533
معدل التغير		٪3	٪50	٪39	٪31	٪16	٪84	٪39	٪43
الواردات	125	153.6	166	190	254	502	502	238	280
معدل التغير		٪23	٪8	٪14	٪34	٪97	0	-٪52	٪18
حجم التجارة	169	199.4	235	285	380	648	770	611	813
الميزان التجاري	-81	-108	-98	-95	-129	-357	-234	135	235

المصدر : سكرتارية الكوميسا

ويلاحظ مما سبق ارتفاع قيمة الصادرات المصرية من 44.3 مليون دولار خلال عام 1997 إلى 533 مليون دولار خلال عام 2005 وقد تركزت أهم الصادرات المصرية في الصناعات الغذائية مواد التشييد والبناء وبالأخص الأسمنت والمنتجات الكيماوية والدوائية والصناعات الهندسية وبالأخص أجهزة التكييف والتبريد .

الجدول التالي يوضح الميزان التجاري لمصر مع دول الكوميسا وفقا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء :

(القيمة بالمليون دولار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الميزان التجاري	138-	177-	239-	67.7-	3.9	41.71
الصادرات المصرية معدل التغير	48.42	62.55 (29)	60.96 (3)-	127.3 (109)	159.8 (26)	216 (35)
الواردات المصرية معدل التغير	186.9	239.7 (28)	300.2 (25)	195 (35)-	155.9 (20)-	174.3 (12)

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

( ) معدل التغير عن العام السابق:

أما عن البيانات المحلية فتشير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة

والإحصاء إلى حدوث تحسن ملحوظ في أداء الصادرات المصرية إلى أسواق الدول الأعضاء في الاتفاقية وكذا تحسن وضع الميزان التجاري مع تلك الدول بوجه عام خلال عام 2005 حيث توضح البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن جملة الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا ارتفعت خلال عام 2005 بنسبة ٪ 35 لتحقق 215.79 مليون دولار مقارنة بنحو 159.8 مليون دولار خلال عام 2004 [1].

– ترجع الزيادة في الأساس إلى ارتفاع الصادرات المصرية خلال عام 2005 خاصة من مواد البناء والمنتجات المعدنية حيث زادت بنسبة ٪124 لتصل إلى 147.95 مليون دولار مقابل 65.70مليون دولار عام 2004 وذلك بسبب زيادة الصادرات المصرية من مواد البناء والمنتجات المعدنية إلى السودان بلغت حوالي 91.22 مليون دولار خلال عام 2005 مقارنة بنحو 50.18 مليون دولار خلال عام 2004 كما ارتفعت صادرات المنتجات الكيماوية والدوائية حيث سجلت حوالي 55.72 مليون دولار خلال عام 2005 مقابل 27.86 مليون دولار خلال عام 2004 وذلك بسبب زيادة الصادرات إلى السودان حيث سجلت حوالي 25.93 مليون دولار خلال عام 2005 مقارنة بنحو 14.98 مليون دولار خلال عام 2004 وكذلك كينيا حيث ارتفعت الصادرات ارتفاعا ملحوظا وسجلت حوالي 15.6 مليون دولار خلال عام 2005 مقابل 5.69 مليون دولار خلال عام 2004.

– كما زادت صادرات السلع الزراعية حيث بلغت حوالي 27.25 مليون دولار في مقابل 18.09 مليون دولار خلال عام 2004 وشهدت صادرات مصر إلى السودان زيادة بنسبة ٪87 ليصل إجمالي الصادرات المصرية إلى 185.3 مليون

(1) المصدر جمهورية مصر العربية – وزارة الصناعة والتجارة قطاع الاتفاقيات التجارية –العلاقات المصرية الإفريقية – مصدر سبق ذكره.

دولار خلال عام 2005 كما زادت صادرات مصر إلى كينيا بنسبة 56٪ لتصل إلى 49.94 مليون دولار .

– وفيما يتعلق بجانب الواردات نجد أن واردات مصر من دول الكوميسا ارتفعت خلال عام 2005 بنسبة 12٪ لتصل إلى 174.3 مليون دولار مقابل 155.9 مليون دولار خلال عام 2004 ويرجع ذلك إلى ارتفاع الواردات المصرية من مواد البناء والمنتجات المعدنية حيث بلغت نسبة الارتفاع 48٪ لتصل قيمة الواردات إلى 101 مليون دولار خلال عام 2005 مقابل 68 مليون دولار خلال عام 2004 وذلك بسبب زيادة الواردات المصرية من زامبيا حيث سجلت حوالي 62 خلال عام 2005 مقابل 45.84 مليون دولار عام 2004 ويجع ذلك إلى زيادة استيراد كاثودات بأقطاب من نحاس كما ارتفعت قيمة الواردات أيضا من الحيوانات الحية ومنتجاتها حيث سجلت 17.39 مليون دولار خلال عام 2005 بنسبة ارتفاع تصل إلى 113٪ مقارنة بعام 2004 حيث سجلت حوالي 8.16 مليون دولار وذلك بسبب زيادة عام 2005 مقابل 6.97 مليون دولار خلال عام 2004م .

وأكد البعض أن المحصلة النهائية لحركة التجارة مع دول الكوميسا خلال عام 2005 تشير إلى وجود فائض في المميزان التجاري مع دول الكوميسا لصالح مصر حيث سجل الفائض في الميزان التجاري ما يعادل 41.71 مليون دولار مقارنة بما يعادل 3.9 مليون دولار خلال عام 2004م .

وكانت الصادرات المصرية خلال عام 2005 قد شهدت انخفاضا طفيفا من الصناعات الغذائية بنسبة 7٪ حيث بلغت حوالي 18.83 مليون دولار مقابل 20.19 مليون دولار خلال عام 2004 ويرجع ذلك إلى انخفاض صادرات مصر إلى كيني السكر والمصنوعات السكرية حيث سجلت حوالي 7.05 مليون دولار مقابل 14.57 مليون دولار خلال عام 2004 .

– ويلاحظ مما سبق وجود اختلاف بين بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وبيانات سكرتارية الكوميسا .

فعلي سبيل المثال سجلت الصادرات المصرية خلال عام 2005 حوالي 533 مليون دولار طبقا لبيانات سكرتارية الكوميسا في حين سجلت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ما يقرب من 216 مليون دولار فقط خلال نفس العام وقد ترجع ذلك إلى اختلاف الطرق المتبعة في جمع ومعالجة البيانات (فالسكرتارية لا تعتمد على مصدر واحد للبيانات بل تقوم بحساب صادرات الدول من خلال قيم واردات الدول الأعضاء الأخرى من تلك الدولة وعادة ما تكون البيانات الخاصة بالواردات أدق من بيانات الصادرات) هذا ونود الإفادة أنه بالرغم من هذا الاختلاف في البيانات إلى أن الاتجاه العام يظهر أن كلا من المصدرين يشير إلى وجود فائض في الميزان التجاري لصالح مصر وأن حجم التبادل المصري مع دول الكوميسا في تزايد مطرد .

– هذا ويتضح من حركة التبادل التجاري للمجموعات السلعة بين مصر ودول الكوميسا زيادة الصادرات والواردات المصرية إلى دول التكتل خاصة وارداتنا من المواد الخام مثل (الشاي والبن – تبع – نحاس حيوانات حية) وبالتالي نجد أن هناك عدا من القطاعات المستهدفة للتصدير التي يمكن التركيز عليها في الفترة القادمة لزيادة الصادرات وتتمثل فيما يلي :-

– مواد البناء والمنتجات المعدنية : التركيز على صناعات الأسمنت والسيراميك والحديد والصلب .

– المنتجات الكيماوية والدوائية : صناعة الراتجات واللدائن والأدوية .

– الصناعات الغذائية : فيما يتعلق بالصناعات الغذائية نجد أنه يمكن الاعتماد على الكثير من وارداتنا من المواد الخام مثل (الشاي – البن) كمد خلات للصناعة المحلية وبالتالي إعادة تصدير المواد الخام المستوردة على أساس سلع مصنعة من خلال ذلك يمكن التغلبة على العجز في الميزان التجاري بين مصر وتكتل الكوميسا نظرا لتمتع تلك الدول بميزة نسبية في المواد الخام وتتمتع مصر بميزة تنافسية في الصناعة وأيضا التوسع في صناعة السكر نظرا لارتفاع الطلب عليه خلال الفترة السابقة .

– السلع الزراعية : التوسع في زراعة الحبوب .

– الصناعات الهندسية : التوسع في صناعات التبريد والتكييف .

هذا وفي إطار قواعد المنشأ تشترط اتفاقية الكوميسا أن تكون السلع المتبادلة مستوفاة لقواعد المنشأ المنصوص عليها وأن تكون مصحوبة بشهادة منشأ تفيد أن السلع المصدرة من الدولة العضو تفي بأي من الشروط الموضحة أدناه حتى يتسرى لها التمتع بالمزايا المنصوص عليها في الاتفاقية :-

1- أن تكون المنتجات تحصل عليها بالكامل من دولة من الدول الأعضاء يقصد بذلك المنتجات الزراعية والحيوانات التي تولد وتربي في الدولة والمنتجات التعدينية الخام التي تستخرج من أراضي الدولة والأسماك ومنتجات الصيد البري والبحري والنهري والفضلات والخردة والقوي الكهربائية والوقود والمصانع والآلات والمعدات ذات منشأ الدولة العضو والمنتجات المصنعة من أي من المواد المشار إليها آنفا .

– أن تكون السلع تتم إنتاجها في دولة عضو كليا أو جزئيا من مواد مستوردة من خارج الدول الأعضاء على أن يتم إجراء التحول الجوهري عليها والذي

يتحقق بتوافر الآتي :

أ- ألا تتجاوز قيمة المواد المستوردة الداخلية في إنتاج السلعة شاملة المصاريف CIF 60٪ من التكلفة الإجمالية للمواد المستخدمة في إنتاجها .

ب- أن تصل القيمة المضافة الناتجة عن عمليات الإنتاج إلى 45٪ على الأقل من تكلفة السلعة عند باب المصنع .

- كما أن هناك عمليات لا تكسب المنشأ وهي على الوجه التالي :-

1- التغليف أو التعبئة لصق البطاقات أو العلاقات .

2- الخلط البسيط للعناصر المستوردة من خارج الدول الأعضاء .

3- التجميع البسيط للمكونات والأجزاء المستوردة .

4- عمليات الحفظ والتخزين والتجميد .

5- الترقيم ووضع العلاقات على المنتجات .

6- العمليات البسيطة مثل إزالة الأتربة أو الغربلة أو الدهان أو التفطيع .

7- زبح الحيوانات .

8- الجمع بين عمليتين أو أكثر من العمليات المذكورة .

وفي إطار التعرض لمقترحات تنشيط التبادل التجاري مع دول الكوميسا والتي من خلالها يمكن زيادة معدل نمو الصادرات المصرية بنسبة 15٪ عن المعدل التحقق خلال الفترة السابقة فأن البعض يري أنه لابد من مراعاة الآتي :-

1- التركيز على تنشيط التبادل التجاري بين مصر والدول الأعضاء في منطقة

التجارة الحرة عن طريق العمل على إلغاء كافة الاستثناءات التي تطبيقها بعض الدول السودان وكينيا وموريشيوس . وتشجيع الدول التي لم تنضم بعد إلى منطقة التجارة الحرة على الانضمام .

2- اتخاذ السودان كبوابة تجارية خاصة للمنتجات المصرية بحكم القرب الجغرافي والروابط الوثيقة التي تربط بين الشعبين فضلا عن كوفة سوقا واسعة ذات طاقة استيعابية كبيرة .

3- تفعيل منطقة الاستثمار الإقليمية التابعة للكوميسا والمقامة في مصر RLA الأمر الذي من شأنه أن يزيد من حجم الاستثمارات بين الدول الأعضاء مما يؤثر بصورة إيجابية على حجم الصادرات .

4- إنشاء خطوط نقل بحري منتظمة إلى موافق الدول الأعضاء .

5- وضع سياسة تسويقية للترويج للمنتجات المصرية من خلال المجالس السلعية إقامة المزيد من الندوات والمعارض وإقامة حملات دعاية للمنتجات المصرية عبر وسائل الإعلام الأفريقية المختلفة والتعريف بالبوابات الأربعة التي تخدم 21 دولة في شرق وجنوب أفريقيا وهم (ميناء جيبوتي . مينا ممباسا . ميناء دار السلام . ميناء موريشيوس) ونتعرض تفعلا للتبادل التجاري مع دول الكوميسا (مؤقت إجمالي من خلال الجداول الآتية .

(التبادل التجاري مع دول الكوميسا) (موقف إجمالي)

تجارة مصر مع دول الكوميسا من واقع البيانات خلال الفترة من 2001 إلى عام 2005

(القيمة بالمليون دولار)

بيان	2001	2002	2003	2004	2005

بيان	2001	2002	2003	2004	2005
إجمالي الصادرات إلى دول الكوميسا	63	61	127	160	251.97
إجمالي الواردات من دول الكوميسا	240	300	195	156	174.26
كينيا *	76 -	125-	40-	30	45
إجمالي الصادرات المصرية	20	14	23	32	49.94
		(32)-	(67)	(40)	(56)
إجمالي الواردات المصرية	97	139	63	2	3.96
		(44)	(54)-	(96)-	(98)
السودان *	31 -	23-	31	29	121.3
إجمالي الصادرات المصرية	34	34	81	99	185.3
		(0)	(139)	(23)	(87)
إجمالي الواردات المصرية	65	57	50	70	64.65
		(13)-	(11)-	(40)	(8-)
زامبيا *	42 -	42-	31-	47-	61.14
إجمالي الصادرات المصرية	1	1	4	1	1.46

بيان	2001	2002	2003	2004	2005
		(13)-	(571)	(75)-	(46)
إجمالي الواردات المصرية	43	42	35	48	62.62
		(0)	(17)-	(36)	(30)
ملاوي *	26 -	34-	31-	21-	22.74-
إجمالي الصادرات المصرية	0.0	0.3	0.8	0.7	1.55
		(2700)	(186)	(15)-	(121)
إجمالي الواردات المصرية	26	34	32	21	24.29
		(32)	(6)-	(34)-	(16)
زيمبابوي *	1 -	10-	5-	3-	2.1-
إجمالي الصادرات المصرية	0.5	0.0	0.3	0.7	0.94
		(100)-		(141)	(34)
إجمالي الواردات المصرية	2	10	5	3	2.56
		(489)	(46)-	(43)-	(1)
إثيوبيا	1-	5-	1	1	2.22-
إجمالي الصادرات المصرية	3	4	4	7	19.8

بيان	2001	2002	2003	2004	2005
		(58)	(7)	(54)	(55)-
إجمالي الواردات المصرية	4	9	3	6	12.34
		(122)	(62)-	(71)	(11)-
جيبوتي *	0.9	5.8-	0.7-	7.2	0.47-
إجمالي الصادرات المصرية	2	2	4	8	8.35
		(1)	(133)	(131)	(68)-
إجمالي الواردات المصرية	0.6	7.3	4.2	1.0	1.31
		(1044)	(42)-	(77)-	(204)
أنجولا *	0.6	3.1	2.3	3.3	1.61
إجمالي الصادرات المصرية	1	3	3	5	3.79
		(461)	(18)-	(81)	(66)-
إجمالي الواردات المصرية	0.00	0.01	0.29	1.34	0
			(2800)	(362)	(94)-
مدغشقر *	1	1	4	2	1.65
إجمالي الصادرات المصرية	1	1	4	3	3.37

بيان	2001	2002	2003	2004	2005
		(24)-	(285)	(40)-	(37)-
إجمالي الواردات المصرية	0.3	0.1	0.6	0.6	0.43
		(69)-	(600)	(0)	(60)-
أوغندا *	1.7-	0.1	0.2	0.0	0.45-
إجمالي الصادرات المصرية	0.9	1.0	0.8	1.3	2.77
		(8)	(17)-	(65)	(35)-
إجمالي الواردات المصرية	2.6	0.8	0.6	1.3	1.46
		(68)-	(33)-	(138)	(0.76)-
إريتريا *	0.4	0.7	1.1	0.0	0.93
إجمالي الصادرات المصرية	0.4	0.7	1.2	1.1	2.46
		(65)	(62)	(8)-	(93)
إجمالي الواردات المصرية	0.00	0.00	0.03	1.05	0.05
				(3400)	(100)-
الكونغو الديمقراطية	1.5	0.3	0.3	0.1	0.42
	1.5	0.3	0.3	0.2	0.48
إجمالي الصادرات		(82)-	(7)-	(12)-	(140)

بيان	2001	2002	2003	2004	2005
المصرية					
	0.00	0.02	0.00	0.17	0.06
أجمالي الواردات المصرية			(100)-		(65)-
	0.1	0.2	0.01	0.1	0.22
بوروندي *	0.1	0.2	0.1	0.1	0.22
إجمالي الصادرات المصرية		(14)	(31)-	(55)-	(120)
	0.1	0.2	0.6	0.6	4.76-
رواندا *	0.1	0.2	0.6	0.6	0.50
إجمالي الصادرات المصرية		(167)	(275)	(2)-	(17)-
	0.0	0.0	0.0	0.0	5.26
إجمالي الواردات المصرية	0.02-	1.79-	0.03	0.52	0.02
سوازيلاند *	0.00	0.00	0.03	0.53	0.41
إجمالي الصادرات المصرية				(1667)	(23)-
	0.02	1.79	0.00	0.01	0.39
إجمالي الواردات المصرية		(8850)	(100)-		(3800)

بيان	2001	2002	2003	2004	2005
	0.00	0.01	0.02	0.07-	0.07
سيشل *	0.00	0.01	0.02	0.00	0.07
			(100)	(100)-	
إجمالي الواردات المصرية	0.00	0.00	0.00	0.07	0
جزر القمر *	0.00	0.01-	0.00	0.00	0.00
إجمالي الصادرات المصرية	0.00	0.00	0.00	0.16	0.01
إجمالي الواردات المصرية	0.00	0.01	0.00	0.00	0
موريشيوس					

أهم الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا

(القيمة بالمليون دولار)

المجموعة السلعية	2001	2002	2003	2004	2005
مواد البناء والمنتجات المعدنية	20.51	18.7	55.222	65.70	147.95
		(9)-	(195)	(19)	(124)
حديد صلب ومنتجاته	14.74	8.95	19.6	18.72	52.16
ألومنيوم ومصنوعاته	2.69	3.38	2.88	3.82	4.15

المجموعة السلعية	2001	2002	2003	2004	2005
ملح كبريت أترية أحجار كلس	0.49	3.35	26.99	37.26	55.17
زجاج ومصنوعاته	1.69	2	1.9	2.31	3.36
أخرى	0.9	1.02	3.85	3.59	33.11
منتجات كيماوية ودوائية	18.28	21.04	29.49	27.86	55.72
		(15)	(40)	(5.5)-	(100)
مطاط طبيعي أو تركيبي	4.42	4.06	2.06	5.01	7.55
ورق . ورق مقوي	1.66	2.91	4.65	1.25	10.35
محضرات صيدلة	4.42	5.39	5.36	4.77	7.52
راتنجات ولدائن	2.74	2.36	4.49	5.61	9.8
منتجات كيماوية غير عضوية	2.48	1.84	2.19	0.75	125
أجرى	2.56	4.48	10.74	10.74	19.25
صناعات غذائية	9.02	5.86	22.44	20.19	18.83
		(35)-	(83)	(10)-	(7)-
سكر ومصنوعات سكرية	6.6	1.97	16.33	14.57	7.05
شحوم ودهون وزيوت	0.09	0.47	2.65	0.5	4.11
أخرى	2.33	3.42	3.46	5.12	7.67

المجموعة السلعية	2001	2002	2003	2004	2005
سلع زراعية	11.45	8.97	9.11	18.09	27.25
		(22)-	(2)	(98.5)	(51)
حبوب	10.59	8.23	8	15.39	23.55
فواكه وأثمار صالحة للأكل	0.08	0.26	0.35	0.36	1.44
أخرى	0.78	0.48	0.76	1.51	2.26

أهم الواردات المصرية من الفصول السلعية من دول الكوميسا

(القيمة بالمليون دولار)

المجموعة السلعية	2001	2002	2003	2004	2005
صناعات غذائية	129.7	184.7 (42)	104.3 (44)-	30.35 (71)-	33.98 (12)
بن . شاي . بهارات	95.34	138.5	62.7	1.15	3.04
تبغ	26.8	42.9	37.91	25.87	28.55
أخرى	7.95	3.3	3.73	3.33	2.39
سلع زراعية	38.53	43.29 (12)	28.38 (34-	38.23 (35)	20.43
حبوب وأثمار زيتية	26	38.29	25.46	0.05	13.11
قطن خام	12.09	3.64	2.7	11.31	6.85
أخرى	0.44	1.36	0.22	26.87	0.47
حيوانات ومنتجاتها	30.07	21.83 (27)-	11.72 (46)-	8.16 (30)-	17.39 (113)
حيوانات حية	27.14	20.78	11.11	7.73	16.56

أسماك وقشريات	2.93	0.91	0.55	0.36	0.77
أخرى	0	0.14	0.06	0.07	0.06
مواد البناء والمنتجات المعدنية	37.1	44.64 (20)	42.84 (4)-	68.11 (59)	101 (48)
نحاس ومصنوعاته	36.36	42.49	41	63.72	97.44
ملح . كبريت . أتربة وأحجار	0.45	1.43	0.55	1.23	0.05
أخرى	0.29	0.72	1.29	3.16	3.51

التوزيع الجغرافي لأهم الصادرات المصرية لدول الكوميسا

(القيمة بالمليون دولار)

المجموعة السلعية الدولة	2001	2002	2003	2004	2005
مواد البناء والمنتجات المعدنية	20.51	18.7	55.21	65.70	147.95
السودان	11.61	11.24	48.87	50.18	91.22
كينيا	6.95	3.82	1.52	5.87	18.66
أنجولا	0.24	2.19	1.97	3.13	2.58
أخرى	1.71	1.45	2.95	6.52	35.49
منتجات كيماوية ودوائية	18.28	21.04	29.49	27.86	55.72
السودان	8.04	7.89	13.76	14.98	25.93
كينيا	3.89	6.02	6.11	5.69	15.6

جيبوتي	1.5	1.34	2.14	0.58	2.54
إثيوبيا	2.12	2.57	2.41	1.65	3.36
أخرى	2.73	3.22	5.07	4.96	8.29
سلع زراعية	11.45	8.97	9.11	18.13	27.25
السودان	8.1	7.8	7.38	13.31	20.18
كينيا	2.46	0.88	1.57	4.04	6.46
زيمبابوي	0	0	0	0.01	0.1
أخرى	0.89	0.29	0.16	0.77	0.51
صناعات غذائية	9.02	5.86	22.23	20.19	18.83
السودان	2.67	3.1	4.06	5.15	10.44
اريتريا	0.07	0.27	0.35	0.22	0.33
كينيا	6.08	2.27	12.23	13.34	4.16
أوغندا	0.03	0	0.06	0.21	0.20
أخرى	0.17	0.22	5.53	1.27	3.7

التوزيع الجغرافي لأسم الواردات المصرية من دول الكوميسا

(القيمة بالمليون دولار)

المجموعة السلعية / الدولة	2001	2002	2003	2004	2005
صناعات غذائية	129.73	184.74	104.34	30.35	33.98

المجموعة السلعية / الدولة	2001	2002	2003	2004	2005
كينيا	95.11	137.08	62.66	1.31	3.14
مالاوي	25.56	33.8	32.05	21.17	24.07
السودان	0.65	1.37	2.68	2.66	1.17
زيمبابوي	1.16	9.68	5.07	2.98	2.51
إثيوبيا	0.14	2.14	0.72	0.78	1.7
أخرى	7.11	0.67	0.16	1.45	1.39
مواد البناء والمنتجات المعدنية	28.1	44.64	42.84	68.11	101
زامبيا	36.44	40.76	33.72	45.84	62.06
السودان	0.03	2.01	8.82	20.71	32.91
سوازيلاند	0.01	1.77	0	0	0
أخرى	1.62	0.1	0.3	1.65	6.03
سلع زراعية	38.53	43.29	28.38	38.23	20.43
السودان	35.17	35.75	25.84	34.60	17.47
إثيوبيا	3.3	6.22	2.51	1.51	2.92
أخرى	0.06	1.32	0.03	2.2	0.04
حيوانات حية ومنتجاتها	30.07	21.83	11.72	8.16	17.39
السودان	26.46	13.55	6.4	6.97	10.35

المجموعة السلعية / الدولة	2001	2002	2003	2004	2005
جيبوتي	0.64	6.94	4.18	0.83	1.28
أوغندا	2.39	0.73	0.5	0.33	0.78
أخرى [1]	0.58	0.61	0.64	0.03	4.98

ما هو أثر انضمام مصر إلى الاتفاقية على التبادل التجاري مع الدول الأعضاء؟

الجدول التالي يوضح أثر انضمام مصر إلى الاتفاقية على حجم الصادرات والواردات المصرية من الإقليم خلال الفترة من 1997 – الربع الأول 2013.

البيان	قبل الانضمام		بعد الانضمام								
	1997	1998	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	الربع الأول 2013
الميزان التجاري	-80.7	-108	122	203.7	170.3	493	1154	1382	815.1	1564	387
الصادرات المصرية	44.3	45.8	296.4	443	535.3	1651	1865	2346	1654	2480	574
الواردات المصرية	125	153.6	174.3	239.3	365	1158	711	962.6	839.1	915.7	187

مصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

من الجدول السابق يلاحظ تحول العجز في الميزان التجاري إلى فائض منذ عام 2012 حيث يلاحظ ارتفاع حجم الصادرات المصرية بشكل ملحوظ خلال الأعوام الماضية والتي تخطت خلال عام 2013 المليارى دولار أمريكي مقارنة بما يعادل 45

(1) نقلاً عن :جمهورية مصر العربية وإدارة التجارة والصناعة قطاع الاتفاقات التجارية العلاقات المصرية – الأفريقية – التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية دراسة تحليلة عن تطور العلاقات عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من 2001 حتى 2005 .
ص ص 40 – 41 – 45 - 51

مليون دولار فقط قبل البدء بتطبيق منطقة التجارة الحرة .

هل تكتل الكوميسا يؤثر على المستوى التجاري العالمي ؟

الجدول التالي يوضح إجمالي تجارة تكتل الكوميسا مع العالم خلال الفترة 2005-2012 .

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات	75.3	99	105	154.5	108.9	112.03	9.74	104.57
إعادة التصدير	2.1	1.8	2.1	2.5	2.5	3.19	3.69	2.99
إجمالي الصادرات للعالم	77.4	100.8	107.1	157	111.3	115.22	13.43	107.56
إجمالي الواردات من العالم	67.8	77.6	95.9	150.6	129.5	141.54	144.29	154.61
إجمالي التجارة	145.3	178.5	203.1	307.6	240.9	356.76	157.72	262.17

البيانات تم تبويبها بواسطة سكرتارية الكوميسا

نظرة عامة على التجارة البينية للتكتل:

الجدول التالي يوضح حجم التبادل التجاري البيني لدول الكوميسا خلال الفترة من 2003-2012 (وفقا لبيانات سكرتارية الكوميسا) :

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات	1670	1840	2583	202	3950	6386	5879	7781	8386	8479
إعادة التصدير	475	531	625	268	570	599	742	1259	1748	784
إجمالي الصادرات	2145	2335	3208	2970	4520	6986	6621	9040	10134	9263
إجمالي الواردات البينية	2173	2223	3046	3757	4553	7344	6110	8337	8297	10063

المصدر : بيانات سكرتارية الكوميسا.

من الجدول السابق يتضح أن حجم التبادل التجاري البني لدول الكوميسا يشارف على 19.3 مليار دولار أمريكي في 2012 .

أكبر الدول المصدرة :

شهدت التجارة البينة رواجا بين دول الكوميسا عام 2012 حيث بلغت نسبة الصادرات البينية لمصر 26.8٪ من إجمالي الصادرات البينية كما بلغت تلك النسبة في كينيا 20.2٪ وزامبيا 17.1٪ يليها الكونغو الديمقراطية 13.1٪ .

أكبر الدول المستوردة :

تلاحظ خلال عام 2012 تنامي حجم الواردات البينية حيث بلغت أهم الدول المستوردة زامبيا بمقدار 18.6٪ ، ليبيا 15.8٪ ، الكونغو الديمقراطية 13.4٪ ، ويليها مصر بـ 7.8٪ .

أهم صادرات إقليم الكوميسا خلال عام 2012 :

البند الجمركي	السلعة	القيمة
60311	ورود	1012.0
70990	خضروات طازجة أو مجمدة	539.2
90111	قهوة	2019.9
90240	شاي أسود مخمر	1148.8
120740	بذور سمسم	581.5
160414	تونة وبونيت مخطط البطن وبونيت الأطلنطي (ساردا)	666.3
240120	لفائف عادية من التبغ	1171.8
270900	زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية خاما	57583.5
271011	زيوت ومحضرات خفيفة	1438.8
271019	زيوت ومحضرات بترولية أخرى	3721.0
271111	غاز طبيعي سائل	1855.9
271112	بروبان سائل	554.3
271121	غاز طبيعي	3243.7
310210	البولة (يوريا) وإن كانت بشكل محاليل مائية	1149.6
520100	قطن غير مندوف ولا ممشط	552.3
710812	ذهب غير مشغول أو شبه مشغول	1981.8

740200	ناس غير نقي قطاب موجبة (أنودات) من نحاس للتنقية بالتحليل الكهربائي	725.4
740311	كاثودات نحاس ومقاطعها	6149.7
740319	منتجات نحاس نقي غير مشغول	1490.0
810520	كوبالت نصف خام (مات) ومنتجات وسيطة أخرى من تعدين الكوبالتوكوبالت بأشكال خام ومساحيق	597.4

المصدر : trademap

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول الكوميسا

القيمة بالمليون دولار

الدولة	الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة							
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مصر	5375.6	10042.8	11578.1	9494.6	6711.6	6385.6	-482.7	2797.7
ليبيا	1038.0	2064.0	3850.0	3180.0	3310.1	1909.0	..	..
السودان	2304.6	3534.1	2425.6	2600.5	1816.2	2063.7	2691.7	2466.4
مدغشقر	86.0	294.5	773.3	1169.4	1066.1	808.2	809.8	894.7
زامبيا	356.9	651.8	1323.9	938.6	694.8	1729.3	1108.0	1066.0
إثيوبيا	265.1	545.3	222.0	108.5	221.5	288.3	626.5	970.4
أوغندا	379.8	644.3	792.3	728.9	841.6	543.9	894.3	1721.2
كينيا	21.2	50.7	729.1	95.6	115.0	178.1	335.2	258.6
سيشل	85.9	145.6	238.6	129.8	118.4	159.8	143.9	114.0
الكونغو الديمقراطية	266.6	256.1	1808.0	1726.8	663.8	2939.3	1686.9	3312.1
جيبوتي	22.2	108.3	195.4	228.9	99.6	26.8	78.0	100.0
موريشيوس	41.6	105.3	339.1	382.9	247.8	430.0	273.4	360.9
زيمبابوي	102.8	40.0	68.9	51.6	105.0	165.9	387.0	399.5

رواندا	14.3	30.6	82.3	103.4	118.7	42.3	106.0	159.8
مالاوي	139.7	35.6	124.4	195.4	49.1	97.0	128.8	129.5
سوازيلاند	45.9-	121.0	37.5	105.7	65.7	135.6	93.2	89.6
جزر القمر	0.6	0.8	7.7	4.6	13.8	8.3	23.1	17.0
بوروندي	0.6	0.0	0.5	3.8	0.3	0.8	3.4	0.6
إريتريا	1.4	15.4	7.2	39.0	91.0	91.0	39.0	73.7
إجمالي الأستثمارا ت الواردة إلى الكوميسا	10457.1	18650.1	24603.7	21288.2	16350.0	18002.8	8945.5	14931.6

Source : comesa and unctad

وزارة التجارة الخارجية : إعداد قطاع الاتفاقات التجارية – الإدارة المركزية للاتفاقات التجارية.

تدفقات استثمارات من دول الكوميسا إلى الخارج

(القيمة بالمليون دولار)

الدولة	الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة							
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مصر	92.0	148.4	664.8	1920.2	571.1	1175.5	625.5	211.1
موريشيوس	47.5	10.2	58.0	52.2	37.5	128.7	88.6	88.5
كينيا	9.7	24.0	36.0	43.8	46.0	1.6	9.4	16.1
ليبيا	128.0	474.0	947.0	5888.2	1165.0	2722.0	31.0	2509.0
السودان	-	7.3	10.7	98.2	89.2	66.1	84.5	79.9
زامبيا	-	-	85.6	-	269.6	1095.4	2.0-	177.0
رواندا	-	-	12.9	-	-	-	-	-
سيشل	33.4	8.0	17.8	13.0	5.3	6.2	7.9	4.0
زيمبابوي	1.1	0.0	3.1	8.0	-	43.3	13.6	46.0
مالاوي	3.0	5.9	13.6	18.6	1.3-	42.3	46.6	49.8
سوازيلاند	22.0-	0.6-	23.2	7.9-	7.1	1.0-	9.0	6.4
أوغندا	-	-	-	-	-	4.1-	-	-

Source : comesa and unctad

وزارة التجارة الخارجية : إعداد قطاع الاتفاقات التجارية – الإدارة المركزية للاتفاقات التجارية.

المراجع العلمية

انظر في تجمع الساحل والصحراء .

(1) د / خالد حنفي على محمود تقييم الأداء التكاملي لتجمع دول الساحل والصحراء بحث منشور في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا رؤى وآفاق ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشئون الأفريقية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية / جامعة القاهرة في الفترة من 16 – 17 إبريل 2005م ص 226 – 230 .

وانظر كذلك :-

د . محمود أبو العنين / مستقبل الإقليمية في ظل العولمة في (محرر) العولمة وآثارها على أفريقيا (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة 1999 ص 183 – 184 .

د . هويدا عبد العظيم / التكتلات الاقتصادية في الجنوب الأفريقي أفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين (القاهرة :- معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة ، 1997 ، ص 47 – 48 .

د / خالد حنفي على « الإقليمية الجديدة في أفريقيا » أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء والسادك ، في السياسة الدولية العدد 144 إبريل 2001 .

عمر راشد ، «التجمعات الاقتصادية الأفريقية » ملف الأهرام الإستراتيجي السنة العاشرة العدد 118 أكتوبر 2004 ، ص 120 .

د / خالد حنفي على « السياسة الخارجية الليبية تجاه الدول الأفريقية غير العربية منذ عام 1969 رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة

ص 60 – 72 .

عمر راشد، التجمعات الاقتصادية الإفريقية، ملف الأهرام الاستراتيجي السنة العاشرة العدد 118 أكتوبر 2004 ص120 .

انظر :

– جمهورية مصر العربية ، وزارة التجارة والصناعة، قطاع الاتفاقات التجارية العلاقات المصرية الأفريقية – التكتلات الاقتصادية في القاهرة الأفريقية ، (القاهرة : 2006) ص 11 – 13

– د / خالد حنفي على ، المرجع السابق مباشرة ص 234 – 248 .

وانظر أيضا :-

د / أحمد الرشيدي ، تجمع الساحل والصحراء : دراسة في التنظيم الدولي سلسلة دراسات مصرية أفريقية ، برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، أغسطس 2001 ، ص 10 – 11 .

– د / عبد الملك عودة التعاون الفرنسي الليبي في أفريقيا جريدة الأهرام في 6/ 11/ 2003 .

– جريدة الأهرام ، فرنسا تتخذ خطوات لتطبيع العلاقات مع طرابلس في 21 / 4 / 2004 .

– د .عبد الملك عودة اختلال الميزان في الجوار الأفريقي جريدة الأهرام في 21 / 1/ 2004 .

4– انظر :

د. / عادل عبد الرازق ، المنظومة الأفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا (نيباد بين النظرية والتطبيق ، رؤية مستقبلية (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب: 2006) . ص 242 – 255 .

د. / خالد حنفي على ، مرجع سبق ذكره ص 236 – 239 .

وانظر أيضا :-

- انظر نص كلمة القذافي في الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية لمجلس رئاسة تجمع دول الساحل والصحراء بالعاصمة التشادية نجامبيا في 4 / 2 / 2000م .

- د. / محمود أبو العينين (محرر) التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001 –2002 (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الأفريقية و جامعة القاهرة، 2003) ص ص 85 – 87 .

- جريدة الأهرام ، فرنسا تتخذ خطوات لتطبيع العلاقات مع طرابلس في 21 / 4 / 2004 .

انظر في اتحاد المغرب العربي :

- د. / محمد الإمام ، التعاون الاقتصادي العربي المشترك (القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، 2002 .

وانظر أيضًا:-

د. عادل عبد الرزاق ، مرجع سبق ذكره ص 265 – 267 .

- أحمد محفوظ ، مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي ، بحث منشور في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا (رؤى وآفاق) ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الأفريقية – معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة في الفترة من 16 – 17 إبريل 2005 ص 256 وما يعدها .

وانظر أيضا :-

د. / محمد عاشور مهدي ، الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا ، مركز دراسات المستقبل الأفريقي ، سلسلة دراسات أفريقية (2) القاهرة 1996م .

- بولعراس، التجارة متعددة الأطراف وتنمية المبادلة قطاع اتحاد المغرب العربي الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي 2 مارس 2003 .

د. محمود أبو العنين الاتحاد الأوربي وأفريقيا ، نموذج العلاقات بين الأقاليم غير المتكاملة في ظل العولمة ، في أفريقيا والعولمة ص ص 200 – 201.

د. حمدي عبد الرحمن ، المجتمع المدني ودوره في التكامل الأفريقي ، مركز البحوث

العربية والأفريقية – القاهرة ص 42 وما بعدها .

عز الدين شكري ، اتحاد المغرب العربي ، في السياسة الدولية العدد 97 يوليو 1989 ص 164 .

د. محمود خيري عيسي العلاقات العربية الأفريقية دراسة تحليلية في أبعادها المختلفة معهد البحوث الدراسات العربية القاهرة 1978 ص 34 وما بعدها .

لمزيد من التفاصيل انظر :-

عبد الكريم عيد لاني المغرب العربي من التجزئة إلى الاتحاد بحث منشور في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا (رؤى وآفاق ، ضمن ، أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشؤون الأفريقية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة في الفترة من 16 – 17 إبريل 2005 ص 279 وما بعدها .

– ريهام أحمد خفاجي ، اتحاد المغرب العربي : دراسة تحليلية وفقا لنظريتين في العلاقات الدولية ، بحث منشور في المرجع السابقة مباشرة ص 309 وما بعدها.

– راوية توفيق ، دول الشمال الأفريقي ومبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) نحو مشاركة فعالة في مبادرات التنمية الأفريقية بحث منشور في المرجع السابق مباشرة ص 329 – 330 .

انظر الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا :-

– جمهورية مصر العربية – وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقيات التجارية مرجع سبق ذكره 25 – 27

– جامعة القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001 – 2002 الصادر عن مركز البحوث الأفريقية – جامعة القاهرة

– د/ عادل عبد الرازق المنظومة الأفريقية مرجع سبق ذكره ص 239 – 241

10 – انظر في الإيموا (الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا) جمهورية مصر العربية وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصرية الأفريقية ، التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية (القاهرة : 2006) ص 20 – 23.

لمزيد من المعلومات حول تجمع الأيموا ، برجاء الرجوع إلى موقع الاتحاد imt ،uemoa،www

- انظر في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الأيكواس) .

11- د./ عادل عبد الرازق ، المنظومة الأفريقية مرجع سبق ذكره ص 222- 237.

12- جمهورية مصر العربية وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقات التجارية العلاقات المصرية الأفريقية – مرجع سبق ص 23-24.

وانظر أيضا :-

جامعة القاهرة ، معهد البحوث الدراسات الأفريقية التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001 الصادر عن معهد البحوث الأفريقية ص 82 – 94 .

- انظر في منظمة الإيجاد :-

13- سامي السيد أحمد محمد ، الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد) رؤية عامة ، بحث في ندوة التكامل الإقليمي في أفريقيا رؤى وآفاق « ضمن أعمال المؤتمر الدولي الأول لشباب الباحثين في الشئون الأفريقية الذي عقد بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية في الفترة من 16 – 17 إبريل 2005 . ص 380 – 401

وانظر أيضا :

د. السيد فليفل التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2002 – 2003 .(القاهرة : مركز البحوث الأفريقية – الإصدار الثاني 2003)

د. محمود أبو العنين ، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001 – 2002 .(القاهرة : مركز البحوث الأفريقية 2002) ص 259 – 260

ياسين محمد عبد الله ، مفاوضات السلام والوضع الداخلي في الجنوب ، في السياسة الدولية العدد 152 إبريل 2003 ص 268 .

التقرير الإستراتيجي العربي ص 2003 – 2004. (القاهرة : مركز الدراسات

السياسية الإستراتيجية الأهرام 2004 ص 241).

السفير / أحمد حجاج ، السلطة الحكومية للتنمية (الإيجاد) بين الواقع والطموحات : مجلة آفاق أفريقية (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات) المجلد الثاني العدد 8 شتاء 2001 – 2002) ص 7 .

– جمهورية مصر العربية وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصرية –الأفريقية و التكتلات الاقتصادية في القارة الأفريقية ، ودراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من 2001 ص 2005. إعداد الإدارة المركزية للاتفاقات التجارية). (القاهرة : 2006) ص 28 .

انظر في تجمع السادك والساكو:

14– جمهورية مصر العربية / وزارة التجارة والصناعة و المرجع السابق مباشرة ص ص 16 – 19.

انظر في تجمع الكوميسا :

15– د./ عادل عبد الرازق / المنظومة الأفريقية ، مرجع سبق ذكره ص ص 175 – 206 .

– جمهورية مصر العربية ، وزارة التجارة والصناعة قطاع الاتفاقات التجارية مرجع سبق ذكره ص 38 – 51 .

–وزارة التجارة الخارجية قطاع التجارة الخارجية اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي « الكوميسا .. والقاهرة / 2002) .

16– لمزيد من التفاصيل انظر في تجمع حوض النيل :–

د./ عادل عبد الرازق ، المنظومة الأفريقية مرجع سبق ذكره ص 256 – 265.

د/ عادل عبد الرازق : يؤر التوتر والنزاع حول المياه في حوض النيل والعالم العربي (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب ، 2004).

وزارة الري والموارد المائية : «وثائق واتفاقيات حوض النيل حول حصة مصر والموقف المصري من بناء سد النهضة في الألفية الجديدة وتأثيره على حصة مصر